التقرير الاستراتيجي السنوي السابع
الحالة الجيواستراتيجية للمنطقة العربية

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

الجزء الثاني

الحالة الجيواستراتيجية الإقليمية والدولية في المنطقة العربية (2021)

تحت رعاية: مركز أفق المستقبل للاستشارات - الكويت

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association
http://www.stgcenter.org/
STG.CENTER
CenterSTG
Info@stgcenter.info
00905541464768

التقرير الاستراتيجي السنوي السابع
الحالة الجيواستراتيجية للمنطقة العربية

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

الجزء الثاني

الحالة الجيواستراتيجية الإقليمية والدولية في المنطقة العربية (2021)

تحت رعاية: مركز أفق المستقبل للاستشارات - الكويت

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

http://www.stgcenter.org/
Info@stgcenter.info
STG.CENTER
CenterSTG
00905541464768

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

م	المحتويات	الكاتب	ص
1	مقدمة	**أ. محمد سالم الراشد** رئيس المكتب التنفيذي جمعية مجموعة التفكير الإستراتيجي	5
2	المشهد السياسي لتركيا التشخيص والمتغيرات في 2021	**د. مرات أصلان** عضو هيئة التدريس بجامعة حسن كالين جو غازي عنتاب - تركيا باحث في مركز سيتا متخصص في الشؤون الأمنية	6
3	التقرير الاستراتيجي الإيراني لعام 2021م	**د. محمد أبو سعدة** أستاذ زائر دراسات إقليمية جامعة نجم الدين أربكان - تركيا	25
4	«إسرائيل» 2022: وضع مثالي أم مخاطر حقيقية؟	**أ.صلاح الدين العواودة** باحث في مركز رؤية للتنمية السياسية - تركيا	42
5	تقرير حالة: الولايات المتحدة بعد عام على رئاسة بايدن	**أ.عبد الرحمن السراج** باحث في السياسات الأمريكية الولايات المتحدة	62
6	متغيرات السياسة الروسية للعام 2021	**أ.حازم عياد** باحث وكاتب أردني، مختص بشؤون المنطقة العربية وشرق آسيا عضو مجموعة التفكير الاستراتيجي	96
7	الصين.. التوقعات والواقع	**د. محمد مكرم بلعاوي** رئيس منتدى آسيا والشرق الأوسط - تركيا **أ.توفيق حميد** مساعد باحث – منتدى آسيا والشرق الأوسط تركيا	114
8	أوروبا - المكانة بين الأقطاب ومساعي تثبيت الحضور وإعادة التموضع على ضوء تطوّرات سنة 2021	**أ. حسام شاكر** كاتب ومحلل في الشؤون الأوروبية والدولية النمسا	140

مُقدّمة

مع استمرار جائحة «كورونا» في عام 2021 م ونزوعها إلى التغير والتحول وانخفاض معدل الإصابات؛ فإن المتغيرات الجيوسياسية في العالم والمنطقة العربية تتجه نحو معالجة آثار هذه الجائحة على الاقتصاد العالمي وسلاسل الغذاء وخطوط الإمداد وسلامة المسارات التجارية العالمية، ولكن المتغيرات والمستحداث في تفاعل واستمرار في بيئة دولية غير مستقرة ناشطة نحو الصراع في بعض المناطق الحساسة من العالم.

وفي العام 2021م تطورات نماذج من محاولات الحل السياسي لمناطق الصراع في المنطقة العربية (ليبيا وسوريا واليمن) بعضها مازال في مرحلة التفاهم والتردد، والآخر لا يقبل الحل أو التراجع الديمقراطي الذي شهدته تونس فقد كان صدمة للشعوب العربية. ومع استمرار التدافع الدولي في المنطقة العربية فإن وتيرة التطبيع ازدادت مع الكيان الصهيوني على حساب القضية الفلسطينية.

ويبقى المشهد الاقتصادي مؤلماً ومؤثراً راسماً أبعاده في تمدد ظاهرة الفقر والديون وتراجع معدلات التنمية مع ارتفاع نسبي لأسعار النفط، ساعد بعض الدول المنتجة لمعالجة عجوزات الميزانيات في دولها.

ولقد كانت لهزيمة وانسحاب الجيش الأمريكي من أفغانستان تداعيات على مستوى تأثير الولايات المتحدة على العالم، إذ أن روسيا الجديدة بقيادة «بوتين» أصبحت ترمي بظلالها على المنطقة العربية وعلى العالم بشكل عام.

وتتابع جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي إصدار تقريرها الاستراتيجي السنوي السابع ليكون بين يدي الساسة والمهتمين والباحثين ولنشر ثقافة الوعي الاستراتيجي في المنطقة العربية وللجمهور العربي.

مع كامل الشكر للباحثين والمراكز البحثية المساهمة في كتابة وإعداد هذا التقرير

وإلى لجنة التحرير والإعداد والإخراج السادة:

أ. فايز الجولاني.

أ. عبدالرحمن سعد الشرقاوي.

والمخرج أ. مصطفى عزالدين.

والتقدير لجهودهم في إصدار التقرير لهذا العام.

أ. محمد سالم الراشد

رئيس المكتب التنفيذي

جمعية مجموعة التفكير الإستراتيجي

المشهد السياسي لتركيا
التشخيص والمتغيرات في 2021:

د. مرات أصلان
عضو هيئة التدريس بجامعة حسن كاليونكو
باحث في مركز سيتا متخصص في الشؤون الأمنية

التشخيص والمتغيرات في 2021:

كان عام 2021 عامًا متوترًا من حيث مواجهة التصعيدات والتعرف على أنواع جديدة من الكوارث الطبيعية في شكل حرائق الغابات وانهيار المباني السكنية بخلاف الأمراض الوبائية والزلازل في تركيا. أدى التصعيد السياسي الداخلي ، مع توقع إجراء انتخابات مبكرة ، إلى حشد الأطراف المعارضة ، بينما حولت المؤشرات الاقتصادية للدولة وعمليات مكافحة الإرهاب التركية إلى حد ما أجندة الجمهور لمراقبة الروتين الاقتصادي والاضطرابات السياسية التقليدية والتهديدات الأمنية التي كانت جميعها مضغوطة في أطر زمنية ضيقة نوعًا ما. بهذا المعنى، كان للأجندة التركية في عام 2021 إيقاع سريع حيث الأحداث لم تكن في بعض الأحيان مرتبطة ببعضها البعض بسبب متغيرات لا يمكن السيطرة عليها. بالنظر إلى الطبيعة المعقدة للتطورات في مختلف المجالات، سيتم فحص السنة ضمن فئات السياسة والاقتصاد والتطورات الاجتماعية والثقافية والعلاقات الخارجية والأمن لتوضيح المتغيرات الأساسية في تقييم الاتجاهات العامة.

السياسة:

نظرًا لطبيعة السياسة في العديد من البلدان ، تمثل السياسة الداخلية التركية قاعدة اجتماعية ودافعًا أيديولوجيًا غالبًا ما تصبح نقطة تصعيد. كان نظام الرئاسة ، الذي تمت الموافقة عليه من خلال استفتاء التعديل الدستوري لعام 2017 ، أساس الاستقرار السياسي رغم ذلك؛ أصبحت أجواء انتخابات 2023 الموضوع السياسي الرئيسي في شكل عقد المبادرة. وبهذا المعنى ، طالبت الأحزاب السياسية ، التي وقفت إلى جانب تحالف «ميلّت» المعارض ، أولاً بإجراء انتخابات مبكرة مع تركيز كبير على الاقتصاد ، وحجة مزعومة حول إهدار الموارد من خلال مشاريع البنية التحتية وتأثيرات المهاجرين على الحياة التركية. أدى التوتر المتزايد في السياسة الداخلية ، وهو نمط طبيعي للديمقراطية الصحية ، إلى استقطاب المواقف السياسية للعلامات التجارية المنافسة في القطبين المتعارضين تمامًا. (الجدول 1).

الجدول 1: اتجاهات الأحزاب السياسية في تركيا في عام 2021

الموقف		داخليا							خارجيا					
	استثمارات البنى التحتية	الاقتصاد	ترحيل اللاجئين	السلطة لفرض مهمات عسكرية خارج الحدود	إجراءات كوفيد	الحرائق البرية	التدخلات العسكرية	التقارب التركي الأمريكي	التقارب التركي اليوناني	حرب قرة باغ كاراباخ	الوجود العسكري في أفغانستان	النظام السوري	الوجود التركي الليبي	
التحالف الشعبي	حزب العدالة والتنمية	P	P	P	P	P	NEG	P	NEG / P	P	P	NEU	NEG	P
	حزب الحركة القومية	P	P	P	P	P	NEG	P	NEG	P	P	NEU	NEG	P
	حزب الاتحاد الكبير	P	P	P	P	P	NEG	P	NEG	P	P	NEU	NEG	P
تحالف «ميلت»	حزب السعادة	NEG	NEG	NEG	NEG	P	NEG	F	F	NEU	P	P	P	NEU
	حزب الشعب الجمهوري	NEG	NEG	NEG	NEG	P	NEG	NEG	NEU	NEU	P	NEG	P	NEG
	حزب الخير	NEG	NEG	F	P	P	NEG	P	NEU	NEU	P	NEG	P	NEG
	الحزب الديمقراطي	0	0	0	0	P	0	0	0	0	0	0	0	0
حزب الشعوب الديمقراطي		NEG	NEG	NEG	NEG	0	NEG	NEG	NEG	NEG	NEG	NEG	P	NEG
حزب وطن		NEG	NEG	F	NEG	NEU	NEG	F	NEG	NEG	P	P	P	P
حزب المستقبل		NEG	NEG	NEU	P	P	NEG	F	P	P	P	NEG	P	NEG
حزب الديمقراطية والتقدم		NEG	NEG	NEU	NEU	F	NEG	F	P	P	P	0	F	F

موقف إيجابي– P موقف سلبي– NEG لا موقف – 0 موقف متذبذب – F موقف حيادي– NEU

يتم تقييم المناقشات الرئيسية تحت كل فئة (داخلية أو خارجية) بعدد محدود من الرموز كما هو موضح في الجدول 2.

الجدول 2. محاور الخلاف الرئيسية

محاور الخلاف الرئيسية	التصنيف الرمزي
قناة اسطنبول	استثمارات البنى التحتية
تقلب العملة، الأجور	الاقتصاد
ترحيل اللاجئين السوريين إلى سورية (حزب الشعب الجمهوري بشكل أساسي)، منع المهاجرين الأفغان.	ترحيل المهاجرين
وجود وحدات عسكرية أجنبية تركية واستمرار السلطة لسنتين	السلطة لفرض مهمات عسكرية خارج الحدود
المخرجات الاقتصادية في المجتمع	إجراءات كوفيد
عدم كفاية الاستجابة من خلال الأصول الكافية	الحرائق البرية
عملية عسكرية محتملة في سورية (غالبا في إدلب أو منبج)	التدخلات العسكرية
صواريخ إس 400 وطرد تركيا من برنامج إف35، وتأمين إف 16	التقارب التركي الأمريكي
محادثات استكشافية وأجندة إيجابية، شرق المتوسط	التقارب التركي اليوناني
دعم أذربيجان (فقط حزب الشعوب الديمقراطي رفض)	حرب قرة باغ (كاراباخ)
إدارة مطار حامد كرزاي الدولي	الوجود العسكري في أفغانستان
التواصل السياسي المباشر	النظام السوري
الوجود العسكري الحالي في ليبيا	الوجود التركي في ليبيا

الاقتصاد:

تشير قيمة الصادرات إلى صحة الاقتصاد التركي. أصدر اتحاد الصادرات التركي القيم المذكورة في الجدول 3 اعتبارًا من 31 أكتوبر 2021.

صادرات 2020 (كانون الثاني – تشرين الأول)	صادرات 2021 (كانون الثاني – تشرين الأول)	الزيادة (20'/21')	2020 – 2019 (12 شهرا)	2021 – 2020 (12 شهرا)	الزيادة (20'/21')
135,711,938	181,757,848	33.9	167,341,307	215,683,665	28.9

المصدر: TİM. https://tim.org.tr/tr/ihracat-rakamlari

يعتبر نمو الناتج المحلي الإجمالي واعدًا مقارنة بالدول الأخرى كما هو موضح في الرسم البياني 1 الذي أنتجته مؤسسة الإحصاء التركية ومديرية الإستراتيجية والميزانية التابعة للرئاسة التركية. يغطي الرسم البياني الأشهر الستة الأولى من عام 2021. تم الإعلان عن نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 21.7 % من قبل وزارة الخزانة والمالية اعتبارًا من يونيو 2021. وتبلغ المشاركة المباشرة في معدل التوظيف 53% ، وهي نسبة مرتفعة إلى حد ما بسبب استبعاد الطلاب أو المتقاعدين أو ربات البيوت. بلغ معدل البطالة 11.1% اعتبارًا من أكتوبر 2021 وهو ما يعكس انخفاضًا من 12.1% في أغسطس و 12% في سبتمبر. بلغت ذروة البطالة 14.1% في فبراير 2021. ويشير هذا الرقم إلى اكتشاف تأثير الجائحة في عام 2021. أخيرًا ، كانت السياحة في المستويات الطبيعية لحقبة ما قبل COVID بمقدار 16851 مليار دولار أمريكي اعتبارًا من سبتمبر 2021 وهو ما يمثل زيادة قدرها 106.9% مقارنة بالسنوات السابقة.

الرسم البياني 1: نمو الناتج المحلي الإجمالي لتركيا

المصدر: رئاسة تركيا https://www.sbb.gov.tr/buyume/

شهدت تركيا تقلبًا في العملة بسبب السياسة الاقتصادية التي أعلنها الرئيس أردوغان ، والتي كانت تتعلق بالفائدة والتضخم. بعد إزالة مناصب عليا من البيروقراطية الاقتصادية من مناصبهم، انخفضت قيمة الليرة التركية بشكل حاد في أسبوعين في نهاية تشرين الثاني. من ناحية أخرى ، تم تحديد هذه السياسة كنموذج جديد يشير إلى التجربة الصينية بسبب انخفاض قيمة الليرة والسعي لبدء استراتيجية إنتاج وتصدير. أدى النموذج الاقتصادي إلى زيادة التضخم في تركيا على الرغم من زيادة الصادرات والتوظيف بشكل كبير بينما عانت القاعدة الواسعة للمجتمع من انخفاض الدخل وزيادة الأسعار في الأسواق. كانت مفاجأة أردوغان هي ربط استثمار الليرة في البنوك بالدولار الأمريكي. ووعدت الحكومة بتعويض خسارة المواطنين الأتراك في حال تضررهم من تقلبات العملة مقارنة بالودائع القائمة على الفائدة في البنوك. هذه الخطوة فجأة قدّرت قيمة الليرة التركية في يوم واحد. يوضح الرسم البياني التالي تغيير قيمة الليرة التركية إلى الدولار الأمريكي (الرسم البياني 2).

الرسم البياني 2 – تغير قيمة الليرة التركية إلى الدولار الأمريكي

يبدو أن الاتجاه الاقتصادي العام يتعافى مقارنة بعام 2020 بينما تستمر الهشاشة بسبب التقلبات الاقتصادية العالمية والتطورات السياسية العسكرية الإقليمية.

ج. الصعيد الاجتماعي والثقافي

كان الحدث المهم في عام 2021 هو إعادة افتتاح مركز أتاتورك الثقافي في اسطنبول لأن المبنى المعاد تشييده أصبح رمزًا لانتقاد حكومة حزب العدالة والتنمية. كان اسم المركز الثقافي معادلا لتراث أتاتورك حيث أن الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني المعارضة أنه سيتم تغيير الاسم. ظل المركز الثقافي باسمه القديم، «مركز أتاتورك الثقافي»، وقد تم تشييد المبنى بمزيد من السعة والصورة الحديثة مقارنة بطبيعته المدمرة في العقد الماضي.

تم تداول زيارة الرئيس أردوغان إلى مدينة باتمان من قبل وسائل الإعلام من خلال بث حي، برزت فيه حادثة الفتيات الناطقات باللغة الكردية مخاطبا إياهن مباشرة بتعاطف. كان التركيز على اللغة الكردية نقطة مقارنة إيجابية للتاريخ التركي الحديث مع التسعينيات.

على الرغم من هذه التطورات الإيجابية، هز حادثان شوارع تركيا ووسائل التواصل الاجتماعي. الأول كان حادثة ألتيندغ في أنقرة التي اشتبك فيها فريقان من الشباب الأتراك والسوريين في مواجهة بينهما في أغسطس. وتجمع الحشد في الحي ووجه الشتائم إلى السوريين بينما ظهر رد فعل بينهم على ذلك. كان التفشي المفاجئ على وسائل التواصل الاجتماعي مصدر قلق للإدارة التركية. في غضون ذلك ، اشتكى مواطن تركي من مستويات المعيشة ووجود المهاجرين لأنهم، بشكل عام ،يعيشون في راحة مع مدفوعات شهرية وتوظيف. كان رد فعل السوريين هو أكل الموز بشكل ساخر ردا على كلام المواطن التركي، الأمر الذي خلق موجة جديدة من ردود الفعل في المجتمع بأسره. تم احتجاز سبعة من المهاجرين السوريين بسبب الإذلال المزعوم عبر الفيديو المنتشر.

د. السياسة الخارجية (على المستوى الإقليمي والدولي)

يمكن تصنيف العلاقات الخارجية لتركيا من قبل الجهات الفاعلة التي سيتم التعامل معها والأحداث المحددة. يشير الجدول 3 إلى الموضوعات الرئيسية التي تمت مواجهتها في عام 2021 والقضايا المحتملة المعنية التي سيتم الاهتمام بها في العام التالي 2022. يتم تصنيف الموضوعات وترتيبها حسب التصنيف التالي:

- المدخلات العالمية للتحول البنيوي ،
- العلاقات الاستراتيجية مع الجهات المهيمنة في المجال الدولي ،

- معالجة التطورات الإقليمية ،
- الحصول على المصالح القطاعية.
- مواجهة المخاوف الناعمة ،
- الاعتماد على الأمن الجماعي لتهديدات غير متوقعة على نطاق أوسع.

يمكن ترميز كل فئة محددة بواسطة شيفرة محددة للموضوع المرجعي والتي يمكن أن توفر أيضًا قائمة بما تتضمنه السياسة التركية. بالمقارنة مع العديد من البلدان الأخرى، تعد القائمة امتدادًا للعديد من الموضوعات التي يحتاج كل منها إلى مواكبة بما يوافقها. بهذا المعنى، تم تنفيذ السياسة الخارجية التركية دون أي مساس بطرف موضوع آخر مشفر بينما الاستراتيجية الشاملة للتوازن التفاعلي هي المسار الأساسي للعمل. بالنظر إلى حقيقة أن مثل هذه المشاركة تحتاج إلى إدارة ماهرة للسياسة الخارجية، يلخص الجدول 3 الموضوعات المشفرة والاستراتيجيات التركية التي شكلت أجندة عام 2021.

الفئة	الشيفرة	الاستراتيجية التركية
التطورات البنيوية	أزمة النظام الدولي	المراقبة وموقف مجابهته
	العلاقات الأمريكية الصينية وتأثيراتها	موازنتها ببعضها بعضا
	العلاقات الأمريكية الروسية وتأثيراتها	موازنتها ببعضها بعضا
	الأزمة الاقتصادية العالمية	اتخاذ إجراءات لمنع تغلغلها من خلال أجندة إيجابية
العلاقات الاستراتيجية	علاقات تركيا والاتحاد الأوروبي	وضع العضوية الكاملة هدفا دون تنازلات ولكن من خلال حوار إيجابي
	العلاقات الأمريكية التركية	أن تكون مستقلة، وترفض الفرض عليها، وتنفي تهميش مصالح تركيا
	العلاقات الروسية التركية	التعاون، وإذات تطلب الأمر، المواجهة.
	العلاقات الصينية التركية	التعاون اقتصاديا، والحذر سياسيا
	إقليم الخليج	مراقبة التوازن، مواجهة المتحدي غير المتكافئ
التطورات الإقليمية	الشأن التركي اليوناني في موضع السؤال	منع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية لتكون رافعة لليونانيين
	التطبيع مع إسرائيل ومصر	نهج إيجابي للتطبيع مع تنازلات محدودة
	الأزمة السورية (تهديد حزب العمال الكردستاني / وحدات حماية الشعب)	إدارة الأزمات، منع النزعة الانقسامية لشبكات الإرهاب، والتعاون والمنافسة في غضون ذلك ، المساعدة الإنسانية لمنع موجة أخرى من الهجرة
	الأزمة الليبية	ليبيا موحدة كاملة في ظل حكومة شرعية
	أزمة شرق المتوسط	الدفاع عن الحقوق المتأصلة بكل الشروط
	أفغانستان	تحديد الأولويات ضمن الاهتمامات الإنسانية ، النهج التدريجي لطالبان
	العراق	عراق مستقر وموحد ومطهر من الشبكات الإرهابية
	أوكرانيا	الاعتراف بسلامة أوكرانيا ورفض غزو القرم
	إيران	موضوعية ومقاربة حذرة بسبب الميليشيات الإيرانية في سوريا
	البلقان (البوسنة والهرسك)	تشجيع التسوية السياسية لبيئة هادئة وآمنة
	التطورات في القوقاز (جورجيا ، ناغورنو كاراباخ)	مراقبة العلاقات الشاملة مع جورجيا وأذربيجان وعلاقات مشروطة مع أرمينيا
المصالح القطاعية	سياسة آسيا الجديدة	البحث عن فرص لتوسيع التفاعل الاقتصادي
	مشاريع مشتريات الدفاع التركية (S400 ، F-16 ، F-35 إلخ)	البقاء مستقلة وعدم الامتناع عن عمليات الحظر السرية
مخاوف ناعمة	الهجرة	عدم تعدي مستوى الاستيعاب
	COVID-19 والصحة العالمية	وازن بين مقاييس ومتطلبات الروتين اليومي
	التغير المناخي	الامتثال لخارطة الطريق المطلوبة وبناء بنية تحتية خضراء
	الطاقة – السياسة	زيادة القدرة المحلية
الأمن الجماعي	الناتو	الوفاء بالمسؤوليات ، اتباع التحالف

هـ. الأمن

تم توجيه أمن تركيا في عام 2021 إلى التهديدات الآتية (على التوالي):

- مكافحة الإرهاب
- مواجهة اللاعبين الحكوميين وغير الحكوميين
- معالجة التهديدات الناعمة الناشئة التي لا تستطيع أي من الدول اتخاذ تدابير على المستوى المناسب.

يمكن الحديث عن مكافحة الإرهاب من خلال نمطين مختلفين، وهما عمليات مكافحة الإرهاب في تركيا والعمليات الاستباقية مع العمليات في الخارج. العمليات في تركيا هي تحت مسؤولية وزير الداخلية، في حين أن العمليات في الخارج تم تنفيذها إما من قبل وزارة الدفاع أو وكالة المخابرات الوطنية. زادت وتيرة عمليات مكافحة الإرهاب في عام 2021 مع عمليات «إرين»، تبعا للطفل التركي الذي قتل على يد حزب العمال الكردستاني. غطت العمليات في الخارج كلا من الأراضي السورية والعراقية حيث تمركز الشبكات الإرهابية لاستهداف تركيا والجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى.

وبالنظر إلى الأرقام الصادرة عن وزارة الدفاع التركية اعتبارًا من 1 تشرين الثاني (نوفمبر) 2021 ، بلغ عدد الإرهابيين الذين تم تحييدهم في عام 2021/ 2360 / بينما كان العدد الإجمالي 32835 بعد 24 يوليو 2015. من ناحية أخرى ، أبلغت وزارة الداخلية الجمهور أن عدد الإرهابيين داخل تركيا أقل من 180. والخلايا الإرهابية المقصودة هي حزب العمال الكردستاني / YPG / PYD ، و FETO و DAESH / ISIS الذين لم تفرق الاستراتيجية التركية بينهم بل تواجههم جميعا في نفس الوقت.

كان الالتزام التركي بمكافحة الإرهاب أيضًا نقطة خلافية مع الولايات المتحدة. بالنسبة للتصور التركي ، فإن الولايات المتحدة تقدم الدعم لحزب الاتحاد الديمقراطي / وحدات حماية الشعب ، باعتباره فرعًا من حزب العمال الكردستاني في سوريا بينما تنفي الولايات المتحدة ذلك. تقول الولايات المتحدة إنها تتعاون مع قوات سوريا الديمقراطية ، وأن الجزء الأكبر منها يتكون من وحدات حماية الشعب ، وليس على صلة بحزب العمال الكردستاني. أدى هذا الجدل إلى تعميق جدول الحليفين في تفسير التهديد الإرهابي في الشرق الأوسط بينما أصبحت روسيا الفاعل المستفيد نظرًا لاتصالاتها المباشرة مع تركيا والولايات المتحدة ونظام الأسد وحزب العمال الكردستاني / حزب الاتحاد الديمقراطي / وحدات حماية الشعب.

كان أحد الأحداث المهمة هو العملية التي جرت في (غار ماونتن) في العراق في شباط (فبراير) والتي كانت محاولة لتحرير المواطنين الأتراك المختطفين. أعدم أعضاء حزب العمال الكردستاني المواطنين الأتراك برصاصة واحدة فور بدء العملية. كانت هذه العملية نقطة تحول بالنسبة لقوات الأمن التركية لبدء عمليات فورية لأهداف ذات قيمة عالية لحزب العمال الكردستاني ، وخاصة الأشخاص ذوي المصلحة بدوائر صنع القرار في المنظمات. أصبحت خمس قوائم مختلفة من الإرهابيين، بتناسب أدوارهم في الأعمال الإرهابية وتغطيتهم جميع أنواع الشبكات الإرهابية، الجزء الأكبر من جهود قوات الأمن التركية. كانت القوائم في الفئات الحمراء ، والزرقاء ، والخضراء ، والبرتقالية ، والرمادية نقطة مرجعية لتحديد مسار العمليات التكتيكية التي مما أدى إلى تنفيذ عمليات محددة ذات أهداف موجهة.

بخلاف الإرهاب، ركز التفكير الأمني التقليدي التركي على الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. كانت نقطة الامتياز الوجود العسكري الأمريكي في الأراضي اليونانية التي تبعد 45 كم فقط عن الحدود التركية بخلاف أربع قواعد عسكرية أخرى في اليونان. والثاني هو الأنشطة العسكرية المشتركة لفرنسا وإسرائيل وقبرص اليونانية والولايات المتحدة الأمريكية ومصر بشكل أساسي لردع الوجود التركي في شرق البحر الأبيض المتوسط. ثالثًا ، التصعيد العسكري غير المباشر الذي خرجت به تركيا من الصراع لكنها قدمت دعمًا كانت الحرب الأذربيجانية الأرمنية على كاراباخ.

تجلت التهديدات اللينة في ستة أحداث مدهشة في عام 2021، وهي كالآتي:

- الزلازل الصغيرة النطاق في إيلازيغ وإزمير مع خسائر مدنية ومباني مدمرة ،
- فيضانات الصيف بمنطقة البحر الأسود.
- استمرار تأثير جائحة COVID ،
- حرائق الغابات في غرب وجنوب الأناضول ،
- الصمغ البحري في بحر مرمرة في محيط اسطنبول ،
- تسرب النفط في شرق البحر الأبيض المتوسط من البنى التحتية السورية المدمرة.

بخلاف هذه الكوارث التي لوحظت وتم الإحساس بها، حددت جودة الهواء ونقص رواسب المياه النظيفة الحاجة إلى الالتزام بالمثل العليا لتغير المناخ العالمي. ومن هنا أعلن الرئيس أردوغان التزام تركيا بالاتفاقيات الخاصة بتغير المناخ والأهداف المعلنة لها في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وافق البرلمان بسرعة على اتفاقية باريس للمناخ التي أعلنت تركيا عن مشروع التحول الأخضر الذي سيعيد هيكلة

الاقتصاد وفقًا لخطة العمل المخطط لها والتي يتم تنفيذها بالكامل في عام 2050 ليكون اقتصادًا خالٍ من الكربون. يتم تنظيم خطة العمل الخضراء لتركيا تحت تسعة عناوين واثنين وثلاثين هدفًا وواحد وثمانين نشاطًا.

التحليل والاستقراء

السياسة:

يمكن تصنيف الموضوعات الرئيسية في النقاش في عام 2021 من خلال مجموعة واسعة من القطاعات، على الرغم من أن التقسيم البسيط مثل التطورات الداخلية والخارجية يبدو أكثر إيجازًا لتحديد مواقف الأحزاب السياسية. قد يؤطر هذا النهج امتثالهم للمصالح الوطنية أو للتفسير الواقعي الخالص لكسب نفوذ سياسي للانتخابات المقبلة في حزيران (يونيو) 2023. في هذا السياق، كان تحالف جمهور (حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية وحزب الاتحاد الكبير) متسقًا في نهجهم تجاه التطورات التي شهدناها، يبدو أن قاعدته قوية بما يكفي للتحرك بما يتناسب مع الأحداث. ومن ثم لم يحدث انقسام ولا يتوقع انقسام فيه. مع ذلك ، تذبذب تحالف «ميليت» من حيث سياساته تجاه التطورات الداخلية والخارجية أثناء تواجد تفاوتات لديهم في التوصل إلى توافق حول من سيقود آلية تقاسم السلطة المحتملة بعد الانتخابات. من الواضح أن التفضيلات السياسية للأحزاب السياسية الفردية اختلفت بسبب الأيديولوجيات المتناقضة ،وخصائص الناخبين وشخصيات القادة. نتيجة لذلك ، فإن تحالف «ميليت» معرض للأخطاء التكتيكية التي يمكن تعميمها على أنها رؤية استراتيجية لتفكيرهم.

مواقف الأحزاب السياسية ليست متوازية مع بعضها البعض بشكل مثير للاهتمام، بقدر ما يكون الحدث المرصود القابل للتسييس هو مصدر قلق ناعم. بهذا المعنى ، أصبح كوفيد وحرائق الغابات نقطة وحدة. من ناحية أخرى ، استغلت الأطراف المتعارضة درجة الاستجابة ونتائج هذه المسائل. على سبيل المثال، تم انتقاد تدابير كوفيد للتأكيد على تدهور الظروف الاقتصادية للطبقات المنخفضة والمتوسطة من المجتمع التركي. من ناحية أخرى، لم يتم التساؤل عن حرائق الغابات من حيث أسبابها الجذرية ، والتي كانت نتيجة طبيعية لتغير المناخ أو الأعمال التي يشجع عليها حزب العمال الكردستاني، ولكن تم التساؤل عن افتقار القدرة للمؤسسات المسؤولة.

الفئات المرمزة، التي تم تداولها من قبل الأحزاب السياسية المعارضة كانت غير متوافقة مع السياق

الأساسي لعمقها. على سبيل المثال ، تغطي استثمارات البنية التحتية مجموعة واسعة من القطاعات، والتي تمتد من النقل إلى الطاقة، وكانت مقيدة بقناة إسطنبول. الاقتصاد، في ظل الانتشار المباشر لتحديات ما بعد COVID ، تمت مساواته بالأجور وتقلبات العملة. وأما مرسوم السماح للقوات العسكرية التركية بالانتشار في الخارج فقد كان محدودا بالمناقشة السياقية حول المدة والوجود العسكري الأجنبي على الرغم من أنه كان مصممًا لتسهيل بطارية باتريوت الإسبانية في مدينة كهرمان مرعش. ونتيجة لذلك ، كانت النقاشات السياسية بعيدة عن المستوى المناسب من العرض والعمق السياقي.

الاقتصاد

تقلب الاقتصاد التركي ، بشكل رئيسي، لسببين في عام 2021. كان السبب الأولي هو تأثير المرض الوبائي على الاقتصاد العالمي. أدى التباطؤ في إنتاج السلع إلى زيادة أسعار المواد الخام بينما أدى التسوق عبر الإنترنت إلى زيادة الطلب في جميع البلدان. أدى توقف الخدمات اللوجستية وسلسلة التوريد إلى تفاقم توازن الإنتاج والاستهلاك حيث زادت الأسعار مع نقص السلع في السوق. أدى هذا النمط إلى زيادة التضخم في معظم البلدان بينما ضاعفت التقلبات في أسواق الأوراق المالية والأسواق المالية من تأثير الوباء على الاقتصادات. علاوةً على ذلك ، سببت الأزمات الإقليمية والتصعيد السياسي العسكري تخلفا في الميزان الاقتصادي بسبب الغموض الناشئ.

تركيا ليست استثناء من النمط الاقتصادي العالمي. يعتمد الاقتصاد التركي على تصدير السلع على الرغم من أنه يعتمد على استيراد السلع شبه المصنعة أو المواد الخام التي تكون عرضة لتقلبات العملات الأجنبية. ساهم انخفاض قيمة الليرة التركية في زيادة صادرات تركيا التي بلغت 135 (+) مليار دولار أمريكي في الأشهر العشرة الأولى من عام 2020 و 181 (+) مليار دولار أمريكي في نفس الفترة من عام 2021. وزاد إجمالي الصادرات إلى 215 (+) مليار دولار أمريكي في آخر 12 شهرًا بينما كان 167 (+) مليار دولار أمريكي في الاثني عشر شهرًا الماضية. سهّل مستوى المخزون والاتفاقيات التجارية الأولية الزيادة على الرغم من أن قيمة السلعة وقيمتها المتزايدة سوف تتحدى هذا التوجه.

ترتبط العملة عادةً بقيمة الليرة التركية مقابل الدولار الأمريكي والتي كانت 7،43 ليرة تركية في 1 كانون الثاني (يناير) 2021. منذ كتابة هذا التقرير 31 كانون الأول (ديسمبر) 2021، ارتفعت القيمة إلى 13.09 ليرة تركية. من ناحية أخرى ، فإن خسارة القيمة ليست فقط بسبب الظروف الاقتصادية العالمية ولكن سببين إضافيين. أدت التعيينات في مجالس إدارة البنك المركزي التركي إلى تثبيت خسارة

القيمة في حين لم يكن من المتوقع خفض أسعار الفائدة مع انخفاض مستوى 3%. من ناحية أخرى ، أثرت زيادة التضخم في الولايات المتحدة سلبًا على جميع البلدان المتخلفة والبلدان النامية مع زيادة قيمة الدولار الأمريكي ، حيث أن تذبذب العملة يمثل خطرًا على دورة الإنتاج والاستهلاك. دفع تآكل الثقة في أذهان رجل الأعمال التركي إلى الاعتماد على العملة الأجنبية التي رفعت الأسعار في الأسواق المحلية. مع استقرار العملة والحفاظ عليها ، سيكون الاقتصاد التركي من بين الاقتصادات التي تعزز من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي لأن مستويات قيمة الليرة المنخفضة ستجذب الطلب الأجنبي على المنتجات النهائية وتؤدي إلى التصدير.

كان نمو الاقتصاد التركي ، وفقًا للصادرات ، متوقعًا بنسبة 9% على الرغم من التوقعات السابقة التي كانت 5.8 من قبل صندوق النقد الدولي. من المتوقع أن تصل الزيادة في التضخم إلى 17% بما يتناسب مع معدلات الفائدة الحالية. لقد فاجأ النمو الأسواق لأن البلدان المتقدمة نمت بشكل سلبي بينما كان التضخم هو الضغط الأساسي عليها. على سبيل المثال ، تم تخفيض توقعات النمو في ألمانيا من 3.6% إلى 3.1%. يمكن ربط استدامة نمو الاقتصاد التركي بالأزمات السياسية والأزمات في جوار تركيا ، على الرغم من أن الانضباط المالي للاقتصاد التركي لا يزال يقاوم الصدمات الوشيكة ، وفقًا لتصنيف فيتش.

ج. الصعيد الثقافي والاجتماعي

كان التماسك الاجتماعي في تركيا في عام 2021 عالياً من حيث الوحدة على الرغم من أن كوفيد قد حاصر المجتمع في منازلهم. ومع ذلك ، كانت هناك زيادة في معدل العنف الأسري، الذي يستهدف النساء بشكل مباشر. فترة العزلة التي أجبرت الجمهور على البقاء في المنزل بسبب تدابير كوفيد دمرت العلاقات الأسرية وزاد العنف داخل الأسرة خمس مرات أكثر من فترة ما قبل كوفيد. كان التفكير المحافظ للرجال الأتراك، غير المرتبط بدوافعهم الأيديولوجية، هو السبب الأساسي لهذه الزيادة بشكل رئيسي أثناء عملية الطلاق التي لم يعتاد عليها المجتمع التركي بعد. علاوة على ذلك ، أثار انسحاب تركيا من اتفاقية اسطنبول بشأن منع العنف داخل الأسرة ، اعتبارًا من 1 حزيران (يوليو) 2021 ، نقاشًا في المجتمع، بالتوازي مع التصعيد السياسي الداخلي. وبهذا المعنى ، بدأت الأحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني المتضمنة بشكل فكري في التيار اليساري للفكر السياسي حملة لإدراج تركيا في الاتفاقية مرة أخرى. كانت الحملة المواجهة للحكومة ومنظمات المجتمع المدني المتبادلة مصرة على قرار الحكومة بأن تعديل تنظيمي جديد قد تم إدخاله على المجتمع التركي يُزعم أنه أفضل من اتفاقية اسطنبول.

ظاهرة اجتماعية وثقافية أخرى تمثلت في المهاجرين وتزايد التوتر الاجتماعي بمزاج رجعي لوجودهم. دفع تدهور الظروف المعيشية بسبب النمط العالمي بسبب جائحة كوفيد وتضييق السوق الداخلية مع التضخم المجتمع التركي للسؤال عن مسألة وجود المهاجرين السوريين والأفغان. أثارت الروايات السلبية للأحزاب السياسية المعارضة ، وخاصة حزب الشعب الجمهوري ، تصورًا مناهضًا للمهاجرين في المجتمع كما لو كانوا كبش فداء للظروف المتدهورة. يعتبر الخلاف بين الشباب الأتراك والسوريين في حي ألتينداغ في أنقرة مؤشرًا على احتمال حدوث تصعيد محتمل. ضاعف السوريون الذين يأكلون الموز رد فعل المجتمع التركي ، آخذين في الاعتبار حادثة ألتينداغ. اتخذت الحكومة والإدارات المحلية تدابير احترازية لمنع المزيد من التصعيد الاجتماعي على الرغم من أن اليقظة كانت المسار المهيمن لقوات الأمن.

د. العلاقات الخارجية

تم الدمج في السياسة الخارجية التركية ما بين الامتثال لمتطلبات الدبلوماسية التي تتطلب التفاوض، والدفاع النشط الذي يعتمد على التدخل العسكري بقدر فشل الدبلوماسية في مجالات المصالح الحيوية. وبهذا المعنى، بمجرد أن تشعر تركيا بأنها مهددة من قبل نوع قسري من الفصائل المعارضة، سواء كانت دولة أو جهة فاعلة من غير الدول ، فإنها تزيد من وتيرة المشاركة وتتبع وفقًا لذلك استراتيجيات دبلوماسية وعسكرية.

إذا تم أخذ مجموعة متنوعة من العناصر والعوامل (المرمزة) لإجراءات السياسة الخارجية في الاعتبار، يجب أن تكون تركيا مستعدة للمفاجآت بسبب الديناميكيات التي لا تستطيع تركيا السيطرة عليها. تتشابك بعض موضوعات السياسة الخارجية مع بعضها البعض، كما أن المسار التراكمي له دوره وهذا يمكن أن يؤدي بتأثيرها إلى نتيجة غير متوقعة وإلى عدم القدرة على إدارة عواقب التطورات. ومن هنا كانت السياسة الخارجية التركية ، في عام 2021 ، تتمثل في مراعاة القانون الدولي ، وبناء أجندة إيجابية لتحسين الجهود ، وإعطاء الأولوية للمشاركة السياسية حتى لا تدخر الجهود وتوفر الطاقة. وكمثال على هذه الحجة ؛ كانت تركيا ملتزمة بشروط السياسة الدولية وقدرة تركيا في إدارة التطورات في شرق البحر الأبيض المتوسط وأزمات ليبيا وسوريا والتطبيع مع مصر وإسرائيل. علاوة على ذلك ، تم اتباع سياسة بناءة لأفغانستان بأن تركيا أصبحت الفاعل الأساسي الذي يجب أن يتعاون مع الغرب. إلى جانب العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي ، كانت هناك أجندة إيجابية حيث لم يتمكن اليونانيون من دفع الاتحاد الأوروبي لفرض عقوبات على تركيا خلال القمم.

وبخلاف نهج التوجه نحو التسويات، فإن الخيار العسكري ،هو مزاج مستمر من الاستعداد لإنكار التهديدات التي تتحدى الشعور «بالبقاء» لتركيا. بمعنى آخر، التعاون مع الأطراف الأخرى هو أمر متوقع للسياسة الخارجية التركية ، بينما يجب التفاوض على المصالح بصدق وصراحة. لكن مسألة البقاء أمر يجب الدفاع عنه عندما يتعلق الأمر بشروط المراجعة العسكرية. في هذا السياق، لم تتسامح تركيا مع شبكات الإرهاب في العراق أو سوريا. ينطبق نفس الأمر على نزاع كاراباخ لأن أرمينيا كانت ستشكل حكومة في كاراباخ وتعلن أن عملية مينسك يمكن أن تغدو بلا معنى للمطالبة بالأراضي المحتلة لأذربيجان. يمكن النظر إلى التقسيم النهائي لتركيا وأذربيجان على أنه مسألة بقاء في مجال السلامة التركية.

هـ. الأمن:

اتسع التفكير الأمني التركي من المخاوف الأمنية الصعبة إلى المخاوف الأمنية الناعمة ،وتعمق من خلال الانخراط في وحدات التحليل العميقة ، كما قالت مدرسة كوبنهاغن للعلاقات الدولية منذ ما يقرب من أربعة عقود. من ناحية أخرى ، تم تفسير تحديد الأولويات لصالح الموضوعات والتهديدات الأمنية الصعبة. على سبيل المثال ، لم توقف تركيا النزعة العسكرية في ليبيا وسوريا حتى عندما كان المرض الوبائي في ذروته. كان سبب هذا النهج ذو شقين :لم تغير التهديدات موقفها، وكان تأثير كوفيد محدودًا إلى حد ما في مناطق العمليات.

التهديدات اللينة التي شعر بها السكان بشكل مباشر ونشرتها وسائل الإعلام ، ذكّرت بحتمية العمل الجماعي من أجل حماية بيئية مستدامة. لكن الالتزام التركي لن يصل للكفاءة المطلوبة في العمل الجماعي؛ ما تريده تركيا هو تحويل الاقتصاد وبناء فرص توظيف المزيد من الموارد البشرية من خلال مشاريع صديقة للبيئة. قد تعزز استراتيجية النمو المربحة للجانبين هذه قوة الدفع للنمو الاقتصادي من خلال عملية مستدامة حيث يصبح التحول بحد ذاته فرصة.

و. الصعيد الاجتماعي والثقافي:

بدأت المنافسة بين الأحزاب السياسية في استقطاب المجتمع من خلال استغلال اتجاه التضييق الاقتصادي بسبب الانكماش العالمي والأثر الوبائي. مع تصاعد المشاكل الاقتصادية والتوتر السياسي، أصبح المهاجرون كبش فداء للتصعيد الطائفي. لقد أدى رد فعل المهاجرين ، كما يقول اللاجئون

أو الأشخاص الخاضعون للحماية بموجب اللوائح التركية ، إلى تعميق التوتر الاجتماعي لدرجة أن المشاجرات الصغيرة بين أولاد صغار لديها القدرة على إشراك الجماهير في جميع أنحاء الشوارع. ومن ثم يبدو أن إثارة واستفزاز شبكات الإرهاب ونظام الأسد هي على الأرجح محاولات لتحريك الشارع التركي.

توقعات عام 2022

السياسة:

ستكتسب الدعاية السياسية للأحزاب السياسية زخماً في العام المقبل. على الرغم من إجراء الانتخابات العامة في يونيو 2023، بدأت الأحزاب السياسية المعارضة بالفعل في حقن العملية الانتخابية. وهكذا فإن التصعيد السياسي سيحشد الأفراد والمجتمع لمراجعة وجهات نظر الأحزاب السياسية لتشكيل مواطنيها. وفقًا لهذا المسار الطبيعي للديمقراطية، يميل الجناح المعارض للأحزاب السياسية إلى المبالغة في مجالات القضايا المطروحة واستغلال جميع الوسائل المتاحة لتشويه سمعة حكومة حزب العدالة والتنمية. من ناحية أخرى، استمر العمل المضاد لحزب العدالة والتنمية على أساس الشمولية المجتمعية، وحماية القيم، والدفاع عن المصالح ضد المنافسين، وتبرير الخطأ بإيجاز. وستتصاعد وتيرة هذه المسابقة بقدر ما يمكن الكشف عن أخطاء أي طرف للجماهير.

الاقتصاد والصعيد المالي:

من المتوقع أن يتوسع الاقتصاد وينمو مع اقتراب الانتخابات. يشير الانضباط المالي الحالي إلى موقف متشدد ضد التضخم وربما لاستقرار رصيد العملة على الرغم من نقاط الضعف كما شهدنا في شباط (نوفمبر). ومن ثم فإن الاستراتيجية الاقتصادية التركية ستتخذ تدابير إضافية لتحقيق التوازن بين الاستيراد والتصدير لتحقيق الاستقرار في تقلبات العملة. إذا استمرت توقعات النمو لشركات التقييم المستقلة والاتحاد الأوروبي عند مستوى 9% في المدى المقبل ، فإن دورة الإنتاج واللوجستيات ستوضح اتجاه الاقتصاد بقدر ما تتم الاستعاضة عن استيراد الموارد بالإنتاج المحلي للمواد الخام. تم اختيار الفريق الاقتصادي لأردوغان في عام 2021، حيث لا توجد توقعات في العام المقبل.

تقود الأنماط العالمية مسار الأسواق المالية ، ومع ذلك ، سيكون مستوى الإنتاج والتصدير هو الذي يمكن أن يحدد اتجاه الاقتصاد. من غير المتوقع أن تنتهي المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بشأن تعديل الاتحاد الجمركي بينما يمكن اتخاذ خطوات واعدة وفقًا لإدارة النزاعات الشاملة من خلال أجندة

إيجابية. من ناحية أخرى ، فإن الواردات التركية، والتي تتكون في الغالب من المواد الخام ، عرضة لتقلبات العملة والتضخم ذي الصلة. تشير الليرة التركية الحالية منخفضة السعر إلى زيادة الصادرات لدرجة أن الناتج المحلي الإجمالي قد يتوقع أن يكون أكثر من 10% في عام 2021. وبمجرد أن تستقر الحكومة في تغيير العملة ، يكون التفاؤل أكثر انتشارًا في عام 2022 بينما التوقعات العكسية ستجعله أكثر دمارا.

ج. العلاقات الخارجية والأمن:

لا يُتوقع أن تتغير فئات العلاقات الخارجية المدرجة والموضوعات (المرمزة) في عام 2022. وبالإضافة إلى ذلك فقد تتغير قائمة أولويات الموضوعات اعتمادًا على تصعيد الأطراف الثالثة. من ناحية أخرى، يمكن ربط السياسة الخارجية التركية بالمخاوف الأمنية، وهكذا يتحتم أن يكون هناك مراجعة لكلا المجالين وفقًا لذلك. وبالتوازي، سيكون الإرهاب على رأس الأولويات في عام 2022 كما كان من قبل. قد تبدأ تركيا عمليات استخباراتية تستهدف بشكل مباشر أهدافًا عالية القيمة للشبكات الإرهابية.

قد يكون هذا النمط أيضًا في شكل حملات عسكرية أوسع في الدول المجاورة بقدر ما يرتفع مستوى التهديد.

قد يُتوقع أن يكون شرق البحر الأبيض المتوسط هو المجال البارز المعني وفقًا للعلاقات اليونانية التركية حيث أن نقص الغاز في أوروبا سيعمل على تحقيق مشاريع الطاقة. لكن خط أنابيب الغاز الفعال من حيث التكلفة في طريقه إلى أوروبا عبر تركيا يعد بديلاً قويًا لمشروع خط أنابيب EASTMED وتسييل الغاز الطبيعي ، حيث قد يحول موقف الاتحاد الأوروبي أزمات شرق البحر المتوسط المحتملة إلى فرصة لجميع الأطراف. وبالنظر إلى التصور اليوناني الذي يعتبر شرق البحر الأبيض المتوسط على أنه مسألة توسيع للسيادة باتجاه الشرق، فقد يقوم بإبطال هذه الجهود البناءة.

الانتخابات الليبية في 24 ديسمبر هي النقطة الحاسمة في تحديد مسار الصراع. لكن الموقف التركي من هذا الموقف لن يتغير. التصعيد العسكري في ليبيا سيحشد الجهود التركية لتكون أكثر نشاطًا. سيحدد موقف الجهات المتنافسة السياسة الليبية الشاملة لتركيا.

مثل ليبيا ، ستكون سوريا على جدول أعمال الحكومة التركية في عام 2022. ستدفع انتخابات عام 2023 تركيا إلى تشكيل المسرح السوري ليكون أكثر استقرارًا لتشجيع عودة اللاجئين ، بينما ينبغي توقع

المزيد من التصعيد العسكري بما أن نظام الأسد وروسيا / إيران سيحاولون استغلال العملية الانتخابية في تركيا من خلال إثارة الصراع في إدلب بشكل رئيسي. ومن ثم ينبغي توقع أن تقدم تركيا مزيدًا من الدعم للجيش الوطني السوري وأن تفسد جهود الأسد وروسيا / إيران.

قد تستمر العلاقات التركية الأمريكية في انتظار مجالات تعاون منعزلة. لكن هدف إدارة بايدن هو التخلص من إدارة أردوغان ، وهكذا فإنه من المتوقع أن التصعيد سيستمر في العلاقات الحالية. كان دعم حكومة الولايات المتحدة لحزب العمال الكردستاني ومنظمة غولن الإرهابيين الأجانب معيارًا للحكومة التركية بأن التصور لكليهما قد يظل كما هو في العام المقبل.

ما زالت الحقول الأخرى التي تم تحديدها، والمحددة في الجدول 3 ، تمثل الرموز المتوقعة للموضوعات. قد تظل الإستراتيجية التركية في معالجتها مماثلة للشروط السابقة ما لم يتغير الفاعلون وخياراتهم.

إيران 2021

د. محمد أبو سعدة
أستاذ زائر دراسات إقليمية
جامعة نجم الدين أربكان - تركيا

يسعى التقرير لعام 2021 الى رصد أبرز التطورات على الساحة الايرانية. مقدما للقارئ المهتم بهذا الشأن رؤية شاملة خلال الفترة محل الرصد والتحليل. ويشمل التقرير على ثلاثة اقسام رئيسة، القسم الاول يهتم بالشأن الداخلي الايراني بينما يرصد القسم الثاني السياسة الخارجية الايرانية وتفاعلاتها الاقليمية والدولية، بينما يتناول القسم الثالث رؤية استشرافية للعام 2022م.

الشأن الداخلي الايراني:

يهدف هذا المحور الى تسليط الضوء على اهم القضايا الداخلية الخاصة بالساحة الايرانية ، سواء السياسية او الاقتصادية او الامنية او العسكرية ، كذلك الجانب الاجتماعي و الصحي نظرا لجائحة كوفيد 19.

اولا- الوضع السياسي:

الحدث الايراني السياسي الاول و الابرز تمثل في اجراء الانتخابات الرئاسية في ايران بتاريخ 18 يونيو 2021م، وقد كان من ابرز المرشحين لهذه الانتخابات . «إبراهيم رئيسي»، رئيس السلطة القضائية. و«علي لاريجاني» رئيس البرلمان السابق ومستشار المرشد. كما تقدم «مهدي هاشمي رفسنجاني»، نجل الرئيس السابق أكبر هاشمي رفسنجاني والذي شغل منصب رئيس مجلس بلدية طهران. بالإضافة الى شخصيات حكومية سابقة مثل «شمس الدين حسيني» وزير الاقتصاد السابق، و«أبو الحسن فيروز آبادي» السكرتير الحالي للمجلس الأعلى السيبراني والمساعد السابق لوزارة الاستخبارات، و«عباس آخوندي» وزير الطرق والتنمية الحضرية في حكومة حسن روحاني الأولى، و«مسعود بزشكيان» وزير الصحة في حكومة خاتمي. ومن بين المرشحين أيضاً» عزت الله ضرغامي»، الرئيس السابق للإذاعة والتلفزيون، و«مصطفى كواكبيان» عضو البرلمان لدورتين. هذا الى جانب مرشحي الحرس الثوري مثل «علي رضا أفشار» قائد الباسيج الأسبق ونائب مدير الدعاية لهيئة الأركان سابقاً، والذي كان أيضاً نائب وزير الداخلية في حكومة محمود أحمدي نجاد الأولى. كما ترشح «فريدون عباسي» عضو البرلمان الإيراني والرئيس السابق لهيئة الطاقة الذرية الإيرانية، بالإضافة إلى «سعيد محمد» القائد السابق لمعسكر خاتم الأنبياء الذراع الاقتصادي للحرس الثوري، و«حسين دهقان» وزير الدفاع سابقاً. وشهدت الأيام الاخيرة ترشح الرئيس السابق «محمود أحمدي نجاد»، و«محمد حسن نامي»، وزير الاتصالات السابق ، و«صادق خليليان» وزير الزراعة السابق، و«أمير حسين قاضي زاده هاشمي» النائب الأول لرئيس البرلمان السابق.[1] ويذكر أنه خاض السباق أربعة من المرشحين الذين صادق مجلس صيانة

(1) صالح حميد ، انتخابات إيران.. تعرف على أبرز المرشحين في اليوم الأخير ، موقع العربية، تاريخ النشر 15 مايو 2021م، تاريخ الاطلاع 22 سبتمبر 2021م، https://cutt.us/U9dym

الدستور على ترشيحاتهم بينما انسحب الثلاثة الآخرون قبل الاقتراع. وتعرض المجلس لانتقادات على خلفية استبعاده شخصيات بارزة. وبالتالي، لم يكن هناك مرشحون جديون في مواجهة رئيسي.[1] وهذا ما يفسر لنا ضعف نسبة المشاركة في الاقتراع والتي بلغت 48،8 %،فقط . لتسجل أدنى استحقاق رئاسي في تاريخ الجمهورية الإسلامية منذ تأسيسها عام 1979. وقد فاز « إبراهيم رئيسي» البالغ من العمر 60 عاما برئاسة ايران بعد حصوله على 61 ,95 % من الأصوات في الانتخابات الرئاسية. ويعد الرئيس الإيراني الجديد المحافظ من بين المقربين من المرشد الأعلى للثورة الإيرانية علي خامنئي، وكان أحد طلابه في إحدى المدارس الدينية بمدينة مشهد. وعينه مرات عديدة على رأس مناصب حساسة، أهمها رئيس السلطة القضائية للجمهورية الإسلامية. علما انه قد سبق لإبراهيم رئيسي أن ترشح في 2017 ضد حسن روحاني دون أن يتمكن بالفوز بالانتخابات. واكتفى بالحصول على 38 % من الأصوات.

الحدث السياسي الثاني في ايران كان في 11 أغسطس/آب 2021، بعد ان قدم الرئيس الإيراني الجديد «إبراهيم رئيسي» حكومته للموافقة عليها من قبل المجلس (البرلمان الإيراني). وقد ضمت حكومته وزراء سابقين عملوا في حكومتي روحاني و نجاد.

ومن ابرز الشخصيات التي اعتمد عليها رئيسي في حكومته. «محمد مختار» النائب الاول للرئيس و الذي شغل منذ عام 2007 منصب رئيس المقر التنفيذي لواحدة من اضخم الشركات الاقتصادية في ايران والتي تخضع للمرشد الأعلى الإيراني. فالشركة تسيطر على عشرات الشركات والعقارات التي تبلغ قيمتها عشرات المليارات من الدولارات.

وقد طورت إحدى الشركات التابعة لهذه الشركة اللقاح المحلي ضد COVID-19. كما عين» حسين امير عبد اللهيان» وزيرا للخارجية ، والذي عمل سابقا مستشار الشؤون الدولية لرئيس المجلس ونائب وزير الخارجية السابق للشؤون العربية والأفريقية، والسفير لدى البحرين، وعضو الفريق الإيراني للمفاوضات مع الولايات المتحدة حول العراق. كما وعين رئيسي رجل الدين «إسماعيل الخطيب» وزيرا للاستخبارات. و «احمد وحيدي» وزيرا للداخلية ، وهو القائد السابق لقوة الحرس الثوري في حكومة أحمدي نجاد (1988-1997). اما منصب وزير الدفاع فكان لـ «محمد رضا أشتياني»، الذي شغل منصب نائب رئيس أركان القوات المسلحة. وعلى غرار روحاني، فضل رئيسي تعيين وزير دفاع من صفوف الجيش النظامي ، بدلا من الحرس الثوري.

ومن المرجح أن يكون هذا التعيين مؤشرا على أنه على الرغم من صلاته الجيدة بالحرس الثوري،

(1) طاهر هاني، المحافظ المتشدد إبراهيم رئيسي يفوز بالانتخابات الرئاسية في إيران، فرانس 25، تاريخ النشر 19 يونيو 2021م، تاريخ الاطلاع 11 اكتوبر 2021م، https://:cutt.us/swVvc

يسعى رئيسي إلى الحفاظ على درجة ما من التوازن بين المنظمتين العسكريتين الرئيسيتين. وعلى غرار الحكومات السابقة، فقد ضمت حكومة رئيسي نخب ذوي تعليم أكاديمي واسع النطاق. مثل « عيسى زريبور» وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. و«رستم قاسمي» وزيرة للنفط[1].

ثانيا- الوضع الاجتماعي:

بات ملحوظا وجود ارتفاعا كبيرا في نسبة الايرانيين المهاجرين الى الخارج لا سيما هجرة الادمغة. بسبب الوضع الاقتصادي الصعب، وارتفاع معدلات البطالة، و فشل الرئيس السابق روحاني في الوفاء بوعوده بالتحسن الاقتصادي وتوسيع نطاق الحريات المدنية؛ والأمل الضئيل في التغيير نظرا لتعزيز قوة المحافظين وانتخاب الرئيس رئيسي. فقد قدم «بهرام سلافاتي»، مدير مرصد الهجرة الإيراني في أوائل يوليو/تموز 2021، ارقاما تشير الى زيادة كبيرة في مستوى الهجرة الى خارج ايران. بالاضافة الى ان هناك ارتفاع في عدد طالبي اللجوء الإيرانيين، الذين يغادرون بشكل غير قانوني وغير رسمي عبر تركيا إلى البلدان الأوروبية ويطلبون وضع اللاجئ. ووفقا للبيانات ارتفع عدد المهاجرين الإيرانيين الذين غادروا إلى تركيا (غالبيتهم في طريقهم إلى أوروبا) من 15،500 في عام 2016 إلى اكثر من 42،000 في عام 2021. ووفقا للأرقام التي نشرها المجلس الأعلى لشؤون الإيرانيين في أوائل عام 2021، يعيش أكثر من أربعة ملايين إيراني خارج إيران: هاجر 47 % إلى أمريكا (الغالبية العظمى منهم إلى الولايات المتحدة وكندا)، و29 % إلى أوروبا (لا سيما المملكة المتحدة وألمانيا والسويد وفرنسا)، و14 % إلى البلدان العربية وأفريقيا (معظمها إلى الإمارات العربية المتحدة والعراق)، و10 % إلى آسيا وأوقيانوسيا (بالتحديد تركيا وأستراليا وماليزيا).[2] ووفق إحصائيات 2021م؛ بلغ عدد المهاجرين الإيرانيين في الخليج؛ حوالي: 800 ألفًا في «الإمارات»، و140 ألفًا في «الكويت». وللإيرانيين حضور كبير في مجال الأعمال بـ«الإمارات». وسجل تقرير «هيئة التجارة المحلية الإيرانية» وجود ما يقارب من 8 آلاف تاجر وشركة تجارية إيرانية في «الإمارات العربية المتحدة».[3]

وعلى خلفية أزمة «كوفيد- 19»، حذر كبار المسؤولين في النظام الصحي الإيراني من زيادة موجة الهجرة بين الأطباء والممرضين أيضا. ففي أغسطس/آب 2021، قال رئيس المجلس الطبي الإيراني، «محمد رضا ظافرغاندي»، في مقابلة مع صحيفة «شارغ» اليومية الإصلاحية، إنه في العام الماضي كان هناك ارتفاع كبير في عدد الأطباء الذين يسعون للهجرة لأسباب اقتصادية واجتماعية. وأشار إلى أن

(1) Raz Zimmt,Look Right: Iranian President Raisi Appoints a Government, The Institute for National Security Studies, Aug 18, 2021, Oct 7,2021, https://www.inss.org.il/publication/raisi-government/

(2) Raz Zimmt, Warnings in Iran of an Emigration Tsunami, The Institute for National Security Studies. Oct5, 2021, Dec 6,2021, https://www.inss.org.il/publication/iran-immigration/

(3) محمد بناية ، تحت مرصد أكاديمية إيرانية .. الوضع السياسي والاقتصادي للإيرانيين في الإمارات !، موقع كتابات ، تاريخ النشر 28 نوفمبر 2021م، 3 ديسمبر 2021م، https://cutt.us/i7gfC

المجلس تلقى في السنة الماضية وحدها أكثر من 3 000 طلب من الأطباء للهجرة. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر «يوسف رحيمي»، عضو المجلس الأعلى لمنظمة التمريض الإيرانية، أن عدد طلبات الهجرة التي يتلقاها المجلس زاد من 200 إلى 300 طلب سنويا إلى 1 500 طلب[1].

ثالثا- الوضع الاقتصادي:

شهد الاقتصاد الإيراني انتعاشًا معتدلًا في 2021بعد أكثر من عامين من الركود. وذلك يرجع الى تعزيز النمو في قطاع النفط والتصنيع مما أدى إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.4٪ في 2021. وتشير أحدث بيانات الإنتاج الصناعي إلى تراجع النشاط الاقتصادي بعد انتشار متغير دلتا في أغسطس 2021. الا انه تظل نسبة العمالة في أبريل – يونيو 2021 أقل من مستوى ما قبل الجائحة.[2]

وبعيدا عن الرصد المتكرر الذي يشير الى تدهور العملة الايرانية بشكل بات يصعب رصدها. والبطالة التي تتفشى بشكل كبير، وهي دوافع اشرنا لها في الوضع الاجتماعي في البند السابق. أعلن مدير عام مكتب النقل التجاري بهيئة الطرق والمواصلات الإيرانية «جواد هدايتي»، عن تدشين طريق تجاري جديد يربط باكستان وتركيا عبر الأراضي الإيرانية. ليكون بمثابة ممر تجاري جديد عوضا عن قناة السويس المصرية. واضاف هدايتي ان: «الممر التجاري سيساهم في تخفيض تكاليف الترانزيت بين إيران وباكستان وتركيا». وقد جاء هذا الاعلان بعد ان تم نقل البضائع عبر ممر الترانزيت بين الدول الثلاث بصورة تجريبية. وقد وضح هدايتي ان هذا الطريق سوف يخفض نسبة النقل التجاري الى نسبة و 50 % . وتابع: «فضلا عن ذلك سيسرع هذا الممر وصول البضائع بنسبة 80 %، حيث يختصر زمن الشحن من إسطنبول إلى إسلام آباد من 25 – 30 يوما، إلى 10 – 12 يوما فقط». [3]

رابعا- الوضع الأمني:

دفع النقص الحاد في المياه والكهرباء والانترنت و انتشار حالات وفيات في المستشفيات بسبب انقطاع الكهرباء، والوضع الاقتصادي الذي لا يطاق، خروج سلسلة مظاهرات تتكون من مئات الإيرانيين إلى الشوارع في مظاهرات وصفت بالمحدودة وذلك في اوائل يوليو 2021 . وقد كانت اغلب المظاهرات في محافظة خوزستان جنوب غرب ايران، و التي يمكن وصفها بانها ضعيفة و لا تشكل تهديدا مباشرا

(1) Raz Zimmt, Warnings in Iran of an Emigration Tsunami, The Institute for National Security Studies

(2) The World Bank, Iran's Economic Update — October 2021, OCT 7, 2021, Dec 72021, https://www.worldbank.org/en/country/iran/publication/economic-update-october-2021

(3) موقع روسيا اليوم، إيران تربط إسلام آباد وأنقرة بطريق تجاري جديد عبر أراضيها، تاريخ النشر 5 ديسمبر 2021م، تاريخ الاطلاع 5 ديسمبر، https//:cutt.us5/DDha

للنظام. الا ان المظاهرات تسلط الضوء على عمق اليأس والإحباط بين الجمهور، الذي سيستمر بدوره في تغذية موجات إضافية من الاحتجاج.[1]

سادسا- الوضع العسكري :

- اتهمت الولايات المتحدة الامريكية ايران و بالتحديد الحرس الثوري الايراني بانها استولت على ناقلة نفط اجنبية كانت ترفع علم فيتنام في خليج عمان، وذلك في 24 اكتوبر 2021 ولا تزال تحتجز الناقلة قبالة بندر عباس، جنوبي إيران. في حين نفت الجهات الرسمية الايرانية الاتهامات الامريكية . مفيدة ان قوات الحرس الثوري الايراني قامت بعملية انزال عسكري بهدف حماية سفينة ايرانية كانت تتعرض لقرصنة من قبل سفن حربية امريكية وان عمليتهم تمت بنجاح بعد دخول السفينة للمياه الاقليمية الايرانية .[2]

- في ابريل 2021 أفادت وكالة الأنباء الروسية الوطنية «سبوتنك» بإنشاء آلية تنسيق روسية إيرانية سورية في البحر الأبيض المتوسط، من أجل ضمان إمدادات النفط من إيران إلى سوريا. ويبدو أن هذه التقارير هي رسالة إلى إسرائيل، على خلفية الهجمات ضد السفن الإيرانية المنسوبة إلى إسرائيل. ووفقا لمصادر إسرائيلية، كانت السفن الايرانية تحمل أسلحة «تغير قواعد اللعبة» إلى سوريا، وليس فقط شحنات نفطية.

- في شباط/فبراير، عشية بدء محادثات فيينا، أجرت روسيا مناورات بحرية مشتركة مع إيران. وفي يوليو/تموز، شاركت السفن الإيرانية للمرة الأولى في عرض يوم البحرية الروسية في سانت بطرسبرغ.[3]

- في 24 اكتوبر 2021م، شهدت مياه البحر الأحمر تدريبات شاركت فيها قوات البحرية الإسرائيلية والإماراتية والبحرينية لأول مرة لتنفيذ عمليات أمنية مشتركة مع سفينة حربية أمريكية. وقد جاءت التدريبات في أعقاب مناورة حربية في قاعدة جوية، في صحراء النقب وبالتحديد شمال مدينة إيلات الساحلية ، والتي شهدت تحليق طائرات مقاتلة من إسرائيل وسبع دول أخرى. وهدفت مثل هذه التدريبات إلى إرسال تحذير إلى إيران، و التي أجرت بدورها مؤخرا مناورات عسكرية كبيرة

---

(1) Raz Zimmt, Iran: No Electricity, No Water, New President, The Institute for National Security Studies, Aug 5, 2021, Sep 22,2021, https://www.inss.org.il/publication/iran-water-electricity/

(2) موقع العالم العربي ، إيران تحبط محاولة أمريكية للاستيلاء على نفط إيراني في بحر عمان، تاريخ النشر 4 نوفمبر 2021م، تاريخ الاطلاع 11 نوفمبر 2021م، http://arabic.people.com.cn/n3/2021/1104/c31663-9915477.html

(3) Bat Chen Feldman and Daniel Rakov, Iran-Russia Relations: Continued Partnership alongside Conflicting Interests, The Institute for National Security Studies, Aug 4, 2021, Dec2, 2021, https://www.inss.org.il/publication/iran-russia/

خاصة بها، فضلا عن التأكيد على التحالفات الاستراتيجية للأطراف. وكانت الحكومة الإسرائيلية قد خصصت 1.5 مليار دولار لإعداد القوات المسلحة لتنفيذ ضربة محتملة ضد مواقع نووية إيرانية، كما يطلق القادة السياسيون والعسكريون تحذيرات شبه يومية.[1]

سابعا- الوضع الصحي:

إيران واحدة من الدول الأكثر تضرراً من فيروس كورونا في الشرق الأوسط. فقد قالت سلطات الرعاية الاجتماعية في إيران إن أكثر من 51 ألف طفل فقدوا أحد الوالدين بسبب وباء كورونا. بينما وصل العدد المسجل للوفيات جراء الفيروس في البلاد إلى أكثر من 120 ألفا، لكن السلطات الإيرانية تعترف بأن العدد الحقيقي أعلى من ذلك بكثير. ويلقي العديد من الإيرانيين باللوم في حجم وفيات كوفيد19- على قرار المرشد الأعلى الإيراني، آية الله علي خامنئي، حظر استيراد اللقاحات التي طورتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة خلال الشتاء الماضي. علما ان نسبة من حصلوا على جرعتين من اللقاح حتى نهاية العام 2021 كانت 20 % فقط. ويسعى الرئيس الحالي رئيسي الى تلقيح 70 % من سكان ايران.[2]

كما انتشرت حالة من الهلع والخوف بين سكان محافظة خوزستان بعد انتشار شائعات تفيد ان متحور «أوميكرون» بات موجودا في ايران.وقال رئيس جامعة أهواز للعلوم الطبية الدكتور «فرهاد أبو النجاديان» إن «عددا من مواطني جنوب إفريقيا دخلوا محافظة خوزستان على الرغم من حظر دخول مواطني بعض الدول الإفريقية لمنع تفشي متحور اوميكرون في البلاد».وأضاف أن «منظمة الصحة العالمية حذرت ودعت جميع الدول للاستعداد لانتشار المتحور أوميكرون، لذا يجب استغلال هذه الفرصة لزيادة التطعيم لأن التطعيم واستخدام الأقنعة والتباعد الاجتماعي هي المفاتيح الثلاثة لمكافحة هذا المتحور».[3]

(1) يولاند نيل ، البرنامج النووي الإيراني: لماذا تتزايد احتمالات توجيه إسرائيل ضربة عسكرية لطهران؟، موقع bbc بالعربية ، تاريخ النشر 23 نوفمبر 2021م، تاريخ الاطلاع 3 ديسمبر 2021م، https://www.bbc.com/arabic/middleeast-59387151

(2) رنا رحيم بور، فيروس كورونا: أكثر من 51 ألف طفل فقدوا أحد الوالدين بسبب الوباء في إيران، موقع bbc العربية ، تاريخ النشر 18 اكتوبر 2021، تاريخ الاطلاع 3 ديسمبر 2021م، https://www.bbc.com/arabic/middleeast-58950004

(3) موقع روسيا اليوم ، مخاوف في إيران من تسرّب متحور «أوميكرون»، تاريخ النشر 5 ديسمبر 2021، تاريخ الاطلاع 5 ديسمبر 2021م، https://cutt.us/hwoFe

السياسة الخارجية

العلاقات الايرانية الاسرائيلية

شهد العام 2021 صراعا امنيا حادا ومتوترا بين كلا من ايران و اسرائيل سواء الصراع الامني التقليدي او الصراع الامني السيبراني فعلى مستوى الصراع التقليدي. ذكرت صحيفة «تايمز أوف إسرائيل» إن فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني حاول من دون جدوى استهداف إسرائيليين في السنغال وغانا وتنزانيا. وقد جاء هذا الخبر بعد اعلان قناة 12 العبرية إن 5 أشخاص جندهم فيلق القدس اعتُقلوا في تنزانيا وكينيا والسنغال للاشتباه في تخطيطهم لتنفيذ هجمات ضد إسرائيليين. وادعت أن المعتقلين الخمسة جندوا لشن هجمات على سياح و رجال أعمال إسرائيليين في تنزانيا والسنغال وكينيا، حيث وردت معلومات استخبارية من دول غربية حول هذه المخططات[1]. كما اتهمت إسرائيل إيران بالتخطيط لقتل رجال اعمال إسرائيليين في قبرص، بعد القبض على شخص اذري ، يحمل جواز سفر يبلغ من العمر 38 عاما يشتبه في أنه مأجور لتنفيذ عمليات قتل هناك.[2]

اما على مستوى الصراع السيبراني فقد قامت مجموعة هاكرز ايرانية تطلق على نفسها « الظل الاسود» بمهاجمة واسقاط عدد من المواقع الالكترونية الإسرائيلية بعد ان اقتحمت خوادم شركة استضافة الإنترنت الإسرائيلية Cyberserve . ومن بين اهم المواقع الاسرائيلية التي تعرضت للهجمات السيبرانية الايرانية موقع شركة النقل العام «دان وكافيم» ومتحف الاطفال وهيئة الاذاعة العامة «كان». وقد جاء هذا الهجوم الايراني السيبراني بعد ثلاث ايام فقط من تعرضها لهجمات سيبرانية استهدفت محطات البنزين الإيرانية لساعات.[3] ليجد الآلاف من الإيرانيين أنفسهم غير قادرين على ملء خزانات الوقود في سياراتهم بسبب خلل كمبيوتر في شبكة إمداد رئيسية.[4]

كما هاجم الإيرانيون أنظمة ستة مرافق للمياه والصرف الصحي في إسرائيل. و جاء الرد الاسرائيلي في غضون أسابيع قليلة عندما تعرضت مرافق الكمبيوتر في بندر عباس، أكبر موانئ إيران، لهجوم إلكتروني إسرائيلي. بينما استهدف مهاجمون مجهولون نظام الكمبيوتر للسكك الحديدية الإيرانية

(1) موقع الجزيرة ، اتهم إيران بتدبيرها.. الموساد «يُحبط» هجمات ضد إسرائيليين في دول أفريقية، تاريخ النشر 8 نوفمبر 2021م، تاريخ الاطلاع 11 نوفمبر 2021م، https://cutt.us/BsXaJ

(2) موقع bbc العربية ، إسرائيل تتهم إيران بالاستعانة بقاتل مأجور لاستهداف إسرائيليين في قبرص، تاريخ النشر 4 اكتوبر 2021م، تاريخ الاطلاع 8 نوفمبر 2021م، https://www.bbc.com/arabic/middleeast-58793069

(3) EA World View, Iranian Hackers Knock Out Israeli Sites — Reports, Oct 30, 2021, Nov 30, 2021, https://eaworldview.com/2021/10/iranian-hackers-knock-out-israeli-sites-reports/

(4) رنا قرعة، مجرد بداية لصراع طويل».الحرب السيبرانية بين إيران وإسرائيل في أوجها!، موقع لبنان 24، تاريخ النشر 9 نوفمبر 2021، تاريخ الاطلاع 30 نوفمبر 2021م، https://cutt.us/i8l9A

بطريقة مشابهة للهجوم على شبكة البنزين ، مما تسبب في إلغاء آلاف رحلات القطارات. ليأتي بعدها ردا إيرانيا عبر استهداف الأنظمة في «مستشفى هيلل يافا» في الخضيرة. وكان هذا الهجوم أكثر خطورة من الهجمات السابقة، فقد أجبر طاقم المستشفى على العمل يدوياً، مما عرض حياة المرضى للخطر. يُعتقد أن هذه الهجمات هي مجرد بداية لصراع طويل.[1]

الملف النووي

اصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريرا صدر في 17 نوفمبر 2021م، اتهم فيه ايران بانها تواصل عرقلة تحقيقها في المواد والأنشطة النووية الإيرانية غير المعلنة، وأنها لم تتعاون فيما يتعلق باكتشاف الوكالة لجسيمات اليورانيوم في اربعة مواقع وهي (مستودع توركوز أباد – موقع لافيزان شين – مصنع طهران – موقع ماريفان) . كما اتهم التقرير ايران بضعف الحماية الامنية المتوفرة للمفتشين الدوليين بعد تعرض عدد من مفتشي الطاقة لمحاولات تحرش جسدي و تخويف من قبل بعض العناصر الايرانية لمنعهم من دخول بعض الاماكن في المفاعلات النووية.[2]

العلاقات الايرانية الافغانية بعد الانسحاب الامريكي

إن الانسحاب الأمريكي من أفغانستان يعرض إيران لوضع جديد ومعقد. فمن ناحية، ينظر إلى الانسحاب على أنه تطور إيجابي، لأن إيران لم تعد لديها قوات أمريكية على حدودها الشرقية والغربية، ومن الواضح أن طهران تأمل في أن تنسحب الولايات المتحدة قواتها من العراق في وقت لاحق. ومن ناحية أخرى، تشترك إيران وأفغانستان في حدود طولها 900 كيلومتر، وسيكون لانعدام الحكم في أفغانستان آثار فورية على الاقتصاد والأمن الإيرانيين. ولذلك، فإن إيران تعتمد سياسة التعاون مع حركة طالبان من أجل حماية مصالحها الخاصة، على الرغم من الاختلافات الأيديولوجية والدينية الكبيرة بينهما.

لذلك فان السياسة الخارجية الايرانية بشأن حركة طالبان تهدف الى تحسين العلاقات بين الجانبين، التي اكتسبت زخما مع انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان. فإيران مستعدة للتعاون مع حركة طالبان، على الرغم من الخلافات الأيديولوجية والدينية والخلاف الشيعي السني، من أجل حماية مصالحها في أفغانستان، ولا سيما في المجالين الاقتصادي والأمني. وما دامت هذه المصالح محفوظة، فمن غير المتوقع أن تحول إيران سياستها وتدعم معارضي طالبان، أو أن تنخرط في نشاط تخريبي في

(1) المرجع السابق.

(2) David Albright, Sarah Burkhard, and Andrea Stricker, The IAEA's Iran NPT Safeguards Report – November 2021, INSTITUTE FOR SCIENCE AND INTERATIONAL SECURITY, Nov 17, 2021, Nov 30, 2021.
https://isis-online.org/isis-reports/detail/the-iaeas-iran-npt-safeguards-report-november-2021

أفغانستان. ومن المرجح أن تكون التغييرات الداخلية في إيران، ولا سيما انتخاب إبراهيم رئيسي رئيسا والسياسة التي ينتهجها مع وزير الخارجية الجديد حسين أمير عبد اللهيان، مفيدة في تطوير العلاقات مع حركة طالبان بهدف توسيع النفوذ الإقليمي الإيراني، وتحسين علاقات إيران مع جيرانها، وتخفيف حدة التوتر في المنطقة.[1]

العلاقات الايرانية الروسية

دفعت الاتجاهات المتنامية في الشرق الأوسط خلال العام الماضي روسيا وإيران إلى التقارب، على الرغم من أن المصالح المتضاربة تمنعهما من أن يصبحا حليفين استراتيجيين. فباتت البلدين تنسق المواقف بينهما في المفاوضات الجارية في فيينا بشأن الاتفاق النووي وكذلك التعاون في عدة مجالات لطرد النفوذ الأمريكي، فقد زار وزير الخارجية الإيراني السابق» محمد جواد ظريف « موسكو في يناير 2021، بعد وقت قصير من تنصيب إدارة «بايدن» في الولايات المتحدة الامريكية، حيث وقع اتفاق تعاون مع روسيا حول مسألة «الأمن في مجال المعلومات». فقد اشارت بعض التقارير الصادرة في يونيو 2021 بان روسيا على وشك تزويد إيران بقمر صناعي لمراقبة الأرض من شأنه أن يزودها بمعلومات استخباراتية دقيقة، بما في ذلك الأغراض عسكرية. بيد ان الرئيس بوتين نفى ان روسيا تعتزم بيع قمر صناعي لإيران ، وادعى ايضا انه لا يوجد تقدم في مبيعات الاسلحة الاضافية بين البلدين . ومن الواضح أن النطاق الواسع للعقوبات الأمريكية على إيران وروسيا يدفع الاثنين إلى إخفاء مدى علاقاتهما العسكرية عن وسائل الإعلام. ولكن في الوقت نفسه، هناك مصالح متضاربة مستمرة بين روسيا وإيران، وهي تؤثر على قدرة البلدين على تعميق علاقاتهما. وقد تجلى الشك العميق تجاه روسيا بين القيادة الإيرانية في نيسان/أبريل بعد التسجيل المسرب اتهم فيه وزير الخارجية الإيراني روسيا بمحاولة منع الاتفاق النووي في عام 2015. وقد جاء هذا التسجيل بعد الغضب الايراني من وزير الخارجية الروسي لافروف، الذي قام بزيارة الدوحة كجزء من رحلته إلى دول الخليج في آذار/مارس الماضي، والذي أعلن عن إنشاء إطار سياسي جديد يشمل روسيا وتركيا وقطر. مما اغضب طهران. وثمة خلاف آخر بين البلدين هو تزويد روسيا لإيران بلقاحات سبوتنك ضد فيروس COVID-19، مع توجيه انتقادات في إيران بأن روسيا لا تقدم اللقاحات بالكميات وبالمعدل المتفق عليه.[2]

---

(1)Bat Chen Feldman, The Taliban Takeover: Iranian Interests in Afghanistan, The Institute for National Security Studies, Sep 5, 2021,Oct 5,2021, https://www.inss.org.il/publication/taliban-iran/

(2) Bat Chen Feldman and Daniel Rakov, Iran-Russia Relations: Continued Partnership alongside Conflicting Interests, The Institute for National Security Studies, Aug 4, 2021, Nov 12,2021, https://www.inss.org.il/publication/iran-russia/

العلاقات الايرانية الصينية

في 27 مارس 2021، وقعت الصين وإيران اتفاقية استراتيجية لمدة 25 عاما. وعلى الرغم من أن محتواه لم ينشر رسميا، إلا أن صحيفة نيويورك تايمز نشرت مسودة وثيقة من 18 صفحة باللغة الفارسية 2020، ربما سربتها مصادر في إيران، مما أثار استياء الصين. ومن بين الموضوعات العديدة التي نوقشت في المسودة المنشورة، التعاون الصيني والإيراني في الفضاء الإلكتروني، والنظام الصيني العالمي لتحديد المواقع، وبناء البنية التحتية للجيل الخامس في إيران. كما يشير المشروع إلى إمكانية التدريبات العسكرية المشتركة، فضلا عن تشكيل بحث مشترك وتطوير الأسلحة وتبادل المعلومات الاستخباراتية[1].

العلاقات الايرانية السعودية

بعد خمس سنوات من قطع الرياض علاقاتها مع طهران، اشارت بعض التقارير عن وجود اتصالات سياسية مباشرة بين الدولتين. فقد افادت بعض التسريبات حول اجتماعات بين ممثلي إيران والمملكة العربية السعودية، وكذلك بين إيران ومصر والإمارات العربية المتحدة والأردن، تحت رعاية رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي. ووفقا لهذه التقارير، فقد جرت بالفعل جولتان من المحادثات المباشرة برعاية عراقية بين إيران والمملكة العربية السعودية، برئاسة المدير العام لمديرية الاستخبارات العامة خالد الحميدان. ولم يؤكد متحدث باسم وزارة الخارجية الايرانية او ينفى هذه الاتصالات ، بيد انه قال ان بلاده تؤيد اجراء حوار مع الرياض . وتحدث السفير الايراني في بغداد بشكل اكثر تحديدا قائلا ان ايران «تدعم وساطة بغداد لتقريب طهران من الدول التي واجهنا معها تحديات او التي هدأت العلاقات معها».

كما دعا اجتماع لمجلس الوزراء السعودي في 20 أبريل/نيسان 2021 برئاسة الملك إيران إلى «الدخول في المفاوضات الجارية، وتجنب التصعيد، وعدم تعريض أمن واستقرار المنطقة لمزيد من التوتر». وفي الوقت نفسه، أفادت التقارير أن وزير الخارجية الإيراني محمد ظريف التقى مسؤولين سعوديين رفيعي المستوى في زيارة إلى العراق في 26 نيسان/أبريل، كما زار الكويت وقطر وعمان . ويأتي تفسير هذا التقارب لعدة اسباب اهمها الادارة الامريكية الجديدة و التي جعلت المملكة العربية السعودي تنهي خلافاتها مع دولة قطر . بالإضافة الى القلق السعودي من انجازات ايران العسكرية و الامنية في اليمن و سوريا و العراق ولبنان وتمتد نفوذها بشكل كبير. كما ان ايران لا تخفي قلقها من تطبيع العلاقات بين

(1) Hiddai Segev, China and Iran: Resurging Defense Cooperation?, The Institute for National Security Studies, May 10, 2021,Nov 12,2021, https://www.inss.org.il/publication/china-iran/

إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والبحرين ، وتعتقد أنه حتى لو لم يحدث تطور مماثل في علاقات إسرائيل مع المملكة العربية السعودية، فإن البلدين يحافظان على علاقات سرية، في المقام الأول في مجال الاستخبارات.[1]

سفراء جدد في ايران

ولدى تسلم الرئيس الايراني ابراهيم رئيسي اوراق اعتماد السفير الهولندي الجديد في طهران «فرانسيسكوس يوهان «، اشار رئيسي الى العلاقات التجارية والاقتصادية والثقافية العريقة بين طهران وامستردام؛ داعيا الى توسيع التعاون في المجالات التقنية ولاسيما قضايا البيئة بين البلدين. وصرح، ان الدول التي تتمتع بحضارات عريقة مثل هولندا يجدر بها ان تحافظ على استقلالها ولا تخضع لإملاءات قوى الهيمنة. في حين اكد سفير هولندا الجديد في طهران على اهمية العلاقات الايرانية الهولندية التي تعود بتاريخها الى 400 عاما مضت. وبلغ «يوهان « خلال اللقاء، تحيات ملك هولندا الى رئيس الجمهورية؛ مؤكدا ان «ايران لطالما كانت وجهة تجارية اساسية بالنسبة الينا». واكد السفير الهولندي الجديد، ان ايران دولة قوية في المنطقة؛ منوها بالفرص التجارية والاستثمارية المميزة لتعزيز التعاون الثنائي بين طهران وامستردام.

وخلال تسلمه أوراق اعتماد السفير الاسباني الجديد «أنجيل لوسادا فرناندیز»، قال رئيسي، ان المستوى الحالي للعلاقات الاقتصادية بين إيران وإسبانيا غير مقبول ويجب بذل جهود لتطويرها أكثر من ذي قبل. وأضاف رئيسي، اننا عازمون على تطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية والرياضية مع إسبانيا، وهناك قدرات جيدة في البلدين لتحسين العلاقات الثنائية.

وخلال استقباله سفير الفاتيكان في طهران، قال رئيسي: حسب التعاليم القرآنية فإن الأوجه المشتركة بين الاديان السماوية هي تعزيز الوحدة بين اتباعها. واكد رئيسي ،للسيد «أندريه يوزوفيتش» ،بان أولئك الذين يضطهدون اليوم ، إذا انتبهوا لتعاليم المسيح ، فلن يعودوا يرتكبون الظلم؛ وبإمكان الفاتيكان أن يلعب دورًا فاعلًا في هذا الصدد».[2]

العلاقات الايرانية الفلسطينية

قال الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، لدى استقباله رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنية، أن «عملية سيف القدس أظهرت تحولاً عظيماً في القتال ضد المحتلين». وأعرب رئيسي عن

(1) عدنان طباطبائي، المشهد من إيران عقب انتخاب رئيسي، موقع سنا ، تاريخ النشر 27 يوليو 2021م،تاريخ الاطلاع 30 نوفمبر 2021م، https//:sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar14731/

(2) وكالة تسنيم الدولية للانباء، رئيسي: طهران تولي أهمية خاصة للتعاون الإقليمي، تاريخ النشر 23 نوفمبر 2021م، تاريخ الاطلاع 30 نوفمبر 2021م، https://cutt.us/3l12K

شكره لهنية «على نظرته التي تبعث على الأمل بتحرير القدس وإنهاء احتلال فلسطين»، قائلاً إنه «قد ظهرت اليوم بوادر الانتصار العظيم لمحور المقاومة، وعملية سيف القدس كانت من علامات هذا الانتصار». وشدد رئيسي على أن «إيران ستدعم دائماً المجاهدين الفلسطينيين»، مؤكداً أنه «لم ولن نتردد أبداً في هذه السياسة». بدوره، قال هنية إنه «يحمل رسالة التهنئة والتحية من الشعب المقاوم والمظلوم في فلسطين للرئيس رئيسي». كما استقبل الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، أيضاً، وفد حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين برئاسة الأمين العام زياد النخالة، الذي هنأ الرئيس الايراني على ثقة الشعب الإيراني بانتخابه رئيساً للجمهورية الاسلامية.وأعرب النخالة عن ثقة الحركة بنهج إيران «في الدفاع عن فلسطين وحقوق الشعب الفلسطيني ومقاومته في سبيل تحرير أرضه».والتقى ايضا الرئيس الإيراني بوفدٍ من «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، يترأسه الأمين العام طلال ناجي، الذي بارك انتخابه رئيسي، مؤكداً «أن المقاومة مستمرة حتى النصر النهائي وأنها ستقف إلى جانب إيران وشعبها».[1]

العلاقات الايرانية العراقية

التقى الرئيس العراقي «برهم صالح»، الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، الذي وصل إلى طهران للمشاركة في مراسم أداء القسم الدستوري.وقد هنأ الرئيس العراقي، في مستهل اللقاء الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، بمناسبة تسلّمه منصب رئاسة الجمهورية الإسلامية في إيران، متمنياً له «التوفيق في أداء مهامه وتحقيق مزيدٍ من التقدم والرفعة والازدهار للشعب الإيراني الصديق». وأشاد صالح، بدور إيران الداعم لبلاده في مواجهة تنظيم داعش الإرهابي، ومخططاته في زعزعة أمن واستقرار المنطقة، مؤكداً أن «العراق يدعم بقوة استقرار المنطقة وسلامها وإنهاء التوترات التي تشوبها، ويعمل على أن يكون ساحة لتلاقي مصالح شعوبها».[2]

العلاقات الايرانية اليمنية

أكّد الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي خلال استقباله رئيس الوفد الوطني اليمني محمد عبد السلام، أنه لا يحق لأحد من خارج اليمن أن يقرر مصير هذا البلد، مضيفاً: «لقد اتضح للعالم أجمع اليوم، بمن فيهم المعتدون، من هو المنتصر الحقيقي في هذه الميدان». وتابع رئيسي قائلاً إن «اليمن أصبح اليوم قدوة لمقاومة الاستكبار العالمي ومفخرة للعالمين الإسلامي والعربي»، مضيفاً أن «المقاومة الملحمية

(1) موقع قناة الميادين، هنية من طهران: نقدم انتصار عملية «سيف القدس» لرئيس إيران الجديد ولشعبها، تاريخ النشر 8 أغسطس 2021م، تاريخ الاطلاع 30 نوفمبر 2021م، https://cutt.us/ZArjj

(2) موقع قناة الميادين ، من طهران... صالح يشيد بدور إيران الداعم في مواجهة «داعش»، تاريخ النشر 5 أغسطس 2021م، تاريخ الاطلاع 21 أغسطس 2021م، https://cutt.us/ZLPK6

والصمود الذي جسده الشعب اليمني بشبابه البواسل من أجل الدفاع عن عزته واستقلاله في مواجه الاستكبار وأذنابه أذهل العالم».من جهته، أعرب المبعوث اليمني عن سروره بانتخاب رئيسي رئيساً للجمهورية الإسلامية، مؤكداً أن اليمن قطع أشواطاً كبيرة في مسار التنمية والازدهار، وهو في خندق واحد مع إيران لمواجهة الاستكبار.[1]

العلاقات الايرانية الاماراتية

سلطت صحف عربية الضوء على زيارة مستشار الأمن القومي لدولة الإمارات، طحنون بن زايد، لطهران والتي التقى فيها الرئيس الإيراني، إبراهيم رئيسي، وعدد من المسؤولين الإيرانيين. وقالت الرئاسة الإيرانية إن الوفد الإماراتي، برئاسة طحنون بن زايد، سلم الرئيس الإيراني دعوة رسمية لزيارة الإمارات. وتعد زيارة طحنون بن زايد الأولى من نوعها لمسؤول إماراتي رفيع المستوى إلى طهران منذ أن ساءت العلاقات بين البلدين عام 2016 .[2]

ايران ومنظمة شنغهاي

وافق أعضاء منظمة شنغهاي للتعاون، خلال الاجتماع الذي عُقد في العاصمة الطاجيكية دوشنبه، يوم 18 سبتمبر 2021م، على منح إيران العضوية الكاملة بالمنظمة، بعد أن كانت لسنواتٍ طويلة بصفة مراقب. وتكتسبُ هذه الخطوة أهميّتها بالنظر إلى المكانة الدوليّة والإقليميّة، التي تحظى بها المنظمة، ولا سيّما في ظل التطورات الراهنة على الساحتين الإقليميّة والدوليّة، وأهمها تزايد حِدّة التنافس بين الولايات المتحدة من جهة، والصين وروسيا من جهةٍ ثانية، وكذا حالة الارتباك التي خلّفها الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، وبالنظر كذلك إلى أنّ انضمام إيران لهذا التجمُع الإقليمي ينسجمُ مع نزعة «الإقليميّة» في السياسة الخارجية الإيرانية خلال السنوات الأخيرة ضمن سياسة «التوجه شرقًا»، وذلك لرغبة مؤكدة في مواجهة العزلة المفروضة عليها من الولايات المتحدة والغرب، والعقبات الاقتصاديّة الناجمة عن العقوبات.[3]

(1) موقع قناة الميادين ، رئيسي لعبد السلام: لا يحق لأحد من خارج اليمن أن يقرر مصير هذا البلد، تاريخ النشر 5 أغسطس 2021م، تاريخ الاطلاع 21 أغسطس 2021م، https://cutt.us/ctcfo

(2) موقع bbc العربية ، طحنون بن زايد: هل تثمر زيارته لطهران عن «تقارب إيراني-عربي»؟ – صحف عربية، تاريخ النشر 7 ديسمبر 2021م، تاريخ الاطلاع 7 ديسمبر 2021م، https://www.bbc.com/arabic/inthepress-59518665

(3) المعهد الدولي للدراسات الايرانية ، إيران ومنظمة شنغهاي: مزايا الانضمام وحدود الحركة، تاريخ النشر 29 سبتمبر 2021من تاريخ الاطلاع 20 نوفمبر 2021م، https://cutt.us/JhdUc

الرؤية المستقبلية

داخليا- من المتوقع ان يسعى الرئيس الإيراني الجديد الى تحسن اوضاع حقوق الانسان في الجمهورية الإسلامية الإيرانية. فالرجل وخلال تواجده في السلطة القضائية، أثبت بالفعل أنه مدافع عن حقوق الإنسان. فالملاحظ أثناء خدمته في السلطة القضائية أنه أطلق سراح العديد من السجناء الذين ارتكبوا جرائم غير عمدية. كما قام بنفسه بمتابعة ملف الإفراج المشروط أو السماح للمساجين بقضاء عطلات خارج السجن مع عائلاتهم. اما بخصوص انفتاح المجتمع الإيراني على ثقافة الغرب، فهناك توقعات تشير أن يتفهم إبراهيم رئيسي تلك الخطوة بشكل محدود . ففي عام 2016 رفض اقامة حفل فني من نوع «البوب» في مدينة مشهد الدينية بينما سمح بتنظيم نفس الحفل في مدن إيرانية كبرى أخرى.

و بمجيء رئيسي ستتم إعادة هيكلة المشهد السياسي الإيراني وسوف ينهض تيار سياسي جديد، لا إصلاحي ولا أصولي، بل ديني ثوري. فإبراهيم رئيسي عندما ترشح لمنصب عام 2017، وفي الانتخابات الأخيرة كرر أنه لا يرشح نفسه تحت راية الأصوليين. وبات الاشارات الاولي تظهر وتقرا من خلال الحكومة التي قام بتشكيلها؛ والتي اشتملت على اصلاحيين و اصوليين ومستقلين وكذلك من المؤسسة العسكرية بشقيها وزارة الدفاع و الحرس الثوري. وهذا يعني ان التناقضات في التصريحات و المواقف التي كانت تخرج من ايران ستقل حدتها في العام 2022، خصوصا بين مؤسسة الجيش و الحرس الثوري الايراني.

اقتصاديا يعتبر رئيسي من المدافعين عن الاقتصاد المسير من قبل الحكومات. فليس من المتوقع كثيرا أن يفتح اقتصاد إيران للشركات الأجنبية دون موافقة من علي خامنئي. فهو معروف بدفاعه عن نمط اقتصادي مؤسساتي تسيره الدولة، يقول المحلل الاقتصادي. كما من المتوقع ان يشهد العام 2022 بعض الاستثمار في البنية التحتية لإيران، وفي مجالات أخرى، كالمياه والكهرباء والصحة، وهي مجالات تسيطر عليها المؤسسات الخيرية وكيانات شبه عسكرية تابعة للحرس الثوري الإيراني. وهي تمثل أكثر من 50 % من الاقتصاد الإيراني.

صحيا سوف يسعى الرئيس الايراني الى توفير اللقاحات الخاصة بكوفيد 19 ؛ سواء بزيادة وتيرة وصول اللقاحات القادمة من روسيا. او شراء لقاحات صينية . كما من المتوقع ان توفر ايران لقاحات من الصنع الايراني.

التوقع الاستراتيجي هو ان يصبح ابراهيم رئيسي الخليفة المحتمل للقائد الاعلى علي خامنئي، الذي يعاني من مرض السرطان منذ عدة سنين. فإضافة إلى أنه كان طالبه في مدرسة دينية بمدينة مشهد، فهو ينفذ كل قراراته ويستمع إليه ولا يمكن أن يخالفه في المواقف. علم ان ابراهيم رئيسي تقلد منصب

نائب رئيس «مجلس الخبراء» الإيراني سابقا، والذي يملك الصلاحية الكاملة في تعيين خلف للمرشد الأعلى في حال توفي هذا الأخير، قد يمنحه حظوظا أكبر لتولي منصب المرشد الأعلى للجمهورية مكان خامنئي في يوم من الأيام. وانتخابه رئيسا جديدا لإيران يزيده فرصا للوصول إلى ذلك. وجدير بالذكر أن علي خامنئي كان هو أيضا رئيسا لإيران قبل أن يعين في 1989 مرشدا أعلى للثورة الإسلامية إثر وفاة الإمام الخميني. ومع فوز رئيسي بالانتخابات الرئاسية، فقد تتعزز حظوظه لتولي منصب المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية فيما بعد[1].

خارجيا- على صعيد الملف النووي الايراني و المفاوضات الجارية ، بات واضحا ان ادارة بايدن في امريكا و الدول الاوروبية تمارس ضغوطا على ايران من اجل قبول بعد التعديلات و التنازلات عن الاتفاق السابق عام 2015م. وعلى الرغم ان قرار الرفض والقبول يبقى بيد المرشد في المقام الاول. الا ان ايران من المتوقع ان تقدم بعض التنازلات على ان تضمن سرعة تطبيق الاتفاق والالتزام به دون مماطلة خصوصا الحلول الاقتصادية . وعليه فان ايران في الغالب ستكون لها سقف زمني لإنهاء هذا الملف ولن تسمح ان تدخل جوالات من المفاوضات لغر التفاوض فقط. وعليه فان الشهور الست الاولى من العام 2022 سوف تعلن اما عن اتفاق او لا اتفاق بخصوص الملف النووي الايراني.

أما بالنسبة للتهديدات الاسرائيلية المتزايدة والتصريحات المتكررة عن توجيه ضربة اسرائيلية لإيران. فهي في الغالب لن تخرج عن كونها تهديدات كون البلدين يعلمان حجم الدمار الذي سوف يلحق بالمنطقة في حالة اندلعت مواجهة عسكرية بينهم. وان التهديدات الاسرائيلية يمكن فهمها انها ضغوطات اسرائيلية على ايران من جه وعلى الدول الاوروبية من جه اخري لكي تقدم ايران تنازلات استراتيجية في ملف الاتفاق النووي.

وعليه فان العلاقات الايرانية الاسرائيلية بهذا الخصوص. من المتوقع ان تشهد الشهور الثلاث الاولى من عام 2022م، تهديدات متبادلة ، وربما تكثيف اسرائيلي لغاراته على اهداف في سوريا ولبنان و غزة . فكلا البلدين في الغالب لن يدخلا في مواجهة عسكرية وانما اشداد صراع المواجهات السيبرانية بينهم بشكل كبير. وفي اسوء تقدير قد يشهد العام 2022 حربا بالوكالة بين الاذرع الايرانية و اسرائيل في المنطقة . علما ان العراق قد يدخل في دائرة الاستهداف الاسرائيلي على اعتبار انه خطوة جديدة و كبيرة في المواجهة بين البلدين.

أما على صعيد الملف اليمني و الصراع الايراني السعودي من المتوقع ان يستمر الملف الايراني مشتعلا . وان لا حلول تلوح في الافق في عام 2022م. اما الملف السوري فان المؤشرات تفيد ان العام 2022 سيشهد تنامي لوجود المؤسسات الاقتصادية الايرانية في سوريا .

(1) علا عباسي ، المحافظ المتشدد إبراهيم رئيسي يفوز بالانتخابات الرئاسية في إيران، موقع فرانس 24، تاريخ النشر 19 يونيو 2021م، تاريخ الاطلاع 20 نوفمبر 2021م، https://cutt.us/aCoFK

إيران 2021

على مستوى السياسة الخارجية و بعيدا عن الصراعات من المتوقع ان نشهد في العام 2022 تحركات ايرانية خارجية مع دول اسيوية بالدرجة الاولى من اجل تحقيق مكاسب اقتصادية .

«إسرائيل» 2022:
وضع مثالي أم مخاطر حقيقية؟

أ.صلاح الدين العواودة

باحث في مركز رؤية للتنمية السياسية - تركيا

مقدمة

يبدو للمراقبين أن «إسرائيل» بدأت عام 2022 في وضع مثالي، فهناك حكومة منتخبة تعمل، وميزانية تم إقرارها، ووضع دولي مريح لا تقلقه القضية الفلسطينية، خصوصا في ظل انشغاله بأزمات أكثر سخونة، كقضية أوكرانيا والغلاء والكورونا، ودولة مهمة في المنطقة كتركيا تغازلها بعد أن اعتبرتها تهديدا لأمنها القومي قبل سنتين، وتعزيز مستمر للتطبيع مع عدد من الدول العربية، على شكل اتفاقيات أمنية واقتصادية وعسكرية ومناورات مشتركة. وتقديرات المؤسسة الأمنية تشير إلى أن «إسرائيل» في أفضل مراحلها، من حيث القوة، وضعف احتمال الحروب، واستمرار التسلح، وتوفر الميزانيات المطلوبة للأغراض العسكرية، مع تطور التعاون العسكري مع دول إقليمية، وهدوء على مختلف الجبهات، ونمو اقتصادي، وبلاء حسن في مواجهة الكورونا. إلا أن «إسرائيل» لديها تحديات سياسية داخلية وأمنية ودولية، إضافة إلى تحديات اقتصادية وصحية، وهذا ما ستناقشه هذه الورقة.

الوضع السياسي الداخلي

وفقا للتقدير الاستراتيجي لمركز دراسات الأمن القومي لعام 2022، والذي تم تسليمه لرئيس الدولة بتاريخ 2022/1/24، احتل الوضع السياسي الداخلي المرتبة الثالثة من بين التحديات التي تواجه «إسرائيل» مع بداية هذا العام، رغم أن رئيس المركز بروفسور مانويل ترختنبرغ، اعتبره في المرتبة الأولى، حيث رأى الباحثون أنه، ورغم تشكيل الحكومة، إلا أن المخاطر لم تقل، فالاشتباكات التي حصلت بين الفلسطينيين والمستوطنين في المدن الفلسطينية المحتلة عام 1948، والمسماة المدن المختلطة، مثل حيفا ويافا واللد والرملة، تركت آثارا عميقة، وثقة الجمهور بمؤسسات الدولة تتراجع، وهذا يضعف قدرة «إسرائيل» على مواجهة التحديات والتهديدات الخارجية، لا سيما أن انعدام الثقة ينبع من داخل المؤسسات نفسها، ومن مسؤولين كبار. (مركز دراسات الأمن القومي، 2022)

ورغم انتهاء الأزمة السياسية التي استمرت من نهاية عام 2018 حتى حزيران 2021، عندما نجحت المعارضة بتشكيل حكومة جديدة خلفا وبديلا لحكومات نتنياهو المتعاقبة منذ 2009، حيث زال مؤقتا خطرٌ كان من الممكن أن يشكل تحديا لأسس الأمن القومي الصهيوني (بار اون و كورتس، 2021)، إلا أن انتهاء الأزمة ظاهري ورسمي فقط، حيث لم تكن حكومة وقامت حكومة، والخلافات هي نفسها، والانقسامات نفسها، والعامل الوحيد الذي يربط مركبات الحكومة الجديدة، هو خطر نتنياهو وخطر عودته لمنصبه، وما أن يزول هذا الخطر فلا يوجد سبب لبقاء هذه الحكومة. ويبدو أن ملفات الفساد التي تلاحق نتنياهو، لم تكن كافية حتى هذه اللحظة، لإخراجه من الحلبة السياسية، ويبقى الاتجاه نحو اليمين ونحو التدين في تصاعد مستمر، وهو ما يعني أن أي حكومة قادمة ستكون حكومة يمين

أيضا، سواء خرج نتنياهو من الحلبة السياسية أم لا، وقد لا يستدعي تفكك الحكومة الحالية انتخابات جديدة؛ لأن الفرص مع غياب نتنياهو ستزيد مع ازدياد الخطر، لا سيما وأن أحد السيناريوهات هو تفكك حزب الليكود من بعد نتنياهو، والذي لن يجد خلفا له يحظى بنفس القوة والتأييد داخل الحزب، علما أن المتنازعين على تركته كثر، وليس مضمونا أن يتوحدوا خلف من ستفرزه الانتخابات التمهيدية لقيادة الحزب، وهو ما يعني أن الخيارات أمام بينت ولبيد ستزداد من الليكود، أو بالليكود، بل ومن المعسكر المؤيد لنتنياهو من أحزاب أخرى، حيث سيضيق الخناق على اليسار كحزب ميرتس، وعلى القائمة العربية الموحدة، العضو في الائتلاف الحالي، لا سيما وأن أحداث النقب الأخيرة دفعت القائمة العربية الموحدة إلى الزاوية. (ابيتان كوهين، 2022)

رئيس أركان جيش الاحتلال السابق غادي آيزنكوت، وفي مقابلة معمقة مع صحيفة معاريف العبرية منذ تسريحه من الجيش، وقبل انتهاء فترة (الصمت الإجباري) لمدة ثلاث سنوات، حيث يُفرض على المسؤولين والقادة العسكريين والأمنيين في هذه الفترة، عدم إجراء مقابلات أو التحدث إلى وسائل الإعلام، حذر من أن «الضعف الداخلي في المجتمع الإسرائيلي، هو أكثر التهديدات لمستقبل إسرائيل»، وليس إيران ولا حزب الله، ولا الفلسطينيين، ولا حتى الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948. فقد قال آيزنكوت: «أعتقد أن التصدّع في المجتمع الإسرائيلي، والقطيعة المتبادلة، وتدهور نظام الحكم، وتراجع الثقة بمؤسسات الدولة والمحاكم، وانتشار الجريمة، هي أكبر التهديدات لمستقبل الدولة، فالصمود القومي للمجتمع الإسرائيلي هو أهم عنصر في الأمن القومي، وأعتقد أن قوة المجتمع الإسرائيلي تكمن في 51٪ على الأقل من الأمن القومي، وهو العنصر الأهم، والناس قلقون ليس بسبب التهديد الإيراني، ولكن بسبب الضعف الداخلي، وانعدام التماسك، وعدم المساواة، والاحتكاكات بين القطاعات الاجتماعية، وعدم استيعاب جماهير بأكملها في المجتمع». وأضاف: «يجب أن يكون مفهومًا أنه لا أمن قومي دون تضامن اجتماعي، ولا تضامن اجتماعي دون أمن قومي، وقد أصبح نهج بن غوريون المتمثل في فرن الصهر يعاني من مأزق». (كسبيت، 2022)

مع العلم أن الرئيس السابق لمركز دراسات الأمن القومي، اللواء المتقاعد عاموس يبدلين، ولدى تقديمه التقدير الاستراتيجي لرئيس الدولة مطلع 2021، ذكر في ذلك التقدير أن الخطر الأكبر الذي يواجه «إسرائيل»، هو الخطر الداخلي، المتمثل بالانقسامات وضعف الثقة بمؤسسات الدولة، وأضاف في حينه قائلا: لقد كنت رئيسا للاستخبارات لسنوات، ورئيسا لمجلس الأمن القومي لسنوات، ومسؤولا عن مواجهة التهديدات الخارجية، مثل النووي الإيراني والمقاومة الفلسطينية، وكان لدى «إسرائيل» دائما استراتيجية للتعامل مع هذه التهديدات، أما التهديدات الداخلية فلا توجد استراتيجية للتعامل معها. (مركز دراسات الأمن القومي، 2021)

الوضع الدولي والإقليمي

وفقا للتقدير الاستراتيجي لمركز دراسات الأمن القومي للعام 2022، والمشار إليه، عجزت «إسرائيل» عن ترجمة تفوقها العسكري والاقتصادي والتكنولوجي، إلى إنجازات سياسية ثابتة وبعيدة الأمد على الأرض، وهو ما يسمى القوى الناعمة، مثل التأثير في الرأي العام، وشعوب المنطقة والعالم، ووسائل الإعلام، لا سيما الحديثة منها، إضافة إلى فقدان «إسرائيل» لاستراتيجية شاملة للتعامل مع كل المخاطر والتحديات على كل الجبهات، والاكتفاء بالعلاجات الموضعية، مع بقاء «إسرائيل» أسيرة شعارات، مثل إدارة الصراع بدلا من إنهاء الصراع، لا سيما مع الفلسطينيين. كما وتجد «إسرائيل» نفسها مضطرة للانحياز إلى أحد أطراف المنافسة الحادة بين الدول العظمى، مثل الصين والولايات المتحدة، لا سيما وأن «إسرائيل» ما زالت تعتمد على الولايات المتحدة. وفي ظل انشغال الولايات المتحدة بمشاكلها الداخلية، يقل إصغاؤها للمطالب الإسرائيلية، وشهيتها للتدخل في الصراع، سواء مع إيران أو مع الفلسطينيين، بل وفي تعزيز اتفاقيات التطبيع التي أنجزها ترامب عام 2020. (مركز دراسات الأمن القومي، 2022)

تراقب «إسرائيل»، بكثب، الأزمة في أوكرانيا، وتحاول فهم ارتداداتها على الوضع الإقليمي، وعلى الموقف من إيران ونتائج المفاوضات في الملف النووي، حيث تمتعت هذه القضية بتوافق روسي أمريكي في السنوات الماضية بما يخدم «إسرائيل»، ولكن هذا التوافق ربما يَضعف، إذا ما وصلت الأمور إلى احتلال روسي لأوكرانيا، وتوتر بين الدولتين، كما قد يؤثر في حرية حركة سلاح الجو الإسرائيلي في سوريا خصوصا، لا سيما بعد تنظيم دوريات جوية مشتركة، روسية سورية، على حدود الجولان السوري في 2022/1/23، وإعلان الروس نيتهم الاستمرار بها. فمن بين التحليلات الإسرائيلية أن التحرك الروسي على جبهة الجولان، يأتي في إطار الرسائل الروسية للولايات المتحدة بشأن أزمة أوكرانيا. (ليف رام، 2022)

العلاقات مع تركيا

منذ نهاية عهد الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، وفوز الرئيس جو بايدين، تسعى الرئاسة التركية، بما لا يدع مجالا للتجاهل، إلى تحسين العلاقات مع «إسرائيل». فوفقا لكثير من المصادر الإسرائيلية، فإن الدوافع التركية هي دوافع اقتصادية بالدرجة الأولى، ثم سياسية، تسعى تركيا من خلالها إلى الخروج من العزلة الإقليمية، بعد الأزمات مع السعودية والإمارات و«إسرائيل»، وفي ظل الأزمة السورية التي أثرت كثيرا على تركيا، إضافة إلى خطْب ود الرئيس الأمريكي المؤيد لإسرائيل، والذي صرح قبل وصوله للرئاسة بأنه سيسعى للإطاحة بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان. وكان

أهم حدث عام 2021 مؤثرٍ في العلاقة بين البلدين، هو اعتقال زوجين إسرائيليين في أنقرة بتهمة التجسس، بعد أن تم ضبطهما يلتقطان صورا لقصر الرئيس التركي، وخلال 9 أيام من اعتقالهما، سخنت العلاقات بين البلدين بدلا من أن تبرد، حيث تم إطلاق سراح الإسرائيليين بعد اتصالات بين المسؤولين من الطرفين، ولكن ما زالت هناك عقبات في طريق التقارب رغم العلاقات التجارية الجيدة. فالحكومة التركية تبدي حساسية عالية تجاه القضية الفلسطينية، وكلما تصاعدت الأحداث على الجبهة الفلسطينية، تأثرت العلاقات الإسرائيلية التركية سلبا. وآخر مثال على ذلك عملية سيف القدس في أيار/ مايو 2021. إضافة إلى الدور التركي في شرقي القدس، والذي تعتبره «إسرائيل» دورا سلبيا، واستضافة تركيا لناشطين من حركة المقاومة الإسلامية حماس على أراضيها، مقابل علاقة «إسرائيل» المتطورة مع اليونان وقبرص، كل ذلك يحول دون تطور العلاقات بين «إسرائيل» وتركيا، رغم التوصيات الصادرة عن مركز دراسات الأمن القومي. (دانيال و لندنشتراوس، 2021)

ولكن يبدو أن هناك إصرارا تركيا، ومن قبل الرئيس أردوغان نفسه، على إعادة التقارب مع «إسرائيل»، وقد ظهر ذلك في عدة تصريحات له، مثل تصريحه الذي أعقب لقاءه مع ولي عهد أبو ظبي في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، حيث قال إن هناك خطوات مشابهة تجاه السعودية و«إسرائيل»، وكذلك دعوة الرئيس الإسرائيلي لزيارة تركيا بداية شباط/ فبراير 2022. (القناة12، 2022)

العلاقات مع العرب

ترى «إسرائيل» مع بداية عام 2022، أن أمامها خمسة تحديات مصدرها من الخليج العربي، وهي:

- استقرار الأنظمة لا سيما مع صعود قيادات شابة ذات طموح لكنها تواجه مخاطر.
- انتشار نووي لأغراض متعددة.
- سباق تسلح بالأسلحة التقليدية يقلص فجوة التفوق الإسرائيلي.
- الشقاق الداخلي الذي يضعف مجلس التعاون الخليجي.
- دخول دول عظمى جديدة للمنطقة، فرغم الاعتماد على الولايات المتحدة حتى الآن، إلا أن هناك دولا أخرى بدأت تغزو المنطقة الخليجية عسكريا واقتصاديا.

ولهذه الدول تأثير مباشر على الأمن القومي الإسرائيلي، سواء بسبب ثقلها الاقتصادي وتأثيرها في الإقليم، لا سيما كأنظمة مستقرة خلافا لكثير من الدول العربية الأخرى، التي عانت من عدم الاستقرار منذ انطلاق أحداث الربيع العربي عام 2011، أو بسبب التهديد الإيراني المشترك لها مع «إسرائيل»، لا سيما في ظل تقليص تدريجي لتواجد الولايات المتحدة في المنطقة. (مركز دراسات الأمن القومي، 2022)

لذلك ستستمر «إسرائيل» بتعزيز التعاون مع هذه الدول، وستشهد تطويرا للعلاقات معها، مثل مناورات العلم الأزرق التي جرت في النقب في تشرين الأول/ أكتوبر 2021، وبمشاركة 7 دول غربية، ولكن بمشاركة عربية علنية هذه المرة، حيث ستجري مناورات بحرية كبيرة تشارك بها جيوش عربية إلى جانب البحرية الإسرائيلية، وتضم 60 دولة. وخلال مؤتمر لمعهد أبحاث الدراسات الاستراتيجية «CSIS» في واشنطن، ذكر الأدميرال براد كوبر، قائد الأسطول الخامس الأمريكي، تفاصيل المناورة، وكشف في محاضرته عن مركز للطائرات بدون طيار في مدينة العقبة الأردنية على البحر الأحمر، يعمل بالتعاون مع «إسرائيل»، ويقوم بمهمة مسح المنطقة البحرية باستمرار؛ للكشف عن التحركات غير الطبيعية باستخدام الذكاء الصناعي، وقدرة الليزر ضد الطائرات بدون طيار. وقال كوبر إن الأسطول الخامس الأمريكي، يوسع عملياته في مجال الطائرات بدون طيار، وإن 10 من الأساطيل التي ستشارك في المناورة، التي ستجرى في الفترة من 1/30 إلى 2/17، ستجلب معها طائرات بدون طيار خاصة بها. كما وشاركت «إسرائيل» سابقا، وفقا لموقع «إسرائيل ديفنس»، في مناورة بحرية للأسطول الأمريكي الخامس مع أسطول الإمارات العربية المتحدة. (اركين، 2022)

من جهة أخرى عرضت «إسرائيل» على دولة الإمارات، مساعدة ضد الحوثيين، بعد الهجمات بالصواريخ والمسيرات التي حصلت في 2022/1/18، وأسفرت عن سقوط قتلى. (شنايدر، 2022)

الوضع الأمني والعسكري

قال رئيس الأركان السابق غادي آيزنكوت، إن «إسرائيل» دولة قوية جدا عسكريا، فقد خاضت سبع حروب وانتصرت فيها، وبالتالي فهي لا تهزم، وقال إنه لا يرى أي قوة عسكرية بإمكانها هزيمتها أو احتلالها، وفقط إذا امتلكت إيران قدرة نووية يمكن أن تتغير هذه المعادلة، لكن إيران ما زالت بعيدة عن تحقيق هذا الهدف. (كسبيت، 2022)

ووفقا لتقديرات الجيش الإسرائيلي السنوية، دخلت «إسرائيل» عام 2022 بتحسن طفيف على الوضع الأمني العام، امتدادا لما كان عليه الوضع عام 2021، حيث تتقلص احتمالات شن أي طرف حربًا ضد «إسرائيل»، بل إن احتمالات الاشتعال غير المدبر، التي كانت مرتفعة في السنوات الماضية، لا سيما على الحدود الشمالية، على خلفية العمليات التي تبادر لها «إسرائيل» في لبنان وسوريا والعراق، تبدو منخفضة عام 2022، مع بقاء احتمال الاشتعال مرتفعًا على جبهتي الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومما يساهم في تحسن الوضع الأمني أيضا، إقرار الموازنة العامة، وخاصة موازنة الدفاع، حيث سيتسارع شراء السلاح وتمويل التدريبات، وستتمكن «إسرائيل» من تطوير إمكانياتها الدفاعية أكثر ضد مختلف التهديدات، لا سيما الصواريخ والمسيّرات. كما يعزو الجيش التحسن على الوضع الأمني إلى عدة أسباب، هي:

– إعاقة التموضع الإيراني في سوريا نسبيا، وعرقلة تطوير حزب الله لإمكانياته، عبر الحيلولة دون وصول أسلحة متطورة إليه، لا سيما منظومات دفاعات جوية، وذلك بفضل سياسة «المبام» (المعارك بين الحروب)، التي انتهجتها «إسرائيل» في السنوات القليلة الماضية.

– التطورات السورية الداخلية، حيث يطمح النظام السوري وحليفه الروسي، إلى استقرار وفرض سيادة على معظم الأراضي السورية تمهيدا لإعادة الإعمار، ورغم أن الممول لا زال غير موجود ما دامت الولايات المتحدة لا تعترف بشرعية النظام، إلا أن النظام وروسيا، اللذين يرغبان بخروج إيران من سوريا، وفق زعم الجيش الإسرائيلي، يبدوان كمن يشجع الضربات الإسرائيلية للإيرانيين على الأرض السورية، وعلى الأقل فإن مصلحة النظام وروسيا تتقاطع مع مصلحة «إسرائيل» بطرد إيران من سوريا. الخلاصة هي أن الضربات الإسرائيلية في سوريا نجحت، واحتمال الاشتعال تقلص، إضافة لذلك، تبذل «إسرائيل» جهودا دبلوماسية لمساعدة الأسد بشكل غير مباشر، كي يبسط سيادته على الأراضي السورية، حيث تحث الأمريكان على تقديم المساعدة له لإعادة ترميم سوريا، وهو ما يعيد أمريكا للعب دور موازٍ للدور الروسي في الشمال. وهناك سبب آخر يدعو «إسرائيل» للتفاؤل بشأن الحدود الشمالية، هو انشغال حزب الله في الأزمة اللبنانية الداخلية.

– إقرار موازنة الدولة، والتي تمكن رئيس الأركان من تنفيذ خطته الهيكلية متعددة السنوات، وترفع من قدرات الجيش على ضرب إيران إن دعت الضرورة لذلك، وتعينه على الاستمرار في التدريب والتطوير. ومع ذلك فإن الجيش يرجح بأن ضربة واحدة لإيران لن تكفي، وأنها ستجر لاشتعال جبهات على الحدود مثل لبنان وربما غزة، وبالتالي حرب طويلة، لذلك يستعد لاستخدام أنظمة دفاعية جديدة، مثل الليزر والأشعة الكهرومغناطيسية، إلى جانب المستشعرات والمجسات والصواريخ والقذائف الأخرى، والسايبر والذكاء الصناعي، وكل ذلك تقريبا من إنتاج الصناعات الدفاعية، والتي عطلها تأخر إقرار الميزانية سابقا، والمنتظر أن تصبح متاحة للخدمة قريبا، ومع ذلك فالجيش يؤكد أنه لا يمكن الوصول إلى قدرة على الحماية الكاملة والمطلقة من الهجمات الصاروخية. (بن يشاي، 2021)

– إضافة إلى إقرار الموازنة، وقعت وزارة الجيش صفقة لشراء 3 غواصات متطورة وحديثة، مع ألمانيا وكدعم ألماني، تقدر قيمتها بـ 3 مليار يورو، حيث أُعلن رسميا عن الصفقة في 2022/1/20، وهي من أحدث الغواصات في العالم، وتهدف إلى تعزيز التفوق النوعي لـ «إسرائيل» في البحر. كما ستشتري ألمانيا أسلحة متطورة من الصناعات الإسرائيلية بقيمة 850 مليون يورو، كدعم لها أيضا. (دبوري، 2022)

– التعاون الآخذ بالتطور بين «إسرائيل» والدول العربية المطبعة، والذي مثلت مناورات العلم الأزرق بقيادة سلاح الجو الإسرائيلي ذروته، إضافة إلى زيارة قائد سلاح الجو الإسرائيلي للإمارات في تشرين ثاني/ نوفمبر الماضي. (بن يشاي، 2021)

ورغم التطور في العلاقات، إلا أن «إسرائيل» تخشى من جبهة جديدة هي اليمن، وذلك على خلفية استهداف اليمنيين للإمارات بصواريخ ومسيرات، حيث يرى محلل الشؤون العربية الصحفي إيهود يعاري، أنها مسألة وقت حتى يستهدف اليمنيون «إسرائيل»، وتصل صواريخهم إلى إيلات. (يعاري، 2022)

من جهة أخرى، ورغم الميزانيات والتطور، يشهد الجيش الإسرائيلي تراجعا مستمرا في نسبة من لديهم رغبة في الخدمة من الشباب، وتزايدا في طلب المجندين الخدمة في الوحدات غير القتالية، وذات العائد المالي الجيد، لا سيما بعد انتهاء الخدمة. فنسبة التجنيد من الشباب عام 1978 مثلا كانت 88%، لكنها عام 2015 هبطت إلى 67%، وهي في تراجع مستمر، حيث يرغب أغلب المجندين بالذهاب إلى الاستخبارات العسكرية والوحدة 8200، وسلاح السايبر ووحدات التكنولوجيا؛ لأن هذه المجالات تفتح للجنود مجالا للعمل المربح في شركات الهايتك بعد انتهاء الخدمة الإلزامية، بينما الوحدات الأخرى تعرض حياتهم للخطر، فضلا عن مشقتها. إضافة إلى أن هناك تمييزا في الجيش بين أبناء الأرياف الذين يذهبون للخدمة الشاقة، وبين أبناء المدن المركزية الذين يبحثون عن الخدمة المريحة والمربحة والقريبة من بيوتهم. ومع ذلك، وحسب تقدير آيزنكوت، فإن الجيش آخذ في التطور والتسلح بأفضل الأسلحة في العالم، ومجهز بأفضل التجهيزات. (كسبيت، 2022)

ومن آخر الأمثلة على ذلك، التجربة الناجحة لاعتراض صاروخ خارج الغلاف الجوي للكرة الأرضية، والتي نفذتها «إدارة بحث وتطوير الوسائل القتالية والبنية التحتية التكنولوجية» (مفات) في وزارة جيش الاحتلال، حيث أُطلق صاروخ حيتس3 من قاعدة في وسط البلاد، بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للدفاع الجوي في 2022/1/22، واعتبره مدير (مفات) دانييل غولد، إنجازا له ما بعده في قدرة «إسرائيل» على الدفاع عن نفسها. كما قال وزير الجيش بيني غانتس إن هذا إنجاز غير مسبوق، ويدل على تفوق «إسرائيل» تكنولوجيًا. كما أضاف رئيس الأركان أفيف كوخافي، أن هذا النجاح يُضاف إلى قدرة «إسرائيل» على حماية نفسها في إطار خطة الجيش متعددة السنوات. وفي التجربة، تم إطلاق عدة صواريخ لاعتراض كل صاروخ، حيث تم اعتراض صاروخ خارج الغلاف الجوي، وهو ما يمكن أن تحتاجه «إسرائيل» لمواجهة الصواريخ البالستية الإيرانية، التي يبلغ مداها 2000 كم، وتخترق أجواء «إسرائيل» من الفضاء الخارجي، الأمر الذي يتطلب اعتراضها من الفضاء، وبعدد من الصواريخ في آن واحد، حيث يمتلك الصاروخ الإيراني عدة رؤوس، واحد منها متفجر والبقية للتضليل، وهو ما يتطلب التمييز بين الرؤوس، من أجل اعتراض الرأس المتفجر فقط، وهو ما نجحت فيه التجربة، حيث اكتشفت الرأس المطلوب واعترضته، واستدل مدير (مفات) من التجربة على أن «إسرائيل» لديها رد على كل تهديد بما يناسبه. (دفوري، 2022)

الجبهة الشمالية

تشير تقديرات المؤسسة الأمنية الصهيونية، إلى أنه، ورغم انخفاض احتمال الاشتعال، إلا أن الجبهة اللبنانية تحديدا، يمكن أن تشتعل لأحد سببين: الأول أن تقوم «إسرائيل» بمهاجمة إيران، فيضطر حزب الله لضرب «إسرائيل» وفتح جبهة، والثاني أن تقوم «إسرائيل» بضرب قطاع غزة، فترد حماس من لبنان بالتعاون مع حزب الله وبدعم منه، أو بغض النظر من طرفه، مما يفتح جبهة أخرى للحرب (حيمو، 2022). كما أن العامل الروسي على الأرض السورية، له أهمية بالغة لمنع اشتعال الجبهة، فـ «إسرائيل» تحسب ألف حساب للموقف الروسي قبل أن تنطلق لشن أي غارة في سوريا، لذلك ترصد التحركات الروسية وتتحسب لها. فقبل أيام مثلا، وبتاريخ 1/23/ 2022، أعلنت وزارة الدفاع الروسية عن دوريات جوية مشتركة لسلاحي الجو الروسي والسوري على حدود الجولان، شاركت به طائرات روسية وسورية، وقالت إن هذه الدوريات ستكون دائمة، فإذا ما استمرت فعلا، فهذا نوع من التقييد على حركة الطيران الإسرائيلي في الأجواء السورية. (دبوري، 2022)

الجبهات الفلسطينية

وفقا للتقدير الاستراتيجي لمركز دراسات الأمن القومي للعام 2022، احتل الصراع مع الفلسطينيين، بمختلف جبهاته، المرتبة الثانية من بين التحديات التي تواجه «إسرائيل» مع بداية هذا العام، لا سيما الخوف من انهيار السلطة الفلسطينية، والخوف من خيار الدولة الواحدة، وخطره على رؤية الدولة اليهودية كدولة ديموقراطية (عادلة وأخلاقية وآمنة)، وتأثير ذلك كله على مكانة «إسرائيل» في العالم. يقول الباحثون في التقرير: «من كان يؤمل نفسه بالهدوء، فقد تبدد وهمه في معركة القدس أيار/ مايو 2021»، وأضافوا أن القضية الفلسطينية والمواجهة مع الفلسطينيين، لا يمكن تهميشها، والوضع قابل للانفجار في ظل ضعف السلطة وانتشار السلاح والعصابات، فلولا وجود الجيش والشاباك، لانهارت السلطة وعمت الفوضى، وهذا الوضع يدفع لليأس من ناحية، ويجعل فكرة الدولة الواحدة أكثر جذبا للشباب الفلسطيني. (مركز دراسات الأمن القومي، 2022)

من جهته قال رئيس الأركان السابق آيزنكوت، إنه لا يمكن الاستفادة من قوة «إسرائيل»، ومن اتفاقيات التطبيع، دون حل مع الفلسطينيين، كما وحذر من الانزلاق نحو الدولة الواحدة، وأكد أن الانفجار مع الفلسطينيين مسألة وقت، وسيكون بوقت مفاجئ لإسرائيل. (كسبيت، 2022)

من جهة أخرى، حصل تطور جديد على الصراع مع الفلسطينيين، وهو الربط بين كل الجبهات، لا سيما بعد سيف القدس 2021، حيث حصلت المواجهة لأول مرة مع غزة لأسباب ليست غزاوية، وهي التوترات في القدس حول اقتحامات المسجد الأقصى، وتقييد حركة المقدسيين في باب العمود، وتهديد

سكان الشيخ جراح بالترحيل، وهي المواجهة التي شارك فيها الفلسطينيون من الأراضي المحتلة عام 1948 بقوة، وفي الخارج أيضا وإن بشكل محدود (لافي، 2021). وبعد ذلك هددت «إسرائيل» باغتيال الشيخ صالح العاروري، نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، وقائد إقليم الضفة الغربية في الحركة، فرد إسماعيل رضوان القيادي في حماس في قطاع غزة، بأن غزة سترد على «إسرائيل» إذا ما نفذت تهديدها. وبعد ذلك بأيام، وبعد تداول تقديرات إسرائيلية وتصريحات فلسطينية حول نية المقاومة أسر جنود إسرائيليين خارج قطاع غزة، صرح وزير الجيش بيني غانتس، بأنهم سيردون على أي عملية من هذا النوع ضد قطاع غزة (الرفاتي، 2021). وأعقب ذلك تهديد من حركتي حماس والجهاد الإسلامي في قطاع غزة، بأنه إذا ما استشهد أحد الأسرى، أو تمادى الاحتلال في التنكيل بالأسرى الفلسطينيين، فإن المقاومة سترد من قطاع غزة. (الجزيرة نت، 2022)

جبهة الضفة الغربية

يواجه الاحتلال معضلة في الضفة الغربية، وهي أن الهدوء فيها مضلل، وذلك بسبب تواصل الاحتلال الإسرائيلي، ونشاطات الجيش والشاباك، إلى جانب التنسيق الأمني، والنجاح في إشغال الناس بعيدا عن المقاومة، ولكن المشكلة الحقيقية الكامنة، والتي ستفجر هذا كله في يوم من الأيام، هي استمرار الاحتلال دون حل سياسي، وتزيد الخطورة عند الحديث عن إمكانية انهيار السلطة، وعن التغيرات في المواقف الدولية والرأي العام العالمي، الذي بدأت تتضح لديه صورة الأبارتهايد، على عكس ما تريد «إسرائيل» تسويقه للعالم، لذلك يرى باحثو مركز دراسات الأمن القومي أن الجبهة الفلسطينية هي جبهة مركزية، وأن التحدي الفلسطيني ليس هامشيا. (مركز دراسات الأمن القومي، 2022)

ومن ناحيته، قال رئيس الأركان السابق آيزنكوت، إن تأييد حركة حماس في الضفة الغربية يتراوح بين 70 – 80 %، وذلك نتيجة للسياسة الإسرائيلية. فان حصلت انتخابات ديموقراطية، فستفوز حماس بسهولة. كما أن عدم وجود قرار إسرائيلي بإنهاء الصراع، يعني أن مسألة الانفجار القادم هي مسألة وقت، وقد حصل سابقا عام 1987 دون أن يتوقعه أحد، ثم حصل عام 2000 أيضا بشكل مفاجئ، وسيتكرر ما دام لا يوجد حل، بل إن انتفاضة السكاكين عام 2015 ستعود، فهي لم تختفِ، ولكنها كمنت إلى حين، ولا أحد يعرف متى ستنفجر مرة أخرى. (كسبيت، 2022)

جبهة قطاع غزة

رغم أن عملية سيف القدس انتهت، إلا أن التوتر مع قطاع غزة ما زال سيد الموقف، والهدوء الحالي تعزوه «إسرائيل» للدور القطري والمصري، وللتسهيلات التي منحتها «إسرائيل» لسكان القطاع، مثل السماح لآلاف العمال بالخروج للعمل فيها، ولكن لم تحقَق مطالب المقاومة بعد من «إسرائيل»، ولم تعقد

صفقة للإفراج عن الأسرى، الأمر الذي يبقي على فتيل الاشتعال قائما في كل لحظة، لا سيما وأن المقاومة مستمرة بالتطور والتسلح، مما يستدعي عمليات إسرائيلية لمنع ذلك، حتى لو لم يكن هناك استفزاز، أو مبادأة من طرف المقاومة (بن يشاي، 2021). وعليه تبقى معضلة غزة في المدى المنظور بين وضع إنساني غير محتمل، وتهديد عسكري متزايد، يقتضي عملا عسكريا بين الحين والآخر، ورغبة في تحرير الأسرى والمفقودين لم تصل لنتيجة حتى الآن، فضلا عن ذلك، فإن تقديرات الجيش الإسرائيلي تشير إلى أن الحرب القادمة مع قطاع غزة، ستبادر لها حماس عبر عملية مباغتة، لأسر جنود وإتمام صفقة تبادل، نظرا لتلكؤ «إسرائيل» في المفاوضات على صفقة جديدة. ووفقا للتقديرات الإسرائيلية، فإن المناورات التي نفذتها أذرع المقاومة في قطاع غزة نهاية العام الماضي، تركزت حول عمليات اختراق للحدود، وأخذ أسرى إسرائيليين. (بن مناحيم، 2021)

ومما يزيد من احتمالات الاشتعال على جبهة قطاع غزة، حالة الربط بين التطورات على الصعيد الفلسطيني عموما، وبين جبهة غزة، مما يجعل أي حدث في أي مكان في فلسطين عامة، أو ضد الفلسطينيين خارج غزة، سببا في اشتعال جبهة غزة. فمنذ دخول قطاع غزة على جبهة القدس في عملية سيف القدس في أيار/ مايو الماضي، أصبح دور المقاومة في غزة يشمل الدفاع عن القدس والمقدسات أيضا، بل امتد للدفاع عن الفلسطينيين أينما كانوا (بن مناحم، 2022). وعليه فإن احتمالات اشتعال جبهة غزة، لم تعد محصورة بما يجري مع قطاع غزة فقط.

جبهة القدس

ليس من المبالغة القول إن أهم تطور على الكيان الصهيوني في العقود الأخيرة، هو التطور على الموقف من ملف القدس تحديدا، وهو مرتبط بالتطورات الاجتماعية والسياسية التي طرأت على «إسرائيل» عموما. وكما كانت القدس سبب تفجير انتفاضة الأقصى عام 2000، وحرب سيف القدس عام 2021، فإنها من المتوقع عام 2022 أن تبقى أهم عوامل التصعيد والتفجير، وذلك للأسباب التالية:

- الاقتحامات اليومية للمسجد الأقصى ومحاولات تغيير الوضع الراهن فيه، فالتيارات الدينية المتطرفة والآخذة في التصاعد من جماعات الهيكل خصوصا، هي تيارات مشيحيه لا تؤمن بالسياسة ومتطلباتها، ولا بالعلاقات الدولية والتزاماتها، وترى أن السياسيين الإسرائيليين قد فرطوا بجبل الهيكل (المسجد الأقصى)، ويحرضون يوميا ضد الفلسطينيين والعرب والمسلمين، وكذلك ضد الحكومات الإسرائيلية نفسها، وما يهمهم هو تحقيق وعد رباني كما يزعمون، وهم عازمون على ذلك، وقد يفعلون أي شيء لتحقيق هدفهم، سواء بالاعتداء على المقدسات أو ارتكاب جرائم قتل، ويستدلون على «كفر» حكوماتهم بقرار وزارة الأديان تسمية 142 مكانا مقدسا لليهود في فلسطين، ليس من بينها المسجد الأقصى والمسجد الإبراهيمي. (الداد، 2022)

- استمرار الاستيطان والسيطرة على البيوت والأحياء وطرد أهلها، وأخطرها حي الشيخ جراح، حيث رحّلت سلطات الاحتلال مع بداية 2022، عائلة صالحية من منزلها بهدف بناء مدرسة لأبناء المستوطنين مكانه، رغم ما تملكه العائلة من إثباتات ملكية منذ عام 1956. وما زال حي الشيخ جراح في القدس يشكل مركز توتر وبؤرة تصعيد بسبب قرار الاحتلال ترحيل 28 عائلة فلسطينية من الحي لصالح المستوطنين، وكان هذا أحد أسباب اشتعال مواجهة سيف القدس عام 2021، وهو ما زال على حاله، وتدور حوله معركة قضائية أيضا. (حلبي، 22)

- استمرار توسيع وبناء المستوطنات في محيط القدس، وربط القدس بالمستوطنات مثل «معاليه أدوميم»، حيث كانت هناك خطة لربط هذه المستوطنة بالقدس منذ التسعينيات، وذلك بهدف تعزيز سيطرة الاحتلال على المناطق من شرقي القدس حتى البحر الميت؛ لمنع إقامة دولة فلسطينية متواصلة من شمال الضفة إلى جنوبها، ولكن كان يتم تجميد الخطة بسبب ضغوط دولية. وفي بداية شباط 2022، قررت الحكومة مجددا تجميد الخطة تحت ضغط أمريكي، وضغط حركة ميرتس العضو في الائتلاف الحكومي. (شرغاي ن.، 2022)

- استمرار التضييق على المقدسيين بأشكال متعددة، مثل هدم البيوت، وفرض الضرائب الباهظة، وسحب الهويات، والاعتقالات والمداهمات، وتقييد الحركة، ومنع زيارة المسجد الأقصى. فمنذ بداية عام 2022، تصاعدت وتيرة هدم المنازل والمنشآت في المدينة المقدسة، تحت ذريعة عدم الترخيص، وتم هدم 34 منشأة سكنية وتجارية وزراعية خلال كانون الثاني/ يناير 2022 فقط، من بينها عمليات الهدم القسري، لصالح إقامة المشاريع التهويدية والاستيطانية. وحسب المحامي المقدسي رائد بشير، فإن ما بين 200–250 منزلًا ومنشأة في القدس، غالبيتها في بلدة جبل المكبر، مهددة بالهدم خلال 2022، وفقًا لتعديلات قانون «كمينتس»، الذي قيد سلطة القضاة في إصدار تمديدات لقرارات الهدم. كما أن القدس مهددة بعمليات هدم خلال عام 2022، منها 52 منزلًا في جبل المكبر، وذلك لصالح مشروع يسمى «الشارع الأمريكي»، الذي من المخطط إقامته على مساحة 340 دونمًا. وفي هذا السياق، أقرت ما تسمى لجنة التنظيم والبناء التابعة لبلدية الاحتلال في القدس، خطة لبناء 1500 وحدة استيطانية على أرض تقع بين التلة الفرنسية والجامعة العبرية شرقي القدس، وعلى مساحة 150 دونما تدعي بلدية الاحتلال أنها أراضي دولة. وكانت اللجنة قد صادقت أيضا في 2022/1/5، على بناء 3557 وحدة استيطانية في القدس المحتلة، على خمسة مخططات جديدة. وحسب حركة «السلام الآن»، فإن إحدى هذه المخططات تتعلق ببناء 1465 وحدة استيطانية جديدة تربط بين مستوطنتي «هار حوما» و«جفعات هاماتوس»، وتقطع التواصل بين الأحياء الفلسطينية شرقي القدس وبيت لحم. وهناك مخطط آخر على أطراف التلة الفرنسية في المدينة، يتعلق ببناء 2092 وحدة استيطانية. (الغد، 2022)

جبهة النقب والأراضي المحتلة عام 1948

شكلت المواجهات بين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948 وبين قوات الاحتلال، خلال عملية سيف القدس في أيار/ مايو 2021، نقطة فارقة، ليس لأن الأمر متعلق بالقدس فقط، بل لأن الفلسطينيين هناك وصلوا إلى مرحلة غير مسبوقة من التمييز ضدهم. فوفقا لمركز دراسات الأمن القومي، سيشكل فلسطينيو الداخل جبهة إضافية في أي حرب قادمة. فكما حدث في عملية سيف القدس، سيحدث مرة أخرى في ظل ضعف الجبهة الداخلية، لا سيما أثناء سقوط الصواريخ، والحاجة لإشغال القوى البشرية بمواجهة ذلك. وفي ظل ضعف قدرات الشرطة، كما يقول باحثو المركز، ووجود مناطق خارج سيطرتها، ستشكل جبهة النقب والأراضي المحتلة عام 1948، جبهة إضافية لم تتجهز «إسرائيل» لمواجهتها في سيناريوهات الحرب القادمة، لذلك يوصي الباحثون بإقامة أجهزة تخطيط وطنية؛ بهدف استعادة السيطرة على الفجوات الخارجة عنها، ومحاربة الجريمة في المجتمع الفلسطيني، وتخفيف الاحتكاك مع الفلسطينيين، وتقليص الفجوات وانعدام المساواة بين الفلسطينيين والمستوطنين اليهود. (مركز دراسات الأمن القومي، 2022)

لقد قلل رئيس الأركان السابق غادي آيزنكوت، من شأن التهديد القادم من طرف الفلسطينيين في الداخل المحتل عام 1948، وقال إن الجيش يُجري منذ عشر سنوات، تمرينات ومناورات على مواجهة ثورة متوقعة من قبلهم أثناء أي حرب محتملة، لا سيما مع الفلسطينيين في الضفة والقطاع، وقال إن أي سيناريو من هذا النوع ستتم مواجهته بقوة. (كسبيت، 2022)

جبهة السايبر والتكنولوجيا

خلال سنة 2021، تعرضت «إسرائيل» لكثير من هجمات السايبر، والتي استهدفت في الغالب، كما يقول مسؤولون إسرائيليون، شركات مدنية ليست محمية بشكل كاف، وهذه الهجمات كانت في أغلبها من إيران، التي اعتبرتها مايكروسوفت في تقريرها للدفاع الرقمي، الدولة الوحيدة التي تستخدم هجمات السايبر المدمرة بشكل مستمر، بل ومن ضمنها هجمات بهدف الحصول على فدية، وأغلبها، كما قالت مايكروسوفت، ضد «إسرائيل». كما تبين أن «إسرائيل» ليست مستعدة لمواجهة هذه التهديدات، لا سيما هجمات مثل (الديب فيك) (المواد المزيفة المنتجة بواسطة الذكاء الصناعي)، والتي تحاول من خلالها التأثير على المجتمع الصهيوني عبر نشر أخبار كاذبة عبر شبكات (البوت) (البرمجيات العاملة تلقائيا). (عنبي، 2022)

ومع نهاية عام 2021، تحدثت عدة تقارير إعلامية إسرائيلية عن سلاح السايبر، ليس فقط على صعيد الهجمات واختراق المواقع الالكترونية الإسرائيلية، وإنما عن اختراق المجتمع الصهيوني نفسه، عبر

مئات، وربما آلاف، الحسابات المزيفة على وسائل التواصل الاجتماعي، والتي اشتغلت على التحريش بين المستوطنين، مستغلة القضايا الخلافية، والانقسامات الاجتماعية والسياسية، فبدأت تشكل مجموعات موازية لمجموعات قائمة أصلا، واستطاعت من خلالها تحريض الجميع ضد الجميع، وبعد أن لوحظ الأمر من قبل العديد من المستخدمين، تم إنشاء موقع إلكتروني لخدمة الجمهور تحت اسم (فيك ربورتر)، أي تقارير كاذبة، والذي رصد بعض هذه الأنشطة، وقدم فيها تقريرا لرئيس الحكومة، الذي بدوره طلب من الجيش والشاباك دراسة الأمر والرد عليه. (كسبيت، 2021)

إيران والملف النووي

وفقا للتقدير الاستراتيجي لمركز دراسات الأمن القومي للعام 2022، فإن إيران تسعى لأن تصبح من دول الحافة النووية، أي أنه سيصبح بمقدورها الانتقال إلى القنبلة النووية حينها خلال أسابيع، ومع ذلك يرفض الباحثون في المركز لغة التهديد والرعب، ويفضلون النظر للتهديد الإيراني التقليدي، المتعلق بتطوير السلاح التقليدي لديها ولدى حلفائها، كما أكدوا على ضرورة التوافق مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بالموقف من إيران، سواء بالاتفاق معها، أو العمل العسكري ضدها، فلا ينبغي أن تخاطر «إسرائيل» بالابتعاد عن الولايات المتحدة بمواقفها، كما يرون أن نتائج المفاوضات بين إيران والدول العظمى بالنسبة لإسرائيل، كلها سيئة، سواء راوحت مكانها ولم تنجز اتفاقا، أو تم توقيع اتفاق جزئي، أو انفجرت المفاوضات وبقيت «إسرائيل» وحيدة في مواجهة إيران بخيار عسكري. (مركز دراسات الأمن القومي، 2022)

على مستوى المواجهة مع إيران في البحر، فإن الهدوء والاستقرار هو السمة الغالبة الآن، وذلك بفضل الردع المتبادل، مما يسهل على إيران تحدي الأمريكان في الخليج العربي وخليج عمان، والتفاوض على النووي بظروف أفضل، بينما يمتاز تقدير الموقف الإسرائيلي الصادر عن الجيش، بعدم الوضوح. ورغم أن إيران بطأت نشاطات التخصيب في الأشهر الأخيرة، وأعلنت أنها ستعود للاتفاق النووي مع أوروبا والصين وروسيا، إلا أن النظام الإيراني ورئيسه الجديد، يزدادون تشددا بمواقفهم. وفي ظل انكباب الولايات المتحدة على الخيار الدبلوماسي، تجد «إسرائيل» نفسها عاجزة عن بلورة استراتيجية خاصة بها بشأن النووي الإيراني، وعاجزة عن إجبار الولايات المتحدة على تنسيق مواقفها معها. (بن بيشاي، 2021)

الوضع الاجتماعي والاقتصادي

وفقا لتوقعات وزارة المالية الإسرائيلية، فإن النسبة السنوية للنمو في «إسرائيل» عام 2022، ستبلغ 4.7 %، مما سيغلق الفجوة في الميزانية، والتي نتجت عن العجز عام 2020 بسبب الكورونا، وخصوصا

أن الإغلاقات قد انتهت مع بداية عام 2021، والذي شهد نموا بنسبة 7.1%، نظرا للتراجع في العام الذي سبقه. (لئور، 2021)

رغم ذلك، فإن مؤشر الفقر في «إسرائيل»، الصادر عن مؤسسة التأمين الوطني، أحصى 21% من السكان تحت خط الفقر، فبينما زاد دخل الأغنياء زاد الفقراء فقرا، لا سيما في الهوامش، بعد أن أوقفت الحكومة المساعدات التي قدمتها بسبب الكورونا عامي 2020 و 2021، والتي خفضت نسبة الفقراء وفق المؤشر خلال العامين، وهو ما يعني أيضا، أن نسبة الفقراء ازدادت خلال العامين الماضيين إذا قيست بالدخل الشهري للعائلات الفقيرة، دون حساب المساعدات الحكومية، مع العلم أن نسبة الفقراء بين المواطنين العرب في الداخل، هي ضعفي مثيلتها بين اليهود، كما أنها أعلى بين اليهود المتدينين منها بين اليهود العلمانيين، كما أن الناتج القومي كان قد تقلص في فترة الكورونا بنسبة 2.5%، وهبط عدد المشغلين بـ 9.4 %. (جيل-عاد، 2021)

وعلى صعيد مستوى الفساد، فإن «إسرائيل» تتراجع مقارنة بالسنوات الماضية، حيث حصلت على أسوأ تقييم في تاريخها خلال العام الماضي وفقا لمؤشر الفساد العالمي، وقد اقتربت من الخط الأحمر، وكانت أكثر فسادا من الإمارات وتشيلي، حسب المؤشر الذي يراقب مستوى الفساد في القطاع العام في 180 دولة حول العالم. فوفقا لمنظمة الشفافية العالمية (TI)، التي نشرت تقريرها يوم 2022/1/25، جاءت «إسرائيل» في المرتبة 36، وبينها وبين الخط الأحمر، الذي تصنف الدول من بعده بالأنظمة الفاسدة، 9 درجات فقط. ووفقا لترتيب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، جاءت «إسرائيل» في المرتبة 29 من بين الدول الـ 37 أعضاء المنظمة، حيث تراجعت 4 درجات عن العام الماضي. (N12، 2022)

ملف الكورونا

على خلاف ما شهدته السنة الأولى للكورونا، تشهد «إسرائيل» ضغطا شديدا في مواجهة الوباء مع متحور كورونا «أوميكرون»، حيث ارتفعت أعداد الإصابات بشكل كبير، وكذلك أعداد المحتاجين للعناية المكثفة، وأعداد الوفيات التي وصلت 40 وفاة في اليوم، وهو رقم مرتفع بالنسبة لعدد السكان البالغ 9،449،000 نسمة في نهاية عام 2021. ومع بداية السنة الجديدة، هناك نقص بالتجهيزات والطواقم في ظل غضب ذوي المرضى. فخلال شهر فقط، تم إحصاء مليون شخص مصابين، منهم 1000 حالتهم صعبة، وكثير من الإسرائيليين لم يتلقوا التطعيم بعد، رغم أن هذه الموجة هي الخامسة للوباء في «إسرائيل». وبينما كان من يأتي للمستشفى للبقاء تحت العلاج هم ممن أصيبوا بالوباء، فاليوم يأتي الثلث من أصحاب الأمراض المزمنة، ولكن سرعة انتشار المرض تضغط الطواقم الطبية، وتجبر المستشفيات على عدم عزل مرضى الكورونا عن غيرهم، وهذا يعني اختلاط كل التخصصات الطبية في نفس القسم، ومع دخول فصل الشتاء تشتد الأزمة. (ينوك، 2022)

وفي ظل تزايد الأعداد، قررت وزارة الصحة الإسرائيلية إعطاء الجرعة الرابعة من التطعيم لمن هم فوق 18 عاما، ممن لديهم أمراض، أو تتطلب طبيعة أعمالهم مخالطة كثير من الناس. ويأتي هذا القرار بعد أن أثبتت الجرعة الرابعة جدارتها مع من هم فوق 60 عاما، حيث تضاعفت نسبة الوقاية مع من تلقوا الجرعة الثالثة، وتضاعف عدد الناجين من الحالات الصعبة بثلاثة أضعاف. (موقع وزارة الصحة، 2022)

الخاتمة

من الملاحظ أن أكثر ما يقلق «إسرائيل» في عام 2022، وفقا لعدد من الخبراء، هو الوضع الداخلي، بغض النظر عن مدى خطورته وحجمه، فالانقسامات السياسية تهدد استقرار الحكومة والنظام السياسي، وبالتالي تؤثر سلبا على الأمن والاقتصاد والمجتمع. أما الوضع الدولي والإقليمي، فيبدو مريحا جدا لـ «إسرائيل»، في ظل انشغال العالم بقضايا أخرى غير القضية الفلسطينية، واتساع رقعة التطبيع مع الدول العربية. إلا أن بقاء القضية الفلسطينية دون حل، سيجعل ما تتمتع به «إسرائيل» اليوم من استقرار وهدوء، مجرد وهم سيتبدد في لحظة ما، مع تزايد قدرة الناس على مشاهدة ما يجري في فلسطين، حيث تتحول «إسرائيل» تدريجيا إلى نظام فصل عنصري، قد يضعها في لحظة ما في مواجهة مع المجتمع الدولي.

وعلى الصعيد الأمني والعسكري المتشابك مع الوضع الدولي، تبدو «إسرائيل» في أفضل مراحلها تاريخيا، من حيث كم السلاح ونوعه، ودرجة التطور، والغنى المادي، ولكن ذلك كله مؤقت، ويمكن أن يتبدد إذا وصلت إيران لقدرات نووية، أو استمرت في التوسع في الشرق الأوسط على حساب «إسرائيل» وحلفائها من العرب. إضافة إلى أن القوة الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، لم تترجم إلى إنجاز سياسي يجعل «إسرائيل» جسما طبيعيا في المنطقة. إضافة أيضا إلى أن أي جبهة، أو أكثر، يمكن أن تشتعل، ولأسباب غير متوقعة إسرائيليا، كما حصل في أيار/ مايو الماضي. والسبب أيضا أن مشكلة الاحتلال لم تنته، ولم تترجم القوة إلى إنجاز سياسي يستطيع البقاء طويلا، لذا فان الجبهة الفلسطينية ستبقى هي الأخطر، والأقرب إلى الاشتعال، كما ستبقى عائقا أمام الاندماج في المجتمع الدولي، لا سيما في ظل خطر التحول إلى الدولة الواحدة، التي يعيش فيها الفلسطينيون دون حقوق.

وفي ظل التطورات التي يشهدها العالم، فسيصعب على «إسرائيل» المحافظة على تفوقها في مجال التكنولوجيا، لا سيما في ظل الهجمات السايبرانية عليها، والتي، رغم قوتها وتقدمها، تفشل حتى الآن في التغلب عليها، كما تجد نفسها عاجزة عن فعل أي شيء ضد إيران، التي تمضي بعكس ما ترغب «إسرائيل» في المجال النووي والتوسع التقليدي. كما أن الغنى الاقتصادي لـ «إسرائيل» على مستوى الدولة، لم يمكنها من القضاء على الفقر المتزايد على مستوى المجتمع، ولم تمكنها إمكانياتها الكبيرة على الصعيد الصحي، من القضاء على وباء الكورونا، الذي سجل في الأشهر الأخيرة في «إسرائيل» أعلى معدلات انتشار، وأعلى معدلات وفاة وحالات صعبة، وبالتالي فـ «إسرائيل» عام 2022، هي «إسرائيل» القوية ولكن القلقة على مكانتها الدولية، وعلى أمنها الإقليمي وسلامتها الداخلية.

المراجع

(1)(17 6, 2021) نفتالي بينيت: أول رئيس وزراء متدين في تاريخ إسرائيل. تم الاسترداد من بي بي سي BBC

https://www.bbc.com/arabic/middleeast-57504142

(2) הציון הנמוך אי פעם: ישראל בדרך ל»קו האדום» במדד תפיסת השחיתות העולמי. תם .(2022 ،1 25) N12. الاسترداد من القناة12: https://www.mako.co.il/news-world/2022__q1/Article-ed2261279b78e71027.htm?utm__source=AndroidNews12&utm__medium=Share

(3) ادير ينوك. (29 1، 2022). המחלקות עמוסות בגלל החורף והקורונה: «חייבים לשנות את ההתנהלות שלנו. تم الاسترداد من يديعوت أحرونوت: https://www.ynet.co.il/news/article/s1in2g11cf#autoplay

(4) الجزيرة نت. (3 1، 2022). بحث خيارات الفصائل بشأن قضية الأسير أبو هواش.. اجتماع طارئ لقادة حماس والجهاد في غزة. تم الاسترداد من الجزيرة نت:

https://www.aljazeera.net/news/politics/2022/1/3/%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%84-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D9%8A%D8%B1

(5) القناة12. (26 1، 2022). ארדואן: נשיא המדינה הרצוג יבקר בטורקיה בתחילת פברואר. تم الاسترداد من القناة 12:

https://www.mako.co.il/news-politics/2022__q1/Article-24b544b0c289e71026.htm?utm__source=AndroidNews12&utm__medium=Share

(6) اوهاد حيمو. (11 1، 2022). ישראל נערכת להגן על הזירה הצפונית. تم الاسترداد من القناةN12: https://www.mako.co.il/news-channel12?subChannelId=6244c9b4db87d710VgnVCM200000650a10acRCRD&vcmid=37c26e9065a4e710VgnVCM100000700a10acRCRD

(7) ايتاي بار اون، و عنات كورتس. (6 1، 2021). التقدير الاستراتيجي لاسرائيل 2020-2021הערכה אסטרטגית לישראל 2020-2021. تم الاسترداد من مركز دراسات الأمن القومي: https://www.inss.org.il/he/publication/?ptype=386

(8) ايمن الرفاتي. (25 11، 2021). اغتيال قيادة «حماس» في الخارج والخيارات الصعبة. تم الاسترداد من الميادين:

https://www.almayadeen.net/articles/%D8%A7%D8%BA%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D9%84-%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%AD%D9%85%D8%A7%D8%B3-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8

(9) ايهود يعاري. (18 1، 2022). מציאות חדשה במפרץ: איחוד האמירויות בסכנת מלחמה. تم الاسترداد من

N12: https://www.mako.co.il/news-columns/2022__q1/Article-cf7d0942bbc6e71026.htm?sCh=31750a2610f26110&pId=1714799902

(10) بن كسبيت. (11 12، 2021). פוסטים נגד נתניהו וכ"ץ: ממצאים חדשים מתחקיר הפרופילים המזויפים ברשת. تم الاسترداد من معاريف: https://www.maariv.co.il/journalists/Article-883113

(11) بن كسبيت. (22 1، 2022). «נתניהו למד את הלקח מגנץ»: איזנקוט חשף מה נאמר לו לפני טקס פרישתו. تم الاسترداد من معاريف: https://www.maariv.co.il/news/military/Article-892274

(12) حسن لافي. (10 5، 2021). هبّة القدس وتوحيد الجبهة الفلسطينيَّة من جديد. تم الاسترداد من الميادين:

https://www.almayadeen.net/articles/article/1476791/%D9%87%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B3-%D9%88%D8%AA%D9%88%D8%AD%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A8%D9%87%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A

(13) دان اركين. (19 1، 2022). ישראל תשתתף בתרגיל ימי גדול סביב חצי האי ערב בשיתוף ציי 60 מדינות.

تم الاسترداد من اسرائيل ديفنس: https://www.israeldefense.co.il/node/53379

(14) رامي دانيال، و جاليا لندنشتراوس.

יחסי טורקיה-ישראל לאחר שחרור זוג התיירים הישראלי: ארדואן פתח חלון, בירושלים מתלבטים. تم .(30 11، 2021)
الاسترداد من مركز دراسات الأمن القومي: https://www.inss.org.il/he/publication/israel-turkey-after-detainees/

(15) רון בן ييشاي. (11، 2021). הערכת המצב השנתית של צה»ל: המצב הביטחוני השתפר. אלה הסיבות מדוע. تم
الاسترداد من يديعوت أحرونوت: 16

(16) شيريت ابيتان كوهين. (20 1، 2022). הליכוד כמרקחה: נתניהו הניע קרב ירושה, והצית תרחיש חלומי אצל לפיד-בנט.
تم الاسترداد من غلوبوس: https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001399409

(17) طل ليف رام. (25 1، 2022). פלישת רוסיה לאוקראינה עלולה להשפיע על האינטרסים של ישראל מול איראן. تم
الاسترداد من معاريف: https://www.maariv.co.il/journalists/Article-893609

(18) علي المسلوخي. (29 5، 2019). بطلان وضع القدس تحت الوصاية الدولية بموجب قرار التقسيم رقم 181 بقلم:علي المسلوخي. تم
الاسترداد من دنيا الوطن: https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2019/05/29/493437.html

(19) غاد لئور. (15 11، 2021). המשק הישראלי מזנק קדימה: האוצר מעריך שהצמיחה השנה תגיע ל-7.1%. تم الاسترداد
من يديعوت أحرونوت: https://www.ynet.co.il/economy/article/syejosyuy

(20) ليران عنبي. (24 1، 2022). הזירה הטכנולוגית: האתגר – שימור מעמדה של ישראל. تم الاسترداد من مركز دراسات الأمن
القومي: https://www.inss.org.il/he/publication/technology-2022/

(21) مركز دراسات الأمن القومي. (6 1، 2021).

הגשת ההערכה האסטרטגית לישראל לשנת 2021 לנשיא המדינה. تم الاسترداد من مركز دراسات الأمن القومي:
https://www.inss.org.il/he/%D7%94%D7%92%D7%A9%D7%AA-%D7%94%D7%94%D7%A2%D7%A8%D7%9B%D7%94-%D7%94%D7%90%D7%A1%D7%98%D7%A8%D7%98%D7%92%D7%99%D7%AA-%D7%9C%D7%99%D7%A9%D7%A8%D7%90%D7%9C-%D7%9C%D7%A9%D7%A0%D7%AA-2021-%D7%9C%D7%A0/

(22) مركز دراسات الأمن القومي. (24 1، 2022). המכון למחקרי ביטחון לאומי הגיש לנשיא המדינה: הערכה אסטרטגית
לישראל 2022. تم الاسترداد من مركز دراسات الأمن القومي: https://www.inss.org.il/he/predisent-2022/

(23) موقع وزارة الصحة. (27 1، 2022). הודעת מטה ההסברה למאבק בנגיף הקורונה. تم الاسترداد من وزارة الصحة:

https://www.gov.il/he/departments/news/26012022-02

(24) ناداف شرغاي. (29 10، 2015). קיצור תולדות הסטטוס קוו. تم الاسترداد من اسرائيل هيوم: https://www.israelhayom.co.il/article/325223

(25) نير دبوري. (20 1، 2022). בעלות של 3 מיליארד אירו: ישראל חתמה על הסכם לרכישת 3 צוללות מתקדמות מג־
רמניה. تم الاسترداد من N12: https://www.mako.co.il/news-military/2022_q1/Article-7c0b13e17567e71026.htm?sCh=31750a2610f26110&pId=173113802

(26) نير دبوري. (24 1، 2022). מסר לישראל? רוסיה וסוריה החלו לבצע פטרול אווירי משותף ברמת הגולן. تم الاسترداد
من القناة 12: https://www.mako.co.il/news-military/2022_q1/Article-9e9f458dbeb8e71027.htm

(27) نير دفوري. (22 1، 2022). מערכת הביטחון השלימה הבוקר ניסוי מוצלח במערכת 'חץ3'. تم الاسترداد من القناة12: https://www.mako.co.il/news-military/2022_q1/Article-05279350abb6e71026.htm?utm_source=AndroidNews12&utm_medium=Share

(28) هدار جيل-عاد. (29 12، 2021). 21% מהישראלים מתחת לקו העוני, בלי מענקי הקורונה רמת החיים הייתה
צונחת. تم الاسترداد من يديعوت احرونوت: https://www.ynet.co.il/news/article/ryklu1yot?utm_source=m.ynet.co.il&utm_medium=social&utm_campaign=whatsapp

(29) وفا. (بلا تاريخ). المنظمات والحركات والجماعات المتطرفة في إسرائيل. تم الاسترداد من وفا: المنظمات والحركات والجماعات المتطرفة
في إسرائيل

(30) يرون شنايدر. (17 1، 2022). מתקפת טרור על אבו דאבי: 3 הרוגים ולפחות 6 פצועים. تم الاسترداد من N12: https://

www.mako.co.il/news-world/2022__q1/Article-7e282a3ded76e71027.htm?Partner=interlink

(31) يوني بن مناحم. (6 1، 2022). مركز إسرائيلي: «حماس» تضع معادلة جديدة لـ«إسرائيل». تم الاسترداد من الميادين: https://www.almayadeen.net/press/%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A:-%D8%AD%D9%85%D8%A7%D8%B3-%D8%AA%D8%B6%D8%B9-%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D9%84%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D9%80%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A

(32) يوني بن مناحيم. (20 12، 2021). **המטרה של חמאס: פיגוע חטיפה**. تم الاسترداد من مركز القدس لشؤون الجمهور والدولة: https://jcpa.org.il/article/%D7%94%D7%9E%D7%98%D7%A8%D7%94-%D7%A4%D7%99%D7%92%D7%95%D7%A2-%D7%97%D7%98%D7%99%D7%A4%D7%94/

امريكا

تقرير حالة: الولايات المتحدة
بعد عام على رئاسة بايدن

أ.عبد الرحمن السراج
باحث في السياسات الأمريكية -
الولايات المتحدة

ملخص تنفيذي

صدّقت السنة الأولى لإدارة بايدن الفكرة القائلة إن الرؤساء الديمقراطيين كانوا أقل حظًا من نظرائهم من الجمهوريين في السنوات الأخيرة، فكما وجد باراك أوباما في البيت الأبيض تركة ثقيلة من سلفه جورج بوش متمثلة في حربين مكلفتين وأزمة اقتصادية عالمية، وجد جو بايدن تركة ثقيلة أيضًا متمثلة بجائحة عالمية أرخت بظلالها على الاقتصاد وسياسة خارجية انعزالية قطعت الصلة بالبنية الدولية التي تمثل الأساس الذي تقوم عليه الهيمنة الأمريكية في العالم.

وإذا كان أوباما قد تمكن من إعادة الاقتصاد الأمريكي من الأزمة المالية العالمية ليقف على قدميه مجددًا، فقد سجل الاقتصاد الأمريكي في سنة بايدن الأولى أفضل أداء منذ أكثر من خمسين عامًا في الكثير من المقاييس، لكن - وربما في دليل آخر على سوء الحظ الملازم للإدارة - لم يقتنع الأمريكان بهذا الأداء المبهر إذا ما قيس بالأرقام، وظلوا متشائمين تجاه مستقبل الاقتصاد بسبب ارتفاع الأسعار المصاحب للتضخم الذي كان من أقسى نتائج جائحة كورونا. وما زالت الإدارة تبحث عن توازن بين أدائها الجيد الذي يستحق بنظرها الاحتفاء، وبين الإقرار بالمشاعر المحقّة للمواطنين الذين يشهدون ارتفاعًا يوميًا في الأسعار.

ووسط كل ذلك، شهدت الإدارة خلال 2021 ما يعتقد أنه أسوأ حدث مرت به السياسة الخارجية ومنظومة الأمن القومي الأمريكية في تاريخها الحديث، وهو الانسحاب الفوضوي من أفغانستان. كان يفترض أن يكون هذا الحدث محل احتفاء لدى الرأي العام الأمريكي، لكنه تحول إلى كارثة بسبب طريقة تنفيذه والنتائج التي تمخض عنها من سيطرة خصم الولايات المتحدة السابق طالبان على جميع أنحاء البلاد بسرعة خاطفة بدت مفاجئة حتى للأمريكان أنفسهم، إلى صور وفيديوهات مطار كابول في أثناء الانسحاب الذي امتلأ بالأمريكان والأفغان الذين كان بقاؤهم في البلاد مرتبطًا ببقاء الأمريكان التي أرسلت إلى العالم رسالة مفادها أن الأمريكان ليسوا شريكًا أو حليفًا موثوقًا. وقد ذهب معظم التحليلات إلى أن هذا الحدث قد يمثل نهاية للهيمنة الأمريكية على الصورة المعهودة.

وبعد انتهاء أطول الحروب الأمريكية في التاريخ، التي كانت تندرج ضمن الحرب على الإرهاب، وإعلان الولايات المتحدة نيتها الانسحاب من العراق، تراجع بند مكافحة الإرهاب من أولويات السياسة الخارجية والأمن القومي للولايات المتحدة، ليحل محلّه بقوة التنافس مع الصين. تأخذ بعض الدوائر في واشنطن هذا التنافس أبعد من اللحظة الراهنة وتعمل على تأجيجه من خلال التحذير من أن الوضع سيؤول في المستقبل إلى صراع عسكري قد يكون لصالح الصين ينبغي أن تستعد الولايات المتحدة له

بتخصيص المزيد والمزيد للميزانية الدفاعية. وقد صدّق هذا الاعتقاد الذي قد يتحول إلى نبوءة تحقق نفسها، أول اجتماع رفيع المستوى بين البلدين، الذي شهدت تراشقًا حادًا بالتصريحات بين البلدين. وعلى الجانب الآخر تدعو أطراف أخرى، من بينها الرئيس بايدن في بعض تصريحاته، إلى ألا تتحول المنافسة بين البلدين إلى صراع مسلح أو حرب عرضية. لكن من الصعب تصديق النوايا الحسنة لدى أي من الأطراف، فمن جهة تواصل الصين استفزاز حلفاء الولايات المتحدة من خلال الاستحواذ على بحر الصين الجنوبي والغارات المستمرة على تايوان، ومن جهة أخرى، تعقد الولايات المتحدة تحالفات مع دول جوار صينية تشعل سباق تسلح يصل إلى الأسلحة النووية. وحول هذا الصراع، تدور معظم السياسة الأمريكية الخارجية.

المشهد السياسي

تراجع شعبية الإدارة الأمريكية

يختم الرئيس الأمريكي جو بايدن سنته الأولى في البيت الأبيض بسجل إنجازات قيّم، لكنّه لم يمكّنه من التحلّل من أعباء الأعباء الثقيلة التي يحملها منذ الأشهر الأولى لرئاسته[1]، لتكون محصلة العام له سلبية من حيث شعبيته وحتى شعبية نائبه كمالا هاريس لدى الشعب الأمريكي.

كان من أهم إنجازات بايدن النجاح الكبير في إعطاء اللقاحات لأكثر من 200 مليون أمريكي، مما سهّل العودة إلى الحياة الطبيعية إلى حد كبير، وخطة الإنقاذ الأمريكية (American Rescue Plan) وبرامج مكافحة الفقر التي تضمنت إرسال مساعدات مالية لملايين الأمريكان ودفعات شهرية لأُسر أمريكية ساعدت الولايات والمدن في تجاوز الصعوبات الاقتصادية التي رافقت الجائحة، إضافة إلى إقرار حزمة البنية التحتية التي أيّدها مشرّعون من كلا الحزبين بصورة غير مسبوقة منذ عقود لتمثل أكبر استثمار حكومي في الأشغال العامة بالولايات المتحدة.

لكن جائحة كورونا و نجاح حملات إعطاء اللقاح لم يحُل دون عودة جائحة فيروس كورونا للانتشار مرة أخرى من خلال متحوّرات جديدة محمّلة بالهلع الذي بدأ يجد سبلًا جديدةً إلى نفوس الأمريكان، وأدّت سلسلة المساعدات المالية الحكومية التي بلغت ترليونات الدولارات إلى ارتفاع التضخم وزيادة الأسعار وسط آفاقٍ قاتمة غير مبشرة بانفراجة اقتصادية قريبة، وبين الأولى والثانية هَوَت شعبية الرئيس الأمريكي إلى 45 % وهو أدنى مستوىً بلغته شعبية رئيس أمريكي في سنته الأولى بالعصر الحديث، باستثناء دونالد ترامب.

(1) The Atlantic Daily: The Highs and Lows of Biden's First Year, The Atlantic, 292021-12-:
https://www.theatlantic.com/newsletters/archive/202112//joe-biden-first-year/621141/

لم تكن بداية سنة 2021 بالنسبة لبايدن أسهل من نهايتها، فقد كانت إدارته تفتقر إلى أغلبية قوية في الكونغرس الأمريكي تدعم برامج الرئيس، إذ كانت الأغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ خاصةً هشةً يتطلب تفكيكها خروج سيناتور واحد عن الصفّ، وهذا ما حدث عندما أعلن عضو مجلس الشيوخ الديمقراطي من ولاية وست فرجينيا جو مانشن عدم تأييده لخطة بايدن لإعادة البناء (Build Back Better) الهادفة للتحضير لإعادة إعمار أفضل في مواجهة الأزمات المستقبلية. عدم امتلاك الرئيس لأغلبية في هذه الحالة يعني اضطراره للمساومة وتقديم تنازلات قد تكون جوهرية في الخطة في سبيل إقرارها، هذا إذا تمكّن من إقرارها أصلًا.

وإذا أضيف لكل ما سبق الانسحاب الأمريكي الفوضوي من أفغانستان، فإن محصلة الانطباع الذي تركته إدارة بايدن في سنتها الأولى كانت سلبية. يمكن وصف هذا الانسحاب موضوعيًا بالهزيمة نظرًا إلى سيطرة طالبان خصم الولايات المتحدة على أفغانستان[1]، وتزامُن كل ذلك مع فوضى تمثلت في كوارث عديدة من سقوط ضحايا وإصابات في أثناء الانسحاب إلى خروج عدد كبير من الأفغان في فترة قصيرة مما اضطر الولايات المتحدة إلى استيعاب عدد كبير منهم محليًا في برامج غير ناضجة أصلًا، خاصة في ظل تآكُل مؤسسات الهجرة واللجوء في الحكومة الأمريكية إبان إدارة ترامب.

لم يكن من المرجح أن يؤدي قرار الانسحاب من أفغانستان موضوعيًا إلى الإضرار بشعبية الإدارة، وذلك لأن تأييد إنهاء الحروب «الأبدية» الأمريكية (Forever Wars) كان يحظى بتأييد نسبة كبيرة من الأمريكان، لكن التنفيذ الخاطئ للقرار والإرث السيء للقوات الأمريكية في أفغانستان وضعا الإدارة الآن في موقع المدافع والمُبرّر للشعب الأمريكي، خاصة مع وصول صدى فوضى الانسحاب إلى كل بيت أمريكي من خلال الفيديوهات والصور الملتقطة في مطار كابول وفي شوارع أفغانستان التي انتشرت فيها أعلام طالبان، وأيضًا من خلال اللاجئين القادمين من أفغانستان. ومن المنتظر صدور تقييم لجنة فوّضتها وزارة الدفاع الأمريكية بالنظر فيما جرى خلال الشهور الأخيرة للقوات الأمريكية في أفغانستان، ولا يتوقع أن يزيد هذا التقييم الرصيد الشعبي للإدارة.

ومع تراجع شعبية الإدارة، تراجعت شعبية الشخص الثاني فيها نائب الرئيس كمالا هاريس أيضًا إلى أدنى مستوىً في التاريخ الحديث لنائب رئيس في نهاية سنته الأولى لتبلغ 21%[2]. كان وصول هاريس إلى هذا المنصب أمرًا استثنائيًا باعتبارها أول امرأة من أصول أفريقية وجنوب آسيوية تصير نائب رئيس، لكن خلفيتها في جهاز الشرطة وأجهزة إنفاذ القانون بشكل عام أرخت بظلالها على دورها الجديد لتتولى ملفات شائكة مثل الهجرة القادمة من الحدود الأمريكية الجنوبية. حرص الجمهوريون على أن تتصدر هاريس هذا الملف بما يصب في أجندتهم الداعية لتقييد الهجرة، ليكون بمثابة الفخ

(1) Defense Department›s review of Afghanistan drawdown begins 3 months after withdrawal, CNN, 82021-12-: https://edition.cnn.com/202107/12//politics/defense-department-afghanistan-review-begins/index.html

(2) What does America think of Kamala Harris?, Los Angeles Times, 212021-12-: https://www.latimes.com/projects/kamala-harris-approval-rating-polls-vs-biden-other-vps/

الذي أدى إلى خفض شعبيتها إلى حد كبير، خاصة بعد إحراجها من قبل الصحفيين في غير مرة على تأخيرها لزيارة الحدود مثلا[1]، وتصريحها الشهير من المكسيك الموجّه للاجئين: «لا تأتوا». لكن مما لا شك فيه أن انخفاض شعبية الرئيس نفسه كان من أسباب انخفاض شعبيتها أيضًا[2].

الحزب الجمهوري وأزمة الديمقراطية الأمريكية

أعاد الصراع حول صحّة نتيجة الانتخابات في نهاية 2020 إحياء النقاشات حول ديمقراطية الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي لا يُنتخب فيه الرئيس بأغلبية الأصوات في البلاد، وتتشتّت الأصوات فيها بين الولايات المختلفة في الحجم وعدد السكان ليكون للولايات الأصغر نسبيًا ثقل يفوق الولايات الكبيرة في كثير من الأحيان. لذلك وصل 3 رؤساء جمهوريين إلى البيت الأبيض منذ عام 1988، رغم أنّ واحدًا منهم فقط حظي بأغلبية الأصوات في البلاد، لكنّ هؤلاء الرؤساء الثلاثة تركوا آثارًا قد تكون أعمق ممّا تركه نظراؤهم من الديمقراطيين، أبرزها امتلاك المحافظين (الأكثر ميلًا إلى الجمهوريين) الآن أغلبية 6 إلى 3 في المحكمة العليا التي يرشح قضاتها الرئيس الأمريكي ويوافق عليهم الكونغرس. ورغم حصول بايدن على أصوات أكثر بسبع ملايين ممّا حصل عليه ترامب، لكن الأخير كان بحاجة إلى قلب 43 ألف صوتًا فقط في ثلاث ولايات لينتصر في السباق[3].

لكن هناك جانبًا آخر للنقاشات حول الديمقراطية الأمريكية يتعلق بالحرية والمسؤولية الفردية والقانون. برزت هذه النقاشات مع صعود اليمين المتطرف إبان رئاسة ترامب ووصول عدد من أفراده إلى البيت الأبيض مثل ستيف بانون كبير استراتيجيي الرئيس سابقًا، والكونغرس مثل مارجوري جرين عضو مجلس النواب من ولاية جورجيا[4]. أثارت آراء السياسيين المُنتخَبين من اليمين المتطرف العنصرية والمناقضة لما وصف بالإجماع العلمي حول قضايا تغير المناخ وجائحة كورونا مثلًا جدلًا كبيرًا. سُجّلت عدة تصريحات عنصرية من سياسيين جمهوريين بحق أعضاء في مجلس النواب من الأقليات مثل إلهان عمر من مينيسوتا ورشيدة طليب من ميشيغان من ذوي الأصول العربية والمسلمة. وصرح مشرعون جمهوريون أيضًا بتشكيكهم في نجاعة اللقاح ضد فيروس كورونا وأقنعة الوجه والتباعد الاجتماعي وغير ذلك من الإرشادات الوقائية في التخفيف من آثار الجائحة، مما أدى إلى أن يفوق عدد الوفيات بين المناطق ذات الأغلبية الجمهورية التي لم يتلقّ غالبية سكانها اللقاح عددها في المناطق ذات الأغلبية

(1) Harris bristles at border question, insists it›s not her ‹first trip›, Yahoo!news, 252021-6-: https://news.yahoo.com/harris-bristles-border-insists-not-162100626.html

(2) Harris defends telling migrants ‹do not come,› not visiting US-Mexico border, abcNEWS, 82021-6-: https://abcnews.go.com/Politics/harris-defends-telling-migrants-visiting-us-mexico-border/story?id=78151451

(3) The Republican Party Is Succeeding Because We Are Not a True Democracy, The New York Times, 32022-1-: https://www.nytimes.com/202203/01//opinion/us-democracy-constitution.html

(4) Twitter bans personal account of U.S. Republican Rep. Marjorie Taylor Greene, CBC, 22022-1-: https://www.cbc.ca/news/world/twitter-marjorie-taylor-greene-banned-1.6302175

الديمقراطية التي تلقّت نسبة أكبر من سكانها اللقاح. قامت وسائل شبكات التواصل الاجتماعي التي يغلب عليها الطابع الليبرالي بإغلاق حسابات وصفحات عدد من هؤلاء السياسيين، على غرار إغلاق موقع تويتر لحساب الرئيس الأمريكي ترامب[1].

ويمكن القول إن الرئيس السابق دونالد ترامب ما زال «يُحكم قبضته على الحزب الجمهوري» بشكل أو بآخر، فهو ما زال حاضرًا في نقاشاته ومداولاته، يلتقيه سياسيون وتستضيفه قنوات فضائية، حتى أن بعض المشرعين الجمهوريين رأوا ألا بديل للحزب الجمهوري عن تأييده، وذلك رغم انتقاد عدد من كبار سياسيي الحزب له عقب أحداث الكابيتول في 6 يناير 2021 مثل ميتش مكونيل ولينزي غراهام، لكن غراهام نفسه خفف من حدة نبرته تجاه ترامب بل وأكد ضرورة احتفاظ القيادات الجمهورية بعلاقات معه[2]. يشكل الجناح المؤيد لترامب شريحة كبيرة من الحزب الجمهوري يُعتقد أنها تقود السياسات الأمريكية مباشرة نحو تطرف العرق الأبيض والسلطوية، حسب اعتقاد مؤرخين أمريكان دعوا إلى بناء مقاومة ديمقراطية لهذا الجناح تشبه «مقاومة الفاشية». أثار وصول أوباما إلى الرئاسة ردة فعل سلبية لدى شريحة من الأمريكان البيض ركبها ترامب ليصل إلى البيت الأبيض، حسب المؤرخ برايان كلاردي من جامعة «موري ستيت». يتذكر كلاردي تنصيب أوباما عام 2009 حين لاحظ أن صدور شريحة من الأمريكان البيض كانت تغلي، وأن هذه المشاعر تحولت إلى مظاهر العنف على يد القوميين البيض التي انتشرت في السنوات الأخيرة والتي وصفها بأنها «شكل أقل ضجيجًا من أشكال الفاشية». تواجه هذه الشريحة إدارة بايدن والسياسيين الديمقراطيين بشعارات معاداة الاشتراكية الراديكالية والشيوعية واستعادة انتخابات 2020 المسروقة. ومن وجهة النظر هذه يعتقد أن القضاء على الجائحة وتحسين الاقتصاد لن يكونا كافيين للاحتفاظ بالأغلبية الديمقراطية في مجلسي النواب والشيوخ بالانتخابات النصفية 2022 ولا بالفوز برئاسة ثانية لبايدن، وربما يحتاج الديمقراطيون لحمل شعار حماية الديمقراطية المُهدّدة[3].

كان بعض كبار قادة الحزب الجمهوري قد وصفوا خطاب اليمين المتطرف الصاعد بأنّه «سرطان في الحزب الجمهوري»، على حد قول ميتش مكونل عضو مجلس الشيوخ وأبرز سياسيي الحزب[4]، لكن

(1) Most Americans Think Social Media Sites Censor Political Viewpoints, Pew Research Center, 192020-8-: https://www.pewresearch.org/internet/202019/08//most-americans-think-social-media-sites-censor-political-viewpoints/

(2) GOP Rep. Peter Meijer says ‹there›s no other option right now in the Republican Party› beyond backing Trump, INSIDER, 22022-1-: https://www.businessinsider.com/gop-rep-says-theres-no-other-option-right-now-to-republicans-backing-trump-20221-

(3) Two Kentucky historians agree the GOP is steering the US straight toward authoritarianism |Opinion, courier journal, 292021-12-: https://www.courier-journal.com/story/opinion/202129/12//gop-steering-us-toward-authoritarianism-historians-say-opinion/9032068002/

(4) McConnell: Marjorie Taylor Greene›s views are a ‹cancer› for the GOP, CNN, 22021-2-: https://edition.cnn.com/202101/02//politics/mcconnell-marjorie-taylor-greene-cancer-republican-party/index.html

هذه الدعوات لم تحل دون استمرار صعود اليمين وتدفق الدعم المالي والسياسي لصالحه، فبعد أن أوقفت عدة شركات مثل «بوينج» (Boeing) و«جنرال موتورز» (General Motors) و«ريثيون» (Raytheon) و«يو بي أس» (UPS) دعمها لسياسيين جمهوريين كانوا معارضين لنتائج انتخابات 2020 بعد أحداث اقتحام مبنى الكابيتول في 6 يناير 2021، عاد بعضها يمد الجسور مع الحزب تهيئة للانتخابات النصفية القادمة في 2022. نتيجة لذلك، بلغت التبرعات للسياسيين ممّن عارضوا نتيجة الانتخابات ملايين الدولارات قبل 11 شهرًا على الانتخابات. ويُشار في هذا الصدد إلى أن كبرى الشركات الأمريكية تدعم في العادة المشرّعين الجمهوريين الذين يعملون على تقويض جهود الديمقراطيين في فرض مزيد من النظم واللوائح على قطاع الأعمال[1].

الحزب الديمقراطي بين الركود وترقب الخسارة

تخشى قيادة الحزب الديمقراطي أن تؤدي عودة جائحة كورونا التي ترخي بظلالها على الاقتصاد بالإضافة إلى الوضع في أفغانستان إلى خسارة الأصوات التي مكّنتها من الفوز بالرئاسة وبأغلبية مجلسي الكونغرس، وقد أعلنت لذلك حالة طوارئ استباقًا للانتخابات النصفية 2022 والرئاسية 2024. يُعتقد أن الحزب يعاني من ركود في صفوفه بعد غياب أهمّ المحفزات التي أثارت النشاط والحماس في صفوفه خلال السنوات الماضية، وهو الرئيس دونالد ترامب، الذي حشد الديمقراطيون ضده أكبر التظاهرات وجمعوا في عهده أكبر عدد من التبرعات وعلت بينهم أصوات اليسار على نحو غير مسبوق وغير ملحوق[2].

أحدث قرار الانسحاب من أفغانستان أول شرخ جوهري بين إدارة بايدن الديمقراطية والمشرعين الديمقراطيين الذين اشتركوا مع نظرائهم من الجمهوريين في عدم الرضى عن أداء البيت الأبيض في هذا الملف. كان من أبرز الأصوات الديمقراطية في هذا الصدد التقدميون ومناصرو حقوق المرأة الذين حذروا مما سيؤول إليه وضع حقوق المرأة الأفغانية في ظل حكم طالبان، في تصريحات يغلب عليها الطابع السياسي بالنظر إلى أن وضع حقوق الإنسان عامةً في أفغانستان كان سيئًا حتى قبل الانسحاب الأمريكي إذ صُنّفت عام 2020 من قبل منظمة «فريدام هاوس» الأمريكية بأنّها دولة غير حُرّة[3].

أطلق مشرعون جمهوريون تحقيقًا في إدارة البيت الأبيض للانسحاب، في حين وضع بعض المشرعين الديمقراطيين على الطاولة مسألة مطالبة أعضاء كبار في الإدارة بالاستقالة مثل مستشار الأمن

(1) Corporations seek to rebuild bridges with GOP objectors ahead of midterms, The Hill, 52022-1-: https://thehill.com/business-a-lobbying/business-a-lobbying/588248-corporations-seek-to-rebuild-bridges-with-gop

(2) As Biden Faces a Political Crisis, His Party Looks On in Alarm, The New York Times, 222021-8-: https://www.nytimes.com/202122/08//us/politics/biden-democrats-afghanistan-virus-midterms.html

(3) Freedom in the world 2020, Freedom House, 2020: https://freedomhouse.org/country/afghanistan/freedom-world/2020

القومي جيك سوليفان ليكون كبش فداء يخفف الغضب الموجه نحو الإدارة. ومع تزايد أعداد الإصابات بفيروس كورونا بمتحوراته المختلفة، يخشى مشرعون ديمقراطيون ومسؤولون في الحزب من أن يؤدي تراجع شعبية الإدارة إلى خسارة أصوات المعتدلين المتأرجحة التي أسهمت في فوز الحزب بانتخابات 2020، ولذلك يدعو العديد منهم إلى إعادة صياغة خطاب البيت الأبيض على نحو أكثر جرأةً ووضوحًا في قضايا الاقتصاد وجهود مكافحة فيروس كورونا. لكن معظم التصريحات الديمقراطية في هذا الصدد أشارت إلى وجود مشكلة في ملف أفغانستان دون أن تهاجم الإدارة على نحو فج[1].

هناك أسباب مشروعة لمخاوف الديمقراطيين من المستقبل القريب، أهمها أن حزب الرئيس يخسر بالانتخابات النصفية في العادة مقاعد في الكونغرس، وقد عزّزت احتمال حدوث ذلك القبضة الضعيفة للحزب في مجلسي النواب والشيوخ، إضافة إلى قيام الجمهوريين مؤخرًا بإعادة رسم الخريطة الجغرافية لعدد من الدوائر الانتخابية لصالحهم فيما يُعرف بـ«جيري ماندرينغ» (Gerrymandering)[2].

وفي حين يتوقع مسؤولون في الإدارة الأمريكية تلاشي الانسحاب من أفغانستان من مخيلة الرأي العام قبل الانتخابات النصفية 2022، يعوّل الجمهوريون على تعميق جراح الحزب الديمقراطي من خلال تعزيز صورة الرئيس الذي لا يحكم في البيت الأبيض. ورغم حديث الرئيس عند توليه عن مد جسور التعاون مع الحزب الجمهوري، لكنه هاجم حكام ولايات جمهورية محمّلًا إياهم المسؤولية عن عودة انتشار الجائحة لأنهم أنهوا فرض ارتداء أقنعة الوجه وعجّلوا بعودة الموظفين إلى العمل والطلاب إلى المدارس والجامعات.

أما فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية بعد ثلاث سنوات، فرغم تصريح البيت الأبيض بنية الرئيس لإعادة الترشح لفترة رئاسية ثانية، لكن العديد من السياسيين الديمقراطيين يستعدون للترشح مكانه إذا قرر عدم الترشح لأسباب قد تكون صحية أو لمجرد تراجع شعبيته[3]. ولم تستبعد بعض التحليلات انسحابه من السباق الانتخابي مثلما انسحب الرئيس ليندون جونسون عام 1968، لكن الأرجح في حال حدوث ذلك أن يكون انسحابه قبل تصفيات الحزب الديمقراطي على خلاف انسحاب جونسون.

(1) Democrats offer some harsh reviews of Biden on Afghanistan, The Washington Post, 172021-8-: https://www.washingtonpost.com/politics/202117/08//democrats-offer-some-harsh-reviews-biden-afghanistan/

(2) The Gerrymander Battles Loom, as G.O.P. Looks to Press Its Advantage, The New York Times, 312021-1-: https://www.nytimes.com/202131/01//us/politics/gerrymander-census-democrats-republicans.html

(3) Does the Democratic Party Have a Future?, The Wall Street Journal, 52022-1-: https://www.wsj.com/articles/manchin-adams-2024-new-york-mayor-crime-murder-broken-window-presidential-prospect-democrat-leadership-11641418875

المشهد الاقتصادي

أفضل أداء منذ 50 عامًا

رغم الزيادة الكبيرة في التضخم، فاق أداء الاقتصاد الأمريكي خلال السنة الأولى لرئاسة بايدن أداء جميع دول العالم[1]؛ حيث حققت الشركات الأمريكية أكبر نسبة أرباح منذ عام 1950، وأسهمت برامج المساعدات المالية في ظل جائحة كورونا والتي بلغت قيمتها 1.9 ترليون دولار بخفض معدلات البطالة على نحو غير مسبوق من 6.2 % في فبراير 2021 إلى 4.2 % في نوفمبر 2021، وبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 5.03 % في كل من الأرباع الثلاثة الأولى من 2021 في زيادة تقدر بـ2.8 ضعف معدل النمو بين عامي 2000 و2019. وفي الواقع، شهدت فترة بايدن أداءً اقتصاديًا أفضل من الرؤساء السبعة الذين سبقوه بفارق كبير في 10 مؤشرات اقتصادية هي الناتج المحلي الإجمالي، ونمو الأرباح، وأداء مؤشر «ستاندرد آند بورز 500» الذي يضم أسهم أكبر 500 شركة مالية أمريكية من بنوك ومؤسسات مالية، والأداء النسبي لمؤشر «ستاندرد آند بورز 500»، والائتمان الاستهلاكي، والوظائف غير الزراعية، والوظائف الصناعية، وإنتاجية الأعمال، وارتفاع قيمة الدولار[2].

خلال أول 100 يوم من رئاسة بايدن، أوجدت الإدارة قرابة مليون و572 ألف فرصة عمل في رقم هو الأكثر منذ بداية تسجيل عدد الوظائف عام 1939[3]. ولكن ينبغي الإشارة هنا إلى أن الاقتصاد الأمريكي في تلك الفترة كان خاجرًا من أسوأ فتراته ببطالة بلغت أسوأ معدلاتها منذ الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن العشرين، حيث أدت جائحة كورونا إلى فقدان أكثر من 22 مليون فرصة عمل في غضون شهرين فقط. لذلك يمكن القول إن ارتداد مؤشرات سوق العمل الأمريكية من المعدلات شديدة الانخفاض في الفترة السابقة كان عاملًا مهمًا في الزيادة الحاصلة.

وربما يكون أضعف أرقام الاقتصاد نسبيًا في السنة الأولى لإدارة بايدن دخل الفرد الذي سجل زيادة زيادة بنسبة 1.08 % هذا العام مقارنة مع 2.17 % لترامب. لكن الأداء في الناتج المحلي الإجمالي مثلًا كان مبهرًا للغاية، إذ لم تسجل أي إدارة في العقود الأربعة الماضية نموًا يتجاوز 2.74%، في حين يتوقع

(1) Biden›s Economic Performance Has Proved Unbeatable, Bloomberg, 202021-12-: https://www.bloomberg.com/opinion/articles/202120-12-/president-biden-s-economic-performance-has-proved-unbeatable

(2) Biden is delivering the fastest economic recovery in history. Why hasn›t anyone noticed?, The Hill, 92021-12-: https://thehill.com/opinion/white-house/584905-biden-is-delivering-the-fastest-economic-recovery-in-history-why-hasnt

(3) President Biden›s claims on the US economy fact-checked, BBC, 112021-5-: https://www.bbc.com/news/57070054

أن يصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في سنة بايدن الأولى إلى 5.6 % ليتجاوز نسبة 5.01 % التي سجلها الرئيس جيمي كارتر عام 1976، ويعود الفضل في ذلك إلى خطة الإنقاذ الأمريكية التي ضخت 66 مليار دولار لصالح 36 مليون أسرة أمريكية مما أدى إلى خفض معدل الفقر بين الأطفال الأمريكان بنسبة 50 % وسرّع وتيرة التعافي من الجائحة.

الشركات الأمريكية كانت من أكثر الجهات استفادة من الأداء القوي للاقتصاد إذ حققت أكبر هامش ربح منذ عام 1950 بلغ 15 %، في حين بلغت نسبة الأرباح للأعمال غير المالية 39.3 % بفارق كبير عن الرؤساء الثمانية الذين سبقوا بايدن الذين كان أفضلهم أداءً بهذا المعيار أوباما بنسبة 21.6% أما أداء أسواق الأسهم فقد كان الأفضل في عهد بايدن منذ 20 عامًا في رئاسة جورج بوش الأب، وفاق أداؤها أداء الأسواق العالمي بفارق 6.3 نقاط مئوية في أكثر فارق منذ عام 1988. ولم يقتصر أثر الأداء الجيد للاقتصاد على الشركات الأمريكية، فقد امتد ليصل إلى الأفراد الأمريكان، حيث ارتفع الائتمان الاستهلاكي بنحو 196 مليار دولار منذ بداية العام حتى شهر أكتوبر بزيادة قدرها 27% عنه في فترة ترامب حيث بلغ 154 مليار دولار. ترافق ذلك مع زيادة في الوظائف غير الزراعية بنسبة 4.3 %، وفي الوظائف الصناعية بنسبة 2.6 %، وفي الإنتاجية بنسبة 4.4 %، وزادت قوة الدولار مقابل العملات الأجنبية بنسبة 7.37 %، بنسبة هي الأكبر منذ فترة رئاسة رونالد ريغان في الثمانينيات حين زادت بنسبة 17.8 %.

ويتوقع في السنوات القليلة المقبلة أن تسهم حزمة البنية التحتية التي أطلقتها الإدارة ودعمها مشرعون من الحزبين وقيمتها 1.2 ترليون دولار في إعادة بناء الطرق والجسور المتهالكة في البلاد وخلق الكثير من فرص العمل بما يدفع عجلة الاقتصاد أكثر، لذلك صوّت لصالحها حتى ميتش مكونل أبرز قيادات الحزب الجمهوري.

عدم الرضى الشعبي وثنائية الاقتصاد الأمريكي

الأداء القوي للاقتصاد الأمريكي لم يتمكن من سدّ الهوة الآخذة في التوسع بين الإدارة والرأي العام، والتي يعتقد أنها يعود إلى أحد أحد أشهر أسباب السخط الشعبي على مر العصور والأزمان: ارتفاع الأسعار. وجدت إدارة بايدن نفسها أمام فهمين اثنين للوضع الحالي للاقتصاد الأمريكي[1]: الأول هو الاقتصاد ذو الأداء الباهر والأرقام القياسية الذي ترغب الإدارة بالاحتفاء به، والثاني هو ما يراه المواطنون في ارتفاع الأسعار المستمر بالأسواق الإلكترونية والمحال التجارية نتيجة لارتفاع معدل

(1) How's the Economy? Biden Sees a Boom. Many Americans Don't., The New York Times, 102021-12-: https://www.nytimes.com/202110/12//business/biden-economy-growth-jobs.html

التضخم الناجم عن الجائحة والذي لم يتوقف منذ أشهر ووصل إلى 6.8 % في شهر نوفمبر[1]. وفي حين يعزو بعض المحللين عدم الرضى الشعبي إلى الإحباط الناجم عن استمرار الجائحة لقرابة العامين، لكن من غير الممكن تجاهل أثر التضخم وارتفاع الأسعار الملموس والملحوظ داخل الولايات المتحدة وخارجها في الكثير من دول العالم.

أبرز الحلول التي قدمت لرأب الصدع بين الإدارة والرأي العام كانت تركيز خطاب الإدارة على الاقتصاد بالتفصيل وبنبرة أكثر جرأة ووضوحًا، وهو أمر رفضت الإدارة فعله رغم التراجع المستمر لشعبيتها وفق عدة استطلاعات رأي، وفضلت على ذلك التأكيد على جهود الإدارة في مكافحة الجائحة دون الاضطرار للعودة إلى الإغلاق الكامل إضافة إلى الاحتفاء بالنمو الاقتصادي والتعهد بأن سياسات الإدارة ستؤدي إلى خفض أسعار الغذاء والوقود والسلع الاستهلاكية. استطلاعات الرأي أظهرت عدم تجاوب الرأي العام مع هذا الخطاب على نحو إيجابي، وأن مستويات القلق والتخوف من التضخم ما زالت مرتفعة على نحو يهدد الحزب الديمقراطي مع اقتراب الانتخابات النصفية في شهر نوفمبر 2022. الاستطلاعات تؤكد أيضًا أن أثر ارتفاع الأسعار على نظرة الأمريكان إلى مستقبل الاقتصاد كان أبلغ من أثر الأرقام الاقتصادية التي تعلنها إدارة بايدن، وإحدى هذه الاستطلاعات أظهرت تشاؤم الأمريكان بشأن زيادة دخولهم خلال العام المقبل بعد حساب التضخم.

زيادة الأسعار التي شهدتها الولايات المتحدة كانت أسرع زيادة سنوية منذ عام 1982 حسب تقدير وزارة العمل الأمريكية، لكن الرئيس بايدن كابر في وجه هذه التقديرات وصرح بأنها ليست شاملة ولا تتضمن بعض الحالات التي انخفضت فيها الأسعار في الواقع، وأعرب هو ومسؤولون في إدارته عن اعتقادهم أن الأسعار ستنخفض مثل بقية التوجهات الصاعدة في الاقتصاد الأمريكي الذي يشهد تحسنًا غير مشهود منذ 60 عامًا سيعود بمكتسبات على العمال الأقل أجرًا والطبقة الوسطى. وهناك عدة مؤشرات تدعم موقف الإدارة في هذا الصدد، فعدد فرص العمل أكبر بكثير من عدد الباحثين عن عمل وأصحاب الأعمال خاصة أصحاب المحال التجارية والمطاعم مضطرون إلى زيادة الأجور لإغراء العمال، وقد ساعدت برامج المساعدة المالية الحكومية العمال في توفير بعض المال أو سداد بعض الديون أو حتى تجنب خطر إخلاء البيوت أو حبس الرهن، وتشير بعض التقديرات إلى أن 70 % من العمال الأمريكان الأقل أجرًا زادت أجورهم خلال العامين الماضيين حتى بعد احتساب التضخم[2]. لكن تشاؤم العمال تجاه الاقتصاد يظل مبررًا أيضًا لأسباب أخرى أثبتتها دراسة لأحد باحثي جامعة هارفارد الذي كان يعمل في إدارة الرئيس السابق باراك أوباما ويدعى جيسون فورمان. وجدت هذه الدراسة أن

(1) Consumer Prices Rose at Fastest Pace Since 1982, Pressuring Washington, The New York Times, 102021-12-: https://www.nytimes.com/202110/12//business/cpi-inflation-november-2021.html

(2) Biden is delivering the fastest economic recovery in history. Why hasn›t anyone noticed?, The Hill, 92021-12-: https://thehill.com/opinion/white-house/584905-biden-is-delivering-the-fastest-economic-recovery-in-history-why-hasnt?rl=1

مكاسب العمال من زيادة الأجور بعد احتساب التضخم كانت ضئيلة أو غير ملحوظة، حتى أن بعضهم انخفضت قيمة دخله بالمحصلة رغم زيادة الأجور، وكل ذلك بسبب زيادة الأسعار.

السياسة الخارجية

كانت «الطبقة الوسطى» الموضوع الأبرز لخطط وبرامج إدارة الرئيس بايدن، ومنها انطلقت الخطط الاقتصادية والسياسية وحتى السياسة الخارجية فيما سُمّي «السياسة الخارجية لصالح الطبقة الوسطى» (Foreign policy for middle class) في عملية إصلاح شاملة لكيفية تفاعل واشنطن مع العالم من خلال عدة تعهدات أطلقتها الإدارة تشمل إعادة الانخراط مع المجتمع الدولي، وإعادة تأكيد الهيمنة أو الزعامة الأمريكية، وإنهاء أطول الحروب أمدًا، والتجاوب على نحو أفضل مع الصين، والسعي لبناء علاقة أكثر استقرارًا مع روسيا، وإعادة إحياء الاتفاق النووي مع إيران، وإضفاء المزيد من الطابع الإنساني على سياسات واشنطن سواء فيما يتعلق بسياسات الهجرة أو تغير المناخ. يعتقد الدبلوماسي الأمريكي السابق تشارلز ري، أن السياسة الخارجية حتى تكون لصالح الطبقة الوسطى ينبغي أن تعود بالفائدة على الأفراد من الطبقة المتوسطة، وأن تُقدّم لهم على نحو يدركون فيه هذه الفائدة، ولا تلعب على أوتار الخوف أو الصور النمطية لإحدى فئات المجتمع، وتتجنب الخطاب العدائي أو العسكري وتركز بدلًا من ذلك على بناء الشراكات ذات الفائدة المتبادلة والتصدي للقضايا الدولية التي تهدد الجميع، وتدافع عن حقوق الإنسان وسلطة القانون، وتسعى لإيجاد حلول سلمية قبل حدوث الصراعات[1].

وقد سعت إدارة بايدن خلال عامها الأول لإصلاح علاقاتها مع حلفائها الرئيسيين وإعادة التأكيد على مكانتها كفاعل أساسي في مواجهة الأزمات العالمية، لكنها واجهت في الوقت نفسه انتقادات على فشلها في تصدير ملف حقوق الإنسان وجعله على رأس أولويات سياستها الخارجية حيث اختارت تجاهل الخلافات الأيديولوجية والتركيز على مد الجسور وإيجاد نقاط اتفاق. ولذلك يمكن القول إن أجندة بايدن في السياسة الخارجية تضمنت استبدال سياسات ترامب المتهورة بسياسات أكثر واقعية وبراغماتية.

كانت عودة هذه الأجندة إلى البيت الأبيض موضع ترحيب لدى الدوائر السياسية والاقتصادية في الولايات المتحدة وخارجها، حتى أن هذه العودة وصفت بأنها إنجاز بحد ذاتها. وهذا وصف محق نظرًا إلى أن حالة الخروج عن المألوف التي شهدها البيت الأبيض خلال رئاسة ترامب في السنوات الأربع

(1) Some Thoughts on ‹A Foreign Policy for the Middle-Class›, Foreign Policy Research Institute, 52022-1-: https://www.fpri.org/article/202201//some-thoughts-on-a-foreign-policy-for-the-middle-class/

الماضية التي توّجت بأحداث اقتحام مبنى الكابيتول ونهب الكونغرس قبل تنصيب بايدن بأسبوعين فقط وحدثت على مقربة من مكان التنصيب، وبذلك فرضت على بايدن أن يكون شعاره في السنة الأولى على الأقل «العودة إلى الوضع الطبيعي» محليًا ودوليًا.

إعادة الانخراط مع الحلفاء وتفعيل المنظومة الدولية

الأمم المتحدة

حمل بايدن معه إلى البيت الأبيض شعار التعددية في السياسة الخارجية الذي حلّ محل شعار «أمريكا أولًا» للرئيس ترامب. كانت الخطوة الأولى له في هذا الإطار إصلاح العلاقة مع الأمم المتحدة التي لم تتعطل في فترة ترامب فقط، ولكن يُعتقد أنها معطلة منذ فترة رئاسة أوباما حين بدأت الولايات المتحدة تتخلى عن دور الزعامة للنظام العالمي الليبرالي من خلال الأمم المتحدة. ورغم اتخاذ بايدن عدة خطوات لإصلاح علاقة واشنطن بالأمم المتحدة، ولكن ما زال من غير الواضح إذا كان ينوي الخروج عن نهج أوباما في هذا الصدد. بايدن أعلن أن السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة سيكون لها مكان في اجتماعات الحكومة الأمريكية خلافًا لما كان عليه الوضع في حكومة ترامب[1]، وذلك في إشارة للأمم المتحدة وأعضائها إلى أن البعثة الأمريكية لدى المنظمة على اتصال مباشر بالرئيس الأمريكي.

أكد بايدن مفهومه للتعددية الدولية خلال كلمته في الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة[2]، حيث دعا إلى التعاون الدولي خلال «العقد الحاسم الذي يعيشه عالمنا»، مؤكدًا التزام الولايات المتحدة بمسؤولياتها العالمية من خلال مضاعفة تعهدها بشأن مكافحة تغير المناخ بحلول عام 2024، ودعمها للديمقراطية والدبلوماسية، موضحًا صراحةً أن «الولايات المتحدة لا تسعى وراء حرب باردة جديدة أو عالم مقسم إلى كتل صلبة»، وإنها مستعدة للعمل مع أي دولة تعمل على مواجهة التحديات بطرق سلمية حتى وإن وُجدت خلافات معها.

إدارة بايدن أكدت أن الأمم المتحدة مؤسسة لا يمكن الاستغناء عنها لإحلال السلام والأمن وتحقيق الرفاه. أعادت الإدارة ضم الولايات المتحدة إلى منظمة الصحة العالمية التي انسحب منها ترامب العام الماضي، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الذي انسحب منه ترامب عام 2018، واتفاقية باريس للمناخ التي انسحب منها عام 2017. عادت الولايات المتحدة إلى مجلس حقوق الإنسان بعضوية

(1) What to watch as Biden admin 're-engages' with UN, Aljazeera, 222021-2-: https://www.aljazeera.com/news/202122/2//what-to-watch-as-biden-admin-reengages-with-united-nations

(2) President Biden urges unity in first UN speech amid tensions with allies, Aljazeera, 212021-9-: https://www.bbc.com/news/world-us-canada-58642139

«مراقب» على أن تسعى للحصول على العضوية الكاملة في تصويت العام المقبل.

كما أعلن بايدن خططًا لإعادة تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان الذي أوقف ترامب تمويله عام 2017[1]، وتقديم المساعدة للاجئين الفلسطينيين بعد أن أوقف ترامب التمويل الأمريكي لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» عام 2018. ويتوقع أن يعيد أيضًا تمويل برنامج الأمم المتحدة المشترك لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي شهد تمويله انخفاضًا كبيرًا فترة ترامب. ووفقًا لتصريح لوزير الخارجية الأمريكي في فبراير 2021، بلغ مجموع المدفوعات التي ستسددها الإدارة الأمريكية لمنظمة الصحة العالمية بعد أن أوقفها ترامب 200 مليون دولار.

لكن بايدن يشترك مع ترامب في بعض نقاط الخلاف مع الأمم المتحدة، وأهمها دعم دولة الكيان الصهيوني «إسرائيل»، حيث تعهد بمواصلة تقديم الدعم الأمريكي لها. تاريخيًا، استخدمت واشنطن موقعها كعضو دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في حماية «إسرائيل» وتحصينها من القرارات الدولية التي تعاقبها على سلوكاتها أو حتى تنتقدها، وقد صوتت في الجمعية العامة بين عامي 1946 و2018 ضد قرارات تتعلق بـ«إسرائيل» 787 مرة[2]. وقد صرح وزير الخارجية الأمريكي بلينكن بأن الولايات المتحدة ستسعى لإصلاح مجلس حقوق الإنسان «المعيب»، في موقف شبيه بموقف إدارة ترامب من المجلس الذي يضم 47 دولة عضو وكانت قد اتهمته الولايات المتحدة بالتحيز ضد «إسرائيل»[3]. كما أعلنت واشنطن معارضتها الشديدة لخطط المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في جرائم الحرب «الإسرائيلية»[4].

الناتو

كان على رأس أجندة السياسة الخارجية للإدارة الجديدة طمأنة حلفاء الولايات المتحدة في حلف شمال الأطلسي إلى أن واشنطن تتبنى نهجًا تعاونيًا مع حلفائها وأنها ستحافظ على التزاماتها تجاه الحلف الذي كادت سياسة الإدارة السابقة تعطّله من خلال نهجها التصادمي. أعرب ترامب صراحة عن اعتقاده بأن حلف الناتو يشكل عبئًا على الولايات المتحدة التي تحمي أوروبا دون أن يعود ذلك عليها

(1) US ends funding for United Nations Population Fund, Aljazeera, 42017-4-: https://www.aljazeera.com/news/20174/4//us-ends-funding-for-united-nations-population-fund

(2) How has my country voted at the UN?, Aljazeera, 2019: https://interactive.aljazeera.com/aje/2019/how-has-my-country-voted-at-unga/index.html

(3) تجدر الإشارة هنا إلى أن مراقبين حقوقيين ينتقدون المجلس أيضًا على سماحه لدول تنتهك حقوق الإنسان بالانضمام إليه، مثل إريتريا، وفنزويلا، والصين، وروسيا، وأوزبكستان.

(4) ICC's 'territorial jurisdiction' extends to Palestinian areas, Aljazeera, 52021-2-: https://www.aljazeera.com/news/20215/2//icc-rules-it-has-jurisdiction-over-palestinian-territories

بأي مكاسب، كما أعرب عن عدم إيمانه بأهمية الاتحاد الأوروبي من خلال دعمه لخروج بريطانيا منه. خاطب وزير الدفاع الأمريكي نظراءه في اجتماعات وزراء دفاع الناتو في فبراير 2021 بنبرة تعاونية، مؤكدًا التزام الولايات المتحدة بالشراكة العابرة للمحيط الأطلسي التي تمرّس فيها بايدن خلال العقود الماضية كعضو في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ ونائب للرئيس الأمريكي[1]. وخلال مشاركته شخصيًا بالقمة السنوية للحلف في بروكسل بشهر يونيو، أكد بايدن دعم الولايات المتحدة للحلف الذي يشكل أهمية حيوية للمصالح الأمريكية، قائلًا إن هذا الحلف إذا لم يكن موجودًا سيكون بناؤه أمرًا لازمًا[2]. كما حضر وزير الخارجية أنتوني بلينكن اجتماعات وزراء خارجية الحلف في لاتفيا بديسمبر[3].

قمة الأصدقاء: أمريكا وكندا والمكسيك

إصلاح العلاقات مع جيران الولايات المتحدة كان على رأس أجندة الإدارة الجديدة أيضًا، لذلك دعا بايدن رئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو ورئيس المكسيك أندريس أوبرادور إلى أول قمة للدول الثلاث منذ عام 2016 وُصفت بأنها قمة «الأصدقاء الثلاثاء» (Three Amigos)، بعد انقطاع الاجتماعات الثلاثية منذ رئاسة أوباما[4]. اتفق الزعماء الثلاثة خلال الاجتماع على التعاون لحل معضلة الاعتماد على سلاسل التوريد القابلة للكسر خلال الأزمات مثلما حدث بسبب كورونا، والتبرع بملايين اللقاحات لدول أخرى، وحظر استيراد البضائع المصنّعة بأيدي العمالة القسرية فيما يعتقد أنّه موجه للبضائع المصنعة في إقليم شينجيانغ شمال الصين الذي تضطهد الحكومة الصينية سكانه من الأويغور.

القمة تمخضت عن توافق الأطراف الثلاثة على ضرورة مواجهة الهيمنة الاقتصادية الصينية. أكد الزعماء الثلاثة ضرورة عكس اتجاهات التجارة العالمية المستمرة منذ عقود، واستعادة فرص العمل من الصين. واستنكر الرئيس المكسيكي وفرة الثروات في دول أمريكا الشمالية وامتلاء موانئها بالبضائع القادمة من آسيا في الوقت نفسه، مشيرًا إلى أن الحل الأفضل لإيجاد توازن مقبول مع الصين وإغلاق الباب أمام فرص تطور المنافسة معها إلى صراع قوة هو التكامل الاقتصادي بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك التي تنتج قرابة 28 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي[5].

(1) Biden team looks to repair US ties with Europe in first NATO meet, Aljazeera, 172021-2-: https://www.aljazeera.com/news/202117/2//biden-team-looks-to-repair-us-ties-with-europe-in-first-nato-meeting

(2) NATO leaders at summit back Biden›s decision to pull troops out of Afghanistan, CNN, 142021-6-: https://edition.cnn.com/202114/06//politics/president-biden-nato-summit/index.html

(3) Tweet by US Secretary of State, 22021-12-: https://twitter.com/SecBlinken/status/1466195414944821254?s=20

(4) US, Canada, Mexico leaders to meet in first summit since 2016, Aljazeera, 182021-11-: https://www.aljazeera.com/economy/202118/11//us-canada-mexico-leaders-to-meet-in-first-summit-since-2016

(5) Analysis: In North America First push, Biden, Trudeau, Lopez Obrador aim at China, Reuters, 202021-11-: https://www.reuters.com/markets/asia/north-america-first-push-biden-trudeau-lopez-obrador-aim-china-202119-11-/

ارتبطت الدول الثلاث باتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية منذ عام 1994 بهدف خلق بيئة عادلة ومفتوحة للتجارة بينها، تؤدي في النهاية إلى الازدهار محليًا وتجعلها أقدر على المنافسة عالميًا خاصة في مواجهة الصين. ولكن مع دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001، واعتماد الولايات المتحدة لاحقًا على الصادرات الصينية، وهجرة فرص العمل التصنيعية إلى الصين وإلى الدول الأخرى ذات الكلفة القليلة مثل المكسيك، كانت بكين الفائز الأكبر في المنافسة العالمية. وخلال الجائحة، ظهر اتفاق بين المشرعين الديمقراطيين والجمهوريين على أن الاعتماد على الصادرات الصينية كان خطأً، وذلك بسبب نقص البضائع في الولايات المتحدة فترة الجائحة ممّا لم تتمكن من تصنيعه محليًا، والذي أدى بدوره إلى حدوث التضخم وتشاؤم الرأي العام الأمريكي بشأن إدارة بايدن للاقتصاد.

قمة للديمقراطية أم للغرب؟

في ختام 2021، استضاف الرئيس بايدن مؤتمرًا افتراضيًا سمّي «قمة الديمقراطية» دعا إليه زعماء 110 دول وممثلين للمجتمع المدني وشخصيات من القطاع الخاص بهدف الدعوة إلى عكس التوجه العالمي المتمثل بتراجع الديمقراطية من خلال إصلاحات ومبادرات فردية وجمعية للدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان محليًا ودوليًا، على أن يجتمع المشاركون في القمة مرة أخرى بعد عام من القمة الأولى للحديث عن النتائج المترتبة عن تطبيق مقررات القمة الأولى[1].

لكن القمة تعرضت لانتقادات واسعة النطاق عالميًا لأنها تزامنت مع صدور قوانين في عدة ولايات أمريكية تقيّد حقوق التصويت لشرائح واسعة من الناخبين، ومع استمرار التوترات الناتجة عن الاستقطاب السياسي الحاد في البلاد إبان رئاسة ترامب التي انتهت بانقسام حول نتيجة الانتخابات الديمقراطية وتضمنت احتجاجات لم تخلُ من إصابات ووفيات واقتحام مبنى الكونغرس الأمريكي، كل ذلك يعني اهتزاز الثقة بالديمقراطية الأمريكية بما يجعل واشنطن غير مؤهلة للدعوة إلى مثل هذه القمة[2].

في شهر نوفمبر 2021، صنف المعهد الدولي للديمقراطية ومساعدات الانتخابات الولايات المتحدة «ديمقراطية متراجعة»[3]، مشيرًا إلى التراجع الواضح الذي بدأ فيها منذ عام 2019 مع تشكيك الرئيس ترامب بشرعية الانتخابات الرئاسية، وإلى قوانين الولايات ذات الأثر السلبي على حقوق الأقليات،

(1) Why is the US president hosting a global summit on democracy?, Aljazeera, 92021-12-: https://www.aljazeera.com/program/inside-story/20219/12//why-is-the-us-president-hosting-a-global-summit-on-democracy

(2) US voting rights in spotlight ahead of Biden's 'Democracy Summit', 72021-12-: https://www.aljazeera.com/news/20217/12//spotlight-on-us-voting-rights-ahead-of-biden-democracy-summit

(3) In first, US added to annual list of 'backsliding' democracies, Aljazeera, 222021-11-: https://www.aljazeera.com/news/202122/11//in-first-us-added-to-annual-list-of-backsliding-democracies

إضافة إلى الاستقطاب السياسي المتزايد الذي يغذيه التضليل عبر وسائل الإعلام والحملات السياسية وشبكات التواصل الاجتماعي. وبعد صدور تقرير المعهد، علق المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بقضايا الأقليات فيرناند دي فارينيس[1] على تشريعات ولاية تكساس الأمريكية التي أعادت رسم الدوائر الانتخابية لخدمة مصالح سياسيين محددين وأفقدت أصوات آلاف المواطنين من ذوي الأصول الإسبانية للثقل في الانتخابات[2]، واصفًا إياها بأنها «طغيان الأغلبية تقريبًا حيث تسلب الأقلية حقها في التصويت بأماكن عديدة في البلاد». خلال عام 2020، قيّدت 19 ولاية أمريكية الوصول إلى التصويت من خلال حظر التصويت عبر البريد، وتقليل عدد الصناديق الانتخابية، واشتراط امتلاك إثبات هوية خاص للعملية الانتخابية، وغيرها من القيود التي يبررها واضعوها للحد من حالات التزوير رغم عدم أحقية هذه المبررات حسب آراء الخبراء[3].

امتلاك الولايات المتحدة لمشكلات بنيوية تتعلق بالديمقراطية بالتحديد قد لا يجعلها أفضل الدول لقيادة هذه المبادرة الدولية لحماية الديمقراطية، فالكثير من الدول الديمقراطية حول العالم لديها مشكلات أقل وبيئة سياسية أكثر استقرارًا. تقييد حقوق التصويت لشرائح واسعة من المواطنين الأمريكان، والعنف السياسي، والتهديد بالاعتقال والقتل لمسؤولين منتخبين في البلاد وحتى في مدارس وهيئات انتخابية محلية، تجعل بيت الولايات المتحدة من زجاج في هذا الملف بالتحديد.

لكن قائمة المدعوين الحصرية إلى القمة لفتت الأنظار إلى هدف آخر قد يكون وراء عقد القمة لا يتعلق بالديمقراطية بالدرجة الأساس، فقائمة المدعوين تفتقر إلى التنوع وتضم أطرافًا مشتركةً تقريبًا في الأيديولوجيا أو الرؤية العالمية. ففي حين لم تُدعَ الصين إلى القمة، دعيت إليها تايوان حليفة الولايات المتحدة ذات الحكم الذاتي التي تعدّ بكين أرضها تابعة لها. وفي حين لم تُدع روسيا إلى القمة، دعيت إليها بولندا لأهميتها الجيوسياسية للناتو والمعسكر الغربي، رغم اتهام الاتحاد الأوروبي لحكومتها بتقويض سلطة القانون وحرمان الأقليات من حقوقهم الأساسية. إدارة بايدن دعت أيضًا حكومة مودي الهندية، رغم الحملة القمعية المنهجة وواسعة النطاق لقمع الأقليات المسلمة في الهند[4].

(1) Voting rights of minorities denied in parts of US: UN expert, Aljazeera, 222021-11-: https://www.aljazeera.com/news/202122/11//voting-rights-of-minorities-denied-in-parts-of-us-un-expert

(2) 'Race blind': New Texas districts appear to favour white voters, Aljazeera, 42021-11-: https://www.aljazeera.com/news/20214/11//race-blind-new-texas-districts-appear-to-favour-white-voters

(3) No evidence for systematic voter fraud: A guide to statistical claims about the 2020 election, PNAS, 92021-11-: https://www.pnas.org/content/11845//e2103619118

(4) The Biden administration is enabling India's human rights abuses, Aljazeera, 52021-12-: https://www.aljazeera.com/opinions/20215/12//the-biden-administration-is-enabling-indias-human-rights-abuses

الصين

مواجهة صريحة من أول يوم

خلال الأسابيع الأولى للإدارة الجديدة في البيت الأبيض، انكشف التوتر العميق بين واشنطن وبكين خلال أول اجتماع شخصي رفيع المستوى في فترة الإدارة الجديدة ضم وزراء الخارجية ودبلوماسيين كبار من البلدين، حين حدث تراشق بتصريحات حادة بين الطرفين، أظهرت بوضوح أن واشنطن ترى في بكين منافسًا محتملًا عالي الخطورة[1]. اتّهم وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن الصين بأن تحركاتها «تهدد النظام القائم على القواعد الذي يحفظ الاستقرار العالمي» معربًا عن القلق الأمريكي العميق بشأن ما يتعرض له مسلمو الأويغور، ومشيرًا إلى أن الحوار بين البلدين سيشمل هونغ كونغ وتايوان والهجمات الإلكترونية على الولايات المتحدة والقمع الاقتصادي الممارس ضد حلفاء الولايات المتحدة.

ردّ الدبلوماسي الصيني رفيع المستوى يانغ جيتشي ردًا لا يقل حدّةً لمدة تزيد بدقيقتين عن الوقت الذي حُدّد قبل الاجتماع – 16 دقيقة بدلًا من 14 دقيقة – أكد فيه معارضة الصين الشديدة للتدخل الأمريكي في شؤونها الداخلية، وأنها ستتخذ خطوات حازمة ردًا على ذلك، كما انتقد ما وصفه بالديمقراطية الأمريكية المهلهلة، والمعاملة السيئة للأقليات، والسياسة الخارجية والتجارية الأمريكية. يانغ اتهم الولايات المتحدة بأنها تستخدم قواتها المسلحة وهيمنتها المالية في قمع الدول الأخرى، وتسيء استخدام فكرة الأمن القومي لتعطيل التبادلات التجارية بين الدول، وتحرض الدول الأخرى على مهاجمة الصين. أما وزير الخارجية الصين وانغ يي، فقد أدان العقوبات الأمريكية بحق مسؤولين صينيين رفيعي المستوى بتهمة قمع الحريات في هونغ كونغ.

ومنذ هذا الاجتماع، استمر التوتر وتبادل الانتقادات اللاذعة بين البلدين حول قضايا حساسة، مثل الغارات المتكررة من القوات الجوية الصينية في منطقة تحديد الدفاع الجوي لتايوان التي تعدها الصين جزءًا منها، في حين تعتبرها الولايات المتحدة حليفًا أساسيًا ضمن استراتيجيتها الدفاعية بمنطقة المحيطين الهندي والهادئ[2].

(1) 'Grandstanding': US, China trade rebukes in testy talks, Aljazeera, 192021-3-: https://www.aljazeera.com/news/202119/3//us-china-top-diplomats-trade-rebukes-in-testy-first-talks

(2) China holds military drill, slams US legislators' Taiwan visit, Aljazeera, 102021-11-: https://www.aljazeera.com/news/202110/11//china-holds-military-exercises-slams-us-legislators-taiwan-visit

ورغم هذا التوتر بسبب تايوان، وهونغ كونغ، والقمع الذي تمارسه الحكومة الصينية بحق أقلية الأويغور المسلمة في إقليم شينجيانغ غربي البلاد[1]، إضافة إلى تركة إدارة ترامب المتمثلة بحرب التعريفات الجمركية وحظر شركات التكنولوجيا، أجرى رئيسا البلدين اتصالاً افتراضيًا في شهر نوفمبر[2]، دعا فيه بايدن إلى أن تكون قنوات الاتصال بين البلدين «صادقة»، وأن يعمل الزعيمان على ضمان ألا تتحول المنافسة بين البلدين إلى صراع، وذلك رغم معارضة الولايات المتحدة لما وصفته بالسلوك الصيني «أحادي الجانب» لتغيير وضع تايوان والإخلال بالسلام والاستقرار في منطقة مضيق تايوان. تصريح بايدن هذا قد يعني انتقال الولايات المتحدة من سياسة «الغموض الاستراتيجي» (strate-gic ambiguity) تجاه تايوان إلى سياسة أكثر وضوحًا وصراحة في الدفاع عنها، رغم عدم وجود اتفاقية دفاع مشترك بين الطرفين.

حاول الزعيمان خلال الاتصالين اللذين جمعا بينهما في 2021 العزف على وتر العلاقة الشخصية بينهما، وصرح بذلك كل منهما. وربما تكون عدم مغادرة الرئيس شي جين بينغ للصين منذ بداية جائحة كورونا، قد حالت دون أن يجمع بينهما لقاء مباشر. الرئيس شي جين بينغ وصف بايدن «صديقي القديم»، مؤكدًا ضرورة زيادة التواصل والتعاون بين البلدين. وقد لفتت النبرة الودية بين الزعيمين نظر الإعلام الصيني خاصة في بداية المكالمة، والتي عكست العلاقة الشخصية بينهما، خاصة أنهما تجمعهما عدة لقاءات شخصية سابقًا حين كان بايدن نائبًا للرئيس الأمريكي في رئاسة أوباما. لكن العلاقة الشخصية الجيدة بين الزعيمين لا يتوقع أن تخفف وتيرة المنافسة المحتدمة بين البلدين على مختلف الأصعدة، خاصة في مجال الاقتصاد.

هناك اعتقاد سائد بأن أحد أسباب احتدام المنافسة الأمريكية الصينية يعود إلى السياسات المحلية الأمريكية ومصالح لوبيات صناعة الأسلحة التي تدعم شريحة واسعة من السياسيين الأمريكان. فرغم إقرار الكونغرس بأغلبية كاسحة 89–10 الميزانية الدفاعية الأمريكية التي بلغت 777.7 مليار دولار، الأمر الذي عدّه المشرعون الديمقراطيون إنجازًا من حيث التعاون بين الحزبين، لكن هذه الميزانية كانت محل انتقاد مشرعين تقدميين وناشطين حقوقيين[3] لأن مبررها كان تأجيج المنافسة مع الصين التي تتطلب المزيد والمزيد من المال. فبعد انتهاء الحرب في أفغانستان، وتراجع الحرب على الإرهاب من

(1) What you should know about China's minority Uighurs, Aljazeera, 82021-7-: https://www.aljazeera.com/news/20218/7//uighurs-timeline

(2) Xi, Biden wrap up 'virtual' meeting amid rising tension, Aljazeera, 162021-11-: https://www.aljazeera.com/news/202116/11//xi-biden-begin-first-meeting-in-months-amid-rising-tension

(3) US military spending grows as policy shifts to 'prioritise China', Aljazeera, 162021-12-: https://www.aljazeera.com/news/202116/12//us-military-spending-grows-as-policy-shifts-to-prioritise-china

قائمة أولويات الإدارة الأمريكية، صارت الصين مسمار جحا السياسيين الأمريكان الجديد في تبرير الميزانيات الدفاعية الضخمة، حسب هؤلاء الناشطين. وصلت تحذيرات السياسيين الأمريكان من الخطر الذي تمثله الصين إلى درجة تصريح أحد أبرز أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين جيم إنهوف بأن التهديد العسكري الذي تمثله الصين ليس ببعيد وقد يأتي في عام 2030 أو 2035.

الحرب التجارية مع الصين

لم يكن الاقتصاد على رأس أجندة الاتصالات بين بايدن وبينغ، ويعتقد أن ذلك يعود إلى إدراك واشنطن أن موقف بكين لن يتزحزح تجاه عدد من القضايا مثل الاقتصاد، لذلك تتطرق السياسة الأمريكية إلى قضايا أخرى يمكن إيجاد مساحات مشتركة فيها بين واشنطن وبكين وحتى بإشراك حلفاء الولايات المتحدة إن أمكن، وهنا يكمن الافتراق بين بايدن وترامب الذي كان ينتهج الصّدام على طول الخط. وضمن هذه الاستراتيجية الجديدة، يتوقع أن تعمل الولايات المتحدة على مواجهة النفوذ الصيني من خلال الترويج لمبادراتها في مجالات التجارة والبنية التحتية، بما يحصر المنافسة بين البلدين في إطار التنافس الاقتصادي، وفي الوقت نفسه يعود بالنفع على الدول المستفيدة من هذه المنافسة والتي يمكنها اختيار شروط شراكاتها الاقتصادية مع واشنطن أو بكين أو كليهما[1].

لذلك رغم دور الاتصالات بين الرئيسين في تخفيف التوتر جزئيًا بين البلدين لكنها لم تسهم في إنهاء الحرب التجارية بينهما التي بدأها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عام 2018، وأدت إلى أن زيادة تكلفة استيراد كل منهما من الآخر وتعطيل سلاسل توريد عالمية مما ألحق ضررًا بالكثير من الشركات في أماكن مختلفة من العالم. خلال اتصاله بنظيره الصيني، ذكر بايدن السلوك التجاري الصيني الذي وصفه بـ«غير المنصف» ذكرًا عابرًا، لكنه ركّز على انتهاكات حقوق الإنسان في شينجيانغ والتبت وهونغ كونغ، وعلى الدعم الأمريكي لتايوان، لكنه أكد على أن واشنطن لا ترغب بحدوث أي حرب أو مواجهة عسكرية عرضية.

كانت الصين قد تعهدت بموجب المرحلة الأولى من الاتفاقية التجارية مع أمريكا الموقعة في يناير 2020، بإجراء إصلاحات بنيوية لاقتصادها وممارساتها التجارية فيما يتعلق بالملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا والزراعة والخدمات المصرفية والعملة وتبادل العملات الأجنبية، كما تعهدت بزيادة مشترياتها من المنتجات الزراعية والصناعية والموارد الطبيعية والخدمات الأمريكية في السنوات المقبلة. ولكن خلال

(1) After Biden-Xi summit, what next for US-China trade war?, Aljazeera, 182021-11-: https://www.aljazeera.com/economy/202118/11//after-biden-xi-summit-what-next-for-us-china-trade-war

العام الماضي، لم تشتري الصين سوى قرابة 60 بالمئة مما تعهدت به بموجب الاتفاقية، الأمر الذي قابلته واشنطن بمطالبة بكين بالالتزام بالاتفاقية، كما وردت أنباء بوجود مطالبات داخل الإدارة الأمريكية بفتح تحقيقات في ممارسات الصين التجارية قد تؤدي إلى فرض المزيد من التعريفات الجمركية على البضائع الصينية، لكن هذا الأمر ما زال موضوع خلاف بين دوائر مختلفة في الإدارة.

تحالف أوكوس وبحر الصين الجنوبي

في مواجهة النفوذ الصيني المتزايد، عقدت الولايات المتحدة اتفاقيات دفاعية مع حلفائها أبرزها اتفاق «أوكوس» الأمني مع أستراليا وبريطانيا[1]، الذي تقدم بريطانيا وأمريكا بموجبه غواصات نووية للقوات الأسترالية بهدف مواجهة النفوذ الصيني في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. زعماء البلدان الثلاثة أكدوا أن هذه الغواصات ستتحرك بالطاقة النووية، لكنها لن تحمل أسلحة نووية. وفي حين رأت واشنطن أن هذا التحالف ضروري لضمان حرية المرور عبر المحيط الهندي والهادئ لعقود قادمة، أدانت بكين هذا التحالف ووصفته بأنه غير مسؤول وينبع من عقلية الحرب الباردة ويهدد الأمن الإقليمي من خلال إشعال سباق التسلح والإضرار بالجهود العالمية للحد من انتشار الأسلحة النووية.

يأتي تحالف «أوكوس» وسط احتدام المنافسة بين واشنطن وحلفائها من جهة وبكين من جهة أخرى في منطقة المحيط الهندي والمحيط الهادئ، خاصة حول تايوان وبحر الصين الجنوبي الذين تعدهم الصين تابعين لها بالكلية، مع وجود مطالبات من دول أخرى أيضًا مثل فيتنام والفلبين وماليزيا. كما شهدت العلاقات الأسترالية الصينية تدهورًا لعدة أسباب[2] من أهمها جائحة كورونا، والتجارة، والمخاوف من النفوذ السياسي الصيني المتزايد، لذلك رأت أستراليا ألا مفرّ لها من الدخول في هذا التحالف.

أنشأت الصين في السنوات الأخيرة جزرًا صناعية في بحر الصين الجنوبي[3] حوّلتها إلى ثكنات عسكرية نشرت عليها قوات خفر السواحل وقوات بحرية. وفي شهر يناير 2021، أصدرت قانونًا يسمح لخفر السواحل الصيني بإطلاق النار على السفن الأجنبية. وشهد مضيق تايوان خلال العام الماضي غارات مستمرة من القوات الجوية الصينية، في وقت يشهد سباق تسلح مستمر في الكوريتين، حيث

(1) US, UK and Australia agree new Indo-Pacific security pact, Aljazeera, 152021-9-:
https://www.aljazeera.com/news/202115/9//uk-and-us-to-help-australia-acquire-nuclear-powered-submarines

(2) Australia's China Dream, Aljazeera, 42021-3-:
https://www.aljazeera.com/program/101-east/20214/3//australias-china-dream

(3) China authorises coast guard to fire on foreign vessels, Aljazeera, 232021-1-:
https://www.aljazeera.com/news/202123/1//china-authorises-coast-guard-to-fire-on-foreign-vessels-if

جربت كوريا الشمالية في سبتمبر 2021 صاروخًا بالستيًا جديدًا[1] ينطلق من قطار ويتوقع أن يكون ذا قدرات نووية، وبعد ساعات جربت كوريا الجنوبية صاروخًا بالستيًا أيضًا لكنه ينطلق من غواصة. وبين كل ذلك، تدير الولايات المتحدة عمليات في إطار «حرية الملاحة» في بحر الصين الجنوبي وقرب تايوان، كما كثّفت البحرية البريطانية نشاطها في المنطقة[2] بوجود حاملة الطائرات «الملكة إليزابيث» وأجرت مناورات مع قوات الدفاع اليابانية.

أفغانستان ولحظة الحقيقة

أبرز التطورات في السياسة الخارجية الأمريكية عام 2021 وأبلغها أثرًا دون شك الانسحاب الأمريكي من أفغانستان وإنهاء أطول الحروب في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية. لحظة الانسحاب وصفت بأنها أدنى نقطة وصلها كل من السياسة الخارجية والأمن القومي في التاريخ الحديث، وأنها تمثل إهانة شديدة لواشنطن، في حين وصفها قائد الجيش الأمريكي بالفشل الاستراتيجي[3]. كان الرئيس ترامب قد وقع اتفاقًا في فبراير 2020 لسحب القوات الأمريكية من البلاد بحلول شهر مايو 2021، لكن الاتفاق كان عرضة لانتقادات لأنه لم يتضمن الحكومة الأفغانية المدعومة أمريكيًا، وعند قدوم الإدارة الجديدة، أجرى الرئيس بايدن مراجعة بالتنسيق مع الجيش والأجهزة المعنية في الحكومة الأمريكية، وأعلن في شهر أبريل تأجيل الموعد النهائي لسحب القوات إلى سبتمبر 2021، لكنه عدَلَ لاحقًا عن قرار التأجيل وأعاد الموعد النهائي للانسحاب إلى 31 أغسطس، وبعد عدة أشهر وقعت كارثة الخروج الأمريكي الفوضوي من أفغانستان.

رافق الانسحاب الأمريكي من البلاد تقدم بسرعة البرق لقوات طالبان في الغالبية العظمى من البلاد، وإخلاء فوضوي أيضًا لآلاف الأفغان الذين ارتبط بقاؤهم بالبلاد بوجود القوات الأمريكية أو اعتقدوا ذلك على الأقل، وفي 26 أغسطس 2021 وقع انفجار إرهابي أسفر عن قتل 180 أفغانيًا و13 عسكريًا أمريكيًا وتبناه تنظيم داعش، وعُدّ الهجوم حلقة من سلسلة من الإخفاقات الاستراتيجية للولايات المتحدة في أفغانستان. بدأت عمليات الإخلاء قبل يوم من سيطرة طالبان على العاصمة في في 14 أغسطس، وغادرت الرحلة العسكرية الأمريكية الأخيرة العاصمة الأفغانية كابول في نهاية

(1) UN 'concerned' over N Korea railway-borne missile test, Aljazeera, 162021-9-:
https://www.aljazeera.com/news/202116/9//n-korea-says-it-tested-new-railway-borne-missile-system

(2) UK to send Queen Elizabeth aircraft carrier to Japan, S Korea, Aljazeera, 272021-4-:
https://www.aljazeera.com/news/202127/4//uks-queen-elizabeth-aircraft-carrier-to-deploy-to-japan-s-korea

(3) Top US General Milley calls Afghanistan a 'strategic failure', Aljazeera, 282021-9-:
https://www.aljazeera.com/news/202128/9//us-military-officials-to-testify-on-afghanistan-withdrawal

أغسطس [1]2021، لتختتم عمليات إخلاء 120 ألف شخص من بينهم 6 آلاف مواطن أمريكي ومواطنون أفغان ومواطنون من دول ثالثة، كما غادر الرئيس السابق أشرف غني البلاد وتلاشت القوات الحكومية الأفغانية المدربة من قبل القوات الأمريكية.

لم يُقرّ الجيش الأمريكي بدايةً بضعف الإعداد لقرار الانسحاب من أفغانستان. في المؤتمر الصحفي لإعلان نهاية عملية الانسحاب، زعم الجنرال كينيث مكينزي قائد القيادة المركزية للجيش الأمريكي أن القوات الأمريكية بدأت الانسحاب على افتراض أن قوات الأمن الأفغانية كانت قادرة ومستعدة للقيام بدورها، وهو افتراض ثبت بطلانه بالكامل خلال يوم واحد من بداية الانسحاب الأمريكي مع سيطرة طالبان على الغالبية العظمى من الأراضي الأفغانية دون مقاومة من قوات الحكومة الأفغانية، لتضطر الولايات المتحدة إلى بناء شراكة مع خصمها السابق طالبان على الأقل للتنسيق بهدف إكمال عملية الانسحاب. الجيش الأمريكي أشاد لاحقًا بتعاون طالبان ومساعدتهم للقوات الأمريكية في الأيام الأخيرة للانسحاب، خاصة في تأمين مطار كابول.

لاحقًا أقرّ كل من رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش الأمريكي الجنرال مارك ميلي ووزير الدفاع لويد أوستن، في جلسة استماع أمام الكونغرس نهاية سبتمبر، بحدوث سلسلة من الأخطاء أدت إلى الانسحاب الفوضوي للقوات الأمريكية من أفغانستان، وأهمها أن الجيش الأفغاني الذي يفترض أنه تلقى تدريبًا وتجهيزًا أمريكيًا اختفى دون أدنى مقاومة. لكن الجنرال ميلي، والجنرال مكينزي قائد القيادة المركزية للجيش الأمريكي، قالا إنهما كانا حذرا من انهيار الحكومة الأفغانية المدعومة غربيًا في حال انسحاب القوات الأمريكية. وقد فوض الكونغرس الأمريكي لجنة خاصة بالتحقيق فيما جرى خلال الشهور الأخيرة للقوات الأمريكية في أفغانستان، وينتظر أن تصدر تقييمًا نهائيًا لكيفية إدارة الانسحاب.

وفي حين ألقى سياسيون ديمقراطيون باللائمة على دونالد ترامب فيما آل إليه الانسحاب، لأن اتفاقية الانسحاب التي عقدها مع طالبان لم تكن تتضمن بقاء الحكومة الأفغانية في السلطة أو التوصل إلى اتفاق سياسي بين الأطراف، لكن من الواضح أن ما جرى سلّط الضوء على الفشل الأمريكي في بناء جيش أفغاني قادر على حماية مؤسسات الحكومة التي كانت تدعمها الولايات المتحدة. وقد ذهبت بعض التحليلات إلى أن وزارة الدفاع الأمريكية ربما لم تكن مدركة لحقيقة الوضع على الأرض وفشلت في تقدير المشهد قبل الانسحاب، أو أنها تعمدت التغطية على حقيقة اقتراب سيطرة طالبان على البلاد بهدف التعجيل بالانسحاب قبل انهيار الحكومة في كابول.

(1) US completes Afghanistan withdrawal as final flight leaves Kabul, Aljazeera, 302021-8-:
https://www.aljazeera.com/news/202130/8//us-completes-afghanistan-withdrawal-as-final-flight-leaves-kabul

كُشف عقب الانسحاب أن القوات الأمريكية أطلقت في آخر أيامها بأفغانستان هجومًا بطائرة من دون طيار كان يستهدف تنظيم داعش، لكنه ضرب بدلًا عن ذلك عائلة أفغانية وقتل 10 أفراد منها من بينهم سبعة أطفال وأصاب آخرين بجروح. وزارة الدفاع الأمريكية أنكرت في البداية أن يكون الهجوم أسفر عن قتل مدنيين، ووصفته بأنه «هجوم محق» استهدف أفرادًا من تنظيم داعش كانوا يخططون لتنفيذ هجوم على مطار كابول في أثناء مغادرة القوات الأمريكية للبلاد، لكن وزير الدفاع لويد أوستن اعتذر لاحقًا عن الهجوم في إقرار ضمني بحدوثه وأنه أسفر عن قتل مدنيين[1].

لكن مراجعة وزارة الدفاع الأمريكية للهجوم، خلصت إلى أنه لم ينتهك قوانين الحرب أو يتضمن أي إهمال في الإعداد، الأمر الذي أثار حفيظة جهات حقوقية في الولايات المتحدة وخارجها. وعند التدقيق في المسألة، وجدت صحيفة نيويورك تايمز أن وزير الدفاع لويد أوستن تلقّى توصية من قياديين عسكريين اثنين في الجيش الأمريكي بعدم إيقاع عقوبة على أي شخص متورط في الهجوم. البيت الأبيض أقر في سبتمبر بأن الهجوم أسفر عن قتل مدنيين، لكن المتحدث باسمه تحاشى الإجابة ولم يؤكد الخبر مباشرة. وفي 3 نوفمبر، صرح المفتش العام لسلاح الجو الأمريكي بأن الهجوم لم يكن فعلًا جرميًا بل كان «خطأً غير مقصود» نتج عن سلسلة من الأخطاء في التنفيذ التي تضمنت أعطالًا في الاتصال[2].

خفض الوجود العسكري الشرق الأوسط

ضمن سلسلة إجراءات لخفض الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط مع انخفاض التوتر مع إيران واستمرار المفاوضات بين طهران وواشنطن، قامت إدارة بايدن بسحب منظومات دفاعية ضد الصواريخ[3] تتضمن بطاريات صواريخ باتريوت من أربع دول في المنطقة هي السعودية والعراق والكويت والأردن، ومنظومة الدفاع الجوية الصاروخية «ثاد» من السعودية التي كانت قد أرسلتها إليها إدارة ترامب. وتمثل هذه الخطوة عودة إلى المستويات الطبيعية للمنظومة الدفاعية الأمريكية في المنطقة، حيث يتواجد عشرات الآلاف من الجنود الأمريكان حتى بعد سحب القوات الأمريكية من

(1) Kabul drone attack: US advocates decry 'impunity, secrecy', Aljazeera, 142021-12-: https://www.aljazeera.com/news/202114/12//kabul-drone-attack-us-advocates-decry-impunity-secrecy

(2) US will not punish troops for deadly Kabul drone attack, Aljazeera, 132021-12-: https://www.aljazeera.com/news/202113/12//us-will-not-punish-troops-over-deadly-kabul-drone-attack-reports

(3) US pulls antimissile batteries from Middle East: Report, Aljazeera, 182021-6-: https://www.aljazeera.com/news/202118/6//us-pulls-antimissile-batteries-from-middle-east-report

أفغانستان[1] وسحب جزء من القوات الأمريكية من العراق[2]. وقد أكد مسؤولون من وزارة الدفاع الأمريكية أن قواعد الجيش الأمريكي في منطقة الخليج لن يتم إغلاقها.

كانت الولايات المتحدة قد أرسلت منظومة باتريوت الدفاعية وجنودًا إلى المملكة العربية السعودية[3] بعد تعرض منشآت نفطية سعودية لغارات بطائرات من دون طيار إيرانية، كما أرسلت بطاريات باتريوت إلى العراق أيضًا في عام 2020 بعد هجوم تعرضت له القوات الأمريكية في قاعدة عين الأسد الجوية بالصواريخ[4] من قبل إيران والميليشيات المدعومة إيرانيًا بعد اغتيال قائد فيلق القدس الإيراني قاسم سليماني، حيث أقر الجيش الأمريكي بتعرض 109 من عناصره إلى ارتجاجات وإصابات في الدماغ.

الانسحاب من العراق

في 9 ديسمبر 2021، أعلنت الولايات المتحدة انتهاء المهمة القتالية لقواتها في العراق رسميًا[5]، وذلك على الرغم من تأكيد قيادات في الجيش الأمريكي أن غالبية أفراد الجيش الأمريكي في البلاد وعددهم 2500 يعملون في وظائف استشارية منذ منتصف 2020 وسيبقون في البلاد على المدى المنظور. وأعلن قاسم الأعرجي مستشار الأمن القومي العراقي[6] انتهاء المحادثات التقنية الأمريكية العراقية بهذا الشأن، والتي تمت بحضور المستشار في وزارة البيشمركة بحكومة إقليم كردستان هزار عمر إسماعيل الذي صرح بأن التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة أعلن عن استعداده لإنهاء المهمة القتالية ضد تنظيم داعش فورًا.

جاء هذا الإعلان متابعة لقرار الرئيس الأمريكي في شهر يوليو 2021 إنهاء المهمة القتالية للتحالف الدولي في العراق بحلول 31 ديسمبر. خلال العام الأخير، بلغ عدد القوات الأمريكية في العراق 2500 جنديًا يضاف إليها 1000 جندي من قوات التحالف، وما زال من غير الواضح عدد من سيبقى منهم

(1) US weighs attacks if Kabul at risk of falling to Taliban: Report, Aljazeera, 102021-6-: https://www.aljazeera.com/news/202110/6//us-weighs-strikes-if-kabul-at-risk-of-falling-to-taliban-report

(2) No timeline as US to move remaining combat troops out of Iraq, Aljazeera, 72021-4-: https://www.aljazeera.com/news/20217/4//us-agrees-to-move-remaining-combat-troops-from-iraq

(3) US to deploy troops to Saudi Arabia as Gulf tensions soar, Aljazeera, 202019-7-: https://www.aljazeera.com/news/201920/7//us-to-deploy-troops-to-saudi-arabia-as-gulf-tensions-soar

(4) Iran warns US after Patriot missile deployment to Iraq, Aljazeera, 12020-4-: https://www.aljazeera.com/news/20201/4//iran-warns-us-after-patriot-missile-deployment-to-iraq

(5) Combat role in Iraq complete; invitation from Iraq reaffirmed to advise, assist, enable, CENTCOM›s website, 9-12-2021: https://www.centcom.mil/MEDIA/NEWS-ARTICLES/News-Article-View/Article/2867285/combat-role-in-iraq-complete-invitation-from-iraq-reaffirmed-to-advise-assist-e/

(6) US-led combat mission in Iraq ends, shifting to advisory role, Aljazeera, 92021-12-: https://www.aljazeera.com/news/20219/12//iraq-official-says-us-combat-mission-in-the-country-has-ended

في البلاد. ولا يتوقع أن يغير الانسحاب الحقائق على الأرض في البلاد، فقد توقفت قوات التحالف عن المشاركة في عمليات قتالية منذ مطلع عام 2020، ومنذ ذلك الحين، تركز النشاط الأمريكي على مساعدة القوات العراقية. وقد صرح الجنرال عبد الأمير الشمري نائب رئيس العمليات المشتركة في العراق، بأن القوات العراقية مستعدة لتولي مسألة قتال تنظيم داعش وهزيمته، وتوفير الأمن والاستقرار والازدهار للشعب العراقي.

تغير موقع القضية الفلسطينية في المشهد السياسي الأمريكي

بعد أربعة أشهر، شهدت الإدارة أول اختبار يخص القضية الفلسطينية أو ما يسمى «الصراع الفلسطيني الإسرائيلي» أو «الصراع العربي الإسرائيلي»، بعد أحداث إخلاء حي الشيخ جراح في القدس من سكانه الأصليين الفلسطينيين، التي أعقبها احتجاجات في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة وغير المحتلة وفي الكثير من المدن في أنحاء العالم العربي والعالم، ترافقت مع حملات احتجاج إلكترونية على نطاق عالمي أوصلت صوت القضية الفلسطينية بجميع اللغات على نحو غير مسبوق، ثم امتدت الأحداث لتتحول إلى تبادل إطلاق صواريخ بين حركة حماس في غزة والقوات «الإسرائيلية» أسفرت عن مقتل 256 فلسطينيًا و13 «إسرائيليًا». أحدثت هذه الأحداث تغييرًا جوهريًا في موقع القضية الفلسطينية في المشهد السياسي الأمريكي[1].

كان تجاوب الرئيس بايدن مع الأحداث تقليديًا طابق ردود فعل الرؤساء الأمريكان السابقين بتأكيده على حق «إسرائيل» في الدفاع عن نفسها دون التأكيد على الحق نفسه للفلسطينيين، والضغط في الوقت نفسه وراء الكواليس باتجاه وقف إطلاق النار. ولدى سؤال متحدثين باسم الحكومة الأمريكية عن حق الفلسطينيين في الدفاع عن أنفسهم، كان المتحدثون يتحاشون الإجابة ويحولون الحديث إلى منحىً آخر. ولاحقًا، رحبت الإدارة الأمريكية باتفاق وقف إطلاق النار[2] الذي تم التوصل إليه، وأكدت أن واشنطن ستواصل تقديم الدعم العسكري لـ«إسرائيل» وستعوض الذخائر التي فقدتها منظومة القبة الحديدية «الإسرائيلية»، في موقف تقليدي للإدارات الأمريكية أيضًا. لكن التغيرات الجوهرية كانت

(1) للمرة الأولى في تاريخ أميركا.. الكونغرس أقرب من البيت الأبيض لفلسطين، الجزيرة، 19-5-2021:
https://www.aljazeera.net/news/politics/202119/5//%D984%%D984%%D985%%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D984%%D8%A3%D988%%D984%%D989-%%D981%%D98%A-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D98%A%D8%AE-%D8%A3%D985%%D98%A%D8%B1%D983%%D8%A7-%D8%A7%D984%%D983%%D988%%D986%%D8%BA%D8%B1%D8%B3

(2) حرب إسرائيل على غزة.. ماذا يعني وقف إطلاق النار وما الفرق بينه وبين الهدنة؟، الجزيرة، 21-5-2021:
https://www.aljazeera.net/news/202121/5//%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D98%A%D984-%%D8%B9%D984%%D989-%%D8%BA%D8%B2%D8%A9-%D985%%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D98%A%D8%B9%D986%%D98%A-%D988%%D982%%D981%

خارج الإدارة الأمريكية[1].

بدايةً، برز خلال الأحداث الجناح الديمقراطي التقدمي الصاعد المتمثل بالسيناتور برني ساندرز[2] في مجلس الشيوخ الأمريكي، وبعدد من أعضاء مجلس النواب خاصة الشباب مثل مجموعة «سكواد» (Squad) الشهيرة التي تضم كلًا من ألكزاندريا أوكاسيو كورتيز[3]، وأيانا بريسلي، ورشيدة طليب[4] المسلمة من أصل فلسطيني، وإلهان عمر[5] المسلمة أيضًا من أصل صومالي. كان لنشاط هذا الجناح أثر بالغ في تحريك دفة التناول الأمريكي للقضية الفلسطينية من خلال شرح وجهة النظر الفلسطينية والانتهاكات التي يتعرض لها الفلسطينيون للكونغرس وللجماهير الأمريكية خاصة الشباب، لتتمكن وجهة النظر الفلسطينية لأول مرة من الوصول إلى صدارة النقاشات السياسية الأمريكية على جميع المستويات. ظهر الرئيس بايدن في صورة مع عضو الكونغرس رشيدة طليب في أثناء زيارته لولايتها ميشيغن، حيث كانت طليب ترتدي الكوفية الفلسطينية، وأشاد بعزيمتها وإصرارها على دعم قضيتها، كما رحبت به مجموعة من العرب الأمريكان الذين كانوا يتظاهرون ضد العدوان «الإسرائيلي» على غزة.

لم يقتصر هذا التحول على يسار السياسة الأمريكية، بل وصل إلى الوسط الديمقراطي[6] المؤيد لـ«إسرائيل» في العادة، مثل عضوي مجلس الشيوخ تشاك شومر وروبرت مينينديز، وعضو مجلس النواب جيري نادلر، الذين رغم موقفهم الداعم لـ«إسرائيل» ضد حماس لكنهم أشاروا في تصريحات لهم إلى انتقادهم العميق لمعاملة إسرائيل للفلسطينيين، في تصريح غير مسبوق لمشرّعين أمريكان بهذه المكانة.

ولكي يكتمل التحليل، ينبغي الإشارة إلى أن القضية الفلسطينية صارت جزءًا أساسيًا من القضايا السياسية الخاضعة للاستقطاب في البلاد، بين اليسار المؤيد لحقوق الفلسطينيين واليمين المؤيد

(1) America's attitude to Palestine and Israel has subtly shifted, The National News, 11-1-2022: https://www.thenationalnews.com/opinion/comment/america-s-attitude-to-palestine-and-israel-has-subtly-shifted-1.1228113

(2) تغريدة لبرني ساندرز، 20-5-2021: https://twitter.com/SenSanders/status/1395363543227187201

(3) تغريدة لألكزاندريا أوكاسيو كورتيز، 14-5-2021: https://twitter.com/RepAOC/status/1393005737668972546

(4) تغريدة لرشيدة طليب 12-5-2021: https://twitter.com/RashidaTlaib/status/1392538829752606720

(5) تغريدة لإلهان عمر، 13-5-2021: https://twitter.com/IlhanMN/status/1392624135319146500

(6) CHAIRMAN MENENDEZ STATEMENT ON VIOLENCE ACROSS ISRAEL AND GAZA, US Senate Committee on Foreign Relations's website, 15-5-2021: https://www.foreign.senate.gov/press/chair/release/chairman-menendez-statement-on-violence-across-israel-and-gaza-

للاحتلال والاستيطان «الإسرائيلي». لكن صعود التأييد لـ«إسرائيل» في صفوف اليمين الأمريكي، خاصة بين الإنجيليين إبان رئاسة ترامب، أدى إلى زيادة تأييد فكرة تأسيس «إسرائيل كبرى» بينهم ومعارضة تأسيس أي دولة فلسطينية مستقلة.

يعتقد أن السبب الرئيس وراء تحول الدعم الأمريكي «لإسرائيل» من موقع الاتفاق بين أطراف العملية السياسية إلى قضية خلافية، هو اصطفاف رئيس الوزراء «الإسرائيلي» السابق بنيامين نتنياهو لأكثر من عشر سنوات إلى جانب الجمهوريين، حتى في مواجهة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، حين دعاه مثلًا الكونغرس ذو الأغلبية الجمهورية لإلقاء خطاب ولم يدعوه الرئيس نفسه للقائه. وفي الوقت نفسه كانت صفوف اليسار الديمقراطي تزداد قوة شيئًا فشيئًا، ومعها سرديات مظلومية الفلسطينيين المسكوت عنها في الرأي العام الأمريكي والمتمثلة بالسلوكيات الاحتلالية والعنصرية «الإسرائيلية»، حتى صار ما يحصل للفلسطينيين يُشبّه بما تعرض له الأمريكان الأفارقة في ظل قوانين الفصل العنصري في الجنوب الأمريكي قبل نحو قرن من الزمان وبما تعرض له الجنوب أفريقيون في ظل التمييز العنصري سابقًا، وظهر شعار «حياة الفلسطينيين مهمة» (Palestinian Lives Matter) على غرار شعار «حياة السود مهمة» (Black Lives Matter). وبعد أن كانت خرافة تشبيه وصول «الإسرائيليين» إلى أرض فلسطين المقفرة لإعمارها بوصول الأمريكان إلى أرض أمريكا المقفرة لإعمارها تروق للرأي العام الأمريكي، تحولت الآن إلى سُبّة خاصة بين الشباب الديمقراطيين الذين باتوا يدركون أن «إسرائيل» خرجت عن اتفاق أوسلو وحل الدولتين وأن كل ما قدمه نتنياهو للفلسطينيين لا يرقى إلى أن يسمى دولة، الأمر الذي يرحب به الجمهوريون.

الترجمة العملية لهذا التحول قد لا تعني إعادة فتح بعثة منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، أو خفض الدعم العسكري الأمريكي لـ«إسرائيلي»، أو إعادة السفارة الأمريكية من القدس إلى تل أبيب، فالكفة ما تزال في واشنطن راجحة لصالح «إسرائيل» حتى الآن. لكن هذا التحول الناتج عن نشاط مستمر لعقود من قبل الفلسطينيين ومؤيدي حقوق الفلسطينيين في واشنطن تمخض عن تحول طفيف في خطاب الإدارة الأمريكية نفسها، فقد صرح كل من الرئيس الأمريكي ووزير الخارجية والمتحدثة باسم البيت الأبيض عن أن الفلسطينيين «والإسرائيليين» يستحقون الحرية والحقوق الأخرى، وهذا بحد ذاته تحول في الخطاب الرسمي الأمريكي.

الإدارة الأمريكية أخذت خطوة أخرى باتجاه الافتراق بعض الشيء مع سياسة إدارة ترامب في العلاقة مع الفلسطينيين، من خلال إعلان وزير الخارجية بلينكن تعهد الإدارة بإعادة افتتاح القنصلية

الأمريكية في القدس الشرقية[1] التي تعد بمثابة سفارة أمريكية للفلسطينيين، الأمر الذي رحبت به السلطة الفلسطينية التي تعد القدس الشرقية عاصمة لأي دولة فلسطينية تتأسس في المستقبل. كانت «إسرائيل» قد احتلت القدس الشرقية عام 1967، وضمتها لاحقًا واصفة القدس بأنها «عاصمتها التي لا تتجزأ» في خطوة لم يعترف بها المجتمع الدولي. وكان ترامب قد أغلق القنصلية وضم أعمالها إلى صلاحيات السفير الأمريكي لدى «إسرائيل» عندما نقل السفارة الأمريكية إلى القدس عام 2018، مما دفع الفلسطينيين إلى قطع علاقاتهم مع الإدارة الأمريكية.

السعودية

أول البنود على أجندة إدارة بايدن في أسابيعها الأولى كان إنهاء الدعم العسكري الأمريكي للعمليات العسكرية السعودية في اليمن[2]، والذي يشمل صفقات بيع أسلحة للرياض مرتبطة بهذه العمليات، وذلك انعكاسًا لاختلاف نظرة الإدارة الجديدة للصراع في اليمن وتأكيدًا لتبنيها للمساعي الدبلوماسية في إيجاد حل له، خاصة بعد أن تمخض عن أسوأ كارثة إنسانية في العالم على حد وصف الأمم المتحدة[3].

كانت الولايات المتحدة قد بدأت تقديم الدعم اللوجستي والاستخباراتي للتحالف الذي تقوده السعودية في اليمن بشهر مارس 2015[4]، حين أطلقت السعودية والإمارات عملية عسكرية لدعم حكومة الرئيس اليمني عبدربه هادي في مواجهة الحوثيين المدعومين من قبل إيران، وتضمن الدعم الأمريكي إنشاء خلية أمريكية سعودية لتنسيق المساعدة العسكرية والاستخباراتية والدعم التقني للطائرات الأمريكية المباعة للسعودية وحتى تزويدها بالوقود في الجو. لكن الصراع المستمر الذي تمثل في حصار فرضته الرياض وغارات من سلاح الجو السعودي، أسفر عن خسائر بشرية فادحة تمثلت بقتل الآلاف من المدنيين وكارثة إنسانية تركت قرابة 13 مليون ونصف مليون يمني في مجاعة، واتّهم خلالها كل من التحالف بقيادة السعودية والحوثيين بارتكاب جرائم حرب. لكن السعودية ظلت طيلة هذه الفترة أكبر مستورد للأسلحة الأمريكية في العالم، بزيادة في الواردات بلغت بين عامي 2015 و2019 قرابة 130 بالمئة، مقارنة مع السنوات الخمس التي سبقتها، حيث كانت حصة الولايات المتحدة من واردات السعودية من الأسلحة 73 بالمئة.

(1) Palestinians slam Israeli comments on US consulate in Jerusalem، Aljazeera، 72021-11-: https://www.aljazeera.com/news/20217/11//palestinians-israel-spar-over-us-mission-in-jerusalem

(2) US ending aid to Saudi-led forces in Yemen، but questions persist، Aljazeera، 72021-2-: https://www.aljazeera.com/news/20217/2//us-ending-support-to-saudi-led-war-in-yemen-questions-persist

(3) Yemen most at risk of humanitarian catastrophe in 2021: IRC، Aljazeera، 162020-12-: https://www.aljazeera.com/news/202016/12//irc-warns-yemen-at-risk-of-massive-deterioration-in-2021

(4) Who are the Houthis in Yemen؟، AljazeSaudi-led air attacks hit Yemen for third straight day، Aljazeera، 282015-3-: https://www.aljazeera.com/news/201528/3//saudi-led-air-attacks-hit-yemen-for-third-straight-day

أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أنها ستجري تقييمًا لتحديد الدعم الذي يصنف «هجوميًا» وإيقاف تقديمه للسعودية، لكن الإدارة الأمريكية لم تُجب على سؤال ما إذا كانت ستضغط على السعودية لإنهاء الحصار البري والجوي والبحري المفروض على اليمن؟ وهل ستوقف تقديم الدعم الاستخباراتي للسعودية؟ خاصة بشأن الشحنات الإيرانية القادمة إلى الحوثيين. لكن خطوة بايدن تمثل تحولًا عن النهج الذي بدأه الرئيس أوباما في دعم التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن، والذي يعتقد أن أوباما أخطأ حين حاول أن يوازن فيه الاتفاق النووي مع إيران الذي تم التوصل إليه في يوليو 2015، حينها سكتت إدارة أوباما عن محاولات فتح تحقيق دولي في الحملة السعودية باليمن، ولم تحرك ساكنًا حين هددت السعودية بسحب تمويلها للأمم المتحدة إذا لم تسحب اسمها من قائمة الدول المنتهكة لحقوق الأطفال لعام 2016 على أفعالها في اليمن[1]. وفي نهاية رئاسته، أوقف أوباما بعض صفقات الأسلحة للمملكة، بعد غارة بطائرة سعودية على عزاء في صنعاء أسفرت عن قتل 140 شخصًا في أكتوبر 2016. لكن الدعم الأمريكي للحملة السعودية في اليمن زاد في رئاسة ترامب الذي كان حليفًا قويًا للسعودية ولولي العهد محمد بن سلمان بالتحديد، حيث سمح بمبيعات أسلحة للسعودية بقيمة 27.4 مليار دولار خلال سنواته الثلاث لأولى في الرئاسة. ولكن مع تزايد الضغوط الدولية على الإدارة الأمريكية في 2018، أعلن وزير الدفاع أن واشنطن ستوقف تزويد الطائرات السعودية بالوقود في الجو[2]، ورغم ذلك واصل ترامب دعم السعودية باستخدام حق النقض الرئاسي[3] عام 2019 ضد قرار لمجلسي النواب والشيوخ يدعو لإنهاء الدعم الأمريكي للتحالف الذي تقوده السعودية في اليمن.

في الأسابيع الأولى من فترة إدارة بايدن أيضًا، أصدرت أجهزة الاستخبارات الأمريكية تقريرًا خلص إلى أن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان «وافق على عملية اعتقال أو قتل» الصحفي السعودي جمال خاشقجي[4] التي وقعت في القنصلية السعودية بإسطنبول، وذلك بناء على سيطرة ولي العهد بشكل مطلق على أجهزة الأمن والاستخبارات في المملكة منذ عام 2017، مما يجعل من غير المرجح أن يقوم المسؤولون السعوديون بعملية من هذا النوع دون إذنه. كان الرئيس ترامب قد أجّل صدور هذا

(1) As the Saudis Covered Up Abuses in Yemen، America Stood By، Politico، 302016-7-: https://www.politico.com/magazine/story/201607//saudi-arabia-yemen-russia-syria-foreign-policy-united-nations-blackmail-214124/

(2) US ends Saudi-UAE midair refuelling support in Yemen war، Aljazeera، 102018-11-: https://www.aljazeera.com/news/201810/11//us-ends-saudi-uae-midair-refuelling-support-in-yemen-war

(3) Trump vetoes bill to end US involvement in Yemen war، Aljazeera، 172019-4-: https://www.aljazeera.com/news/201917/4//trump-vetoes-bill-to-end-us-involvement-in-yemen-war

(4) MBS approved operation to capture or kill Khashoggi: US report، Aljazeera، 262021-2-: https://www.aljazeera.com/news/202126/2//mbs-oversaw-saudi-killers-of-khashoggi-us-intel-report

التقرير رغم إقرار الكونغرس قرارًا يدعو إلى إصداره للرأي العام عام 2019. وقد نفت وزارة الخارجية السعودية كل ما ورد في التقرير[1]، لكن وزير الخارجية الأمريكي قال إن الإدارة تحاول إضفاء المزيد من الشفافية على تعاطيها مع القضية ووضع الشعب الأمريكي في صورة ما لديها. ورغم دعوة مشرعين أمريكان مثل رئيس لجنة الاستخبارات بمجلس النواب الأمريكي آدم شيف إلى فرض عقوبات على ولي العهد السعودي عقب صدور التقرير، لكن الإدارة لم تفرض أي عقوبات من هذا النوع.

الاتفاق النووي الإيراني

كانت إعادة الاتفاق النووي الإيراني الذي يقلص البرنامج النووي الإيراني مقابل تخفيف العقوبات الاقتصادية من أبرز البنود في البرنامج الانتخابي للرئيس بايدن[2]، ولكن عند وصوله إلى البيت الأبيض، بدت إدارته أقل لهفة للعودة إلى الاتفاقية وأكثر إدراكًا لموقع واشنطن القوي مقابل طهران الذي تركها فيه ترامب من خلال تبنيه سياسة الضغط الأقصى، وحتى نهاية العام لم يتم التوصل إلى اتفاق يعود فيه الاتفاق النووي بشكله السابق.

ومنذ انسحاب ترامب من الاتفاق في مايو 2018، اتخذت إيران عدة خطوات لتنشيط برنامجها النووي، حيث أوصلت تخصيب اليورانيوم لديها إلى أعلى نسبة في تاريخها وهي أكثر من 60 بالمئة، وذلك ردًا على هجوم على منشآتها النووية الرئيسية في نطنز[3] اتهمت بالوقوف وراءه «إسرائيل»، بعد قرابة العام على هجوم مشابه واغتيال للعالم النووي الإيراني محسن فخري زاده[4] الذي اتهمت طهران «إسرائيل» بالوقوف وراءه أيضًا. كان الاتفاق النووي قد حدد تخصيب اليورانيوم بنسبة 3.67 بالمئة، وقرر أن يكون المخزون الإيراني من اليورانيوم قليل التخصيب. قرر البرلمان الإيراني بعد الاغتيال أيضًا تقييد وصول المفتشين التابعين للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ورغم أن المنشآت النووية الإيرانية ما زالت تحوي كاميرات تسجيل تابعة للوكالة لكن طهران تهدد بإتلاف أشرطة التسجيل إذا لم ترفع العقوبات.

استمرت المفاوضات بين الدول الموقعة على الاتفاق بريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا والصين باستثناء الولايات المتحدة التي كانت مشاركتها غير مباشرة، وبين إيران من جهة أخرى، حتى شهر يونيو حين

(1) Saudi Arabia rejects US intel report on Khashoggi death، Aljazeera، 262021-2-: https://www.aljazeera.com/news/202126/2//saudi-arabia-rejects-us-intel-report-on-khashoggi-death

(2) Biden Promised to Restore the Iran Nuclear Deal. Now It Risks Derailment.، The New York Times، 312021-7-: https://www.nytimes.com/202131/07//us/politics/biden-iran-nuclear-deal.html

(3) 'Sabotage attack' on Iranian nuclear building foiled، Aljazeera، 232021-6-: https://www.aljazeera.com/news/202123/6//sabotage-attack-on-nuclear-building-foiled-iranian-media

(4) Iranian nuclear scientist killed by Israeli automated gun: Report، Aljazeera، 112021-2-: https://www.aljazeera.com/news/202111/2//iranian-nuclear-scientist-killed-by-israeli-automated-gun-report

انتخب الإيرانيون حكومة جديدة كان يعتقد أنها أكثر محافظة وتشددًا، واستؤنفت المفاوضات مجددًا في شهور نوفمبر وديسمبر[1]، وحتى يناير 2022، حين أعلن وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان[2] أن المفاوضات وضعت الأطراف على المسار الصحيح، وأنهم يقتربون من التوصل إلى اتفاق.

شهدت السنة الماضية أيضًا حوادث متفرقة في البحر الأحمر وبحر العرب بين الولايات المتحدة وإيران وحتى «إسرائيل». في شهر مارس، تعرضت سفينة شحن تملكها شركة «إسرائيلية» إلى هجوم صاروخي في بحر العرب يعتقد أن مصدره كان إيرانيًا. وفي شهر أبريل، تعرضت سفينة شحن إيرانية[3] يعتقد أنها كانت تنتمي للحرس الثوري الإيراني لانفجار في البحر الأحمر، وصفته تقارير إعلامية أمريكية لاحقًا بأنه انتقام «إسرائيلي» على حوادث سابقة. واتهمت الولايات المتحدة والسعودية إيران باستخدام مياه الخليج لتهريب أسلحة للحوثيين[4] لاستخدامها في قتالهم ضد التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن. كما صرحت البحرية الأمريكية بأنها أطلقت ضربات تحذيرية خلال العام في أثناء مواجهتين مع سفن إيرانية بالخليج العربي. واتهمت طهران الولايات المتحدة بمحاولة سرقة[5] نفطها من ناقلة نفط فنزويلية الشهر الماضي قرب ساحل عمان.

«إسرائيل»

تعهدت إدارة بايدن لدى وصولها بمواصلة البناء على الاتفاق الإبراهيمي وغيره من اتفاقات التطبيع الموقعة بين دول عربية ودولة الكيان الصهيوني «إسرائيل» في فترة رئاسة ترامب. وفي شهر أكتوبر، استضافت «إسرائيل» أكبر مناورات جوية في تاريخها[6]، بمشاركة كل من الولايات المتحدة والإمارات وفرنسا وألمانيا. وفي حين لم تشارك الطائرات الإماراتية بالمناورات، لكن قائد سلاح الجو الإماراتي حضرها للمراقبة. وفي 11 نوفمبر، شاركت الولايات المتحدة في مناورات بحرية بالبحر الأحمر[7] إلى

(1) Iran nuclear talks to resume 'soon' after modest gains in Vienna. Aljazeera. 172021-12-: https://www.aljazeera.com/news/202117/12//iran-nuclear-talks-to-resume-soon-after-modest-gains-in-vienna

(2) Iran minister says nuclear talks nearing 'good agreement'. Alarabiya news. 102022-1-: https://english.alarabiya.net/News/middle-east/202210/01//Iran-minister-says-nuclear-talks-nearing-good-agreement-

(3) Iranian ship attacked in the Red Sea. Aljazeera. 62021-4-: https://www.aljazeera.com/news/20216/4//iranian-vessel-attacked-in-the-red-sea-reports

(4) Iran giving Houthis 'significant' and 'lethal' support: US envoy. Aljazeera. 212021-4-: https://www.aljazeera.com/news/202121/4//iran-giving-houthis-significant-and-lethal-support-us-envoy

(5) Iran frees Vietnamese tanker seized after US navy confrontation. Aljazeera. 102021-11-: https://www.aljazeera.com/news/202110/11//iran-frees-vietnamese-tanker-seized-after-us-confrontation

(6) Israel holds largest-ever military drill with UAE participation. Aljazeera. 252021-10-: https://www.aljazeera.com/news/202125/10//israel-holds-largest-ever-military-drill-with-uae-participation

(7) US. Israel. UAE. Bahrain launch joint naval drills in Red Sea. Aljazeera. 112021-11-: https://www.aljazeera.com/news/202111/11//us-israel-uae-bahrain-launch-joint-naval-drills-in-red-sea

جانب كل من «إسرائيل» والإمارات والبحرين بعد عام على توقيع اتفاق التطبيع بينها[1]، وذلك بهدف زيادة التوافقية بين قوات كل من الأطراف المشاركة.

لكن دعم الإدارة لـ«إسرائيل» لم يكن مطلقًا، فقد حظرت أربع شركات «إسرائيلية»[2] من بينها «مجموعة أن أس أو» و«سينداروا»، اتهمتها بتطوير تقنيات تجسس وبيعها لحكومات أجنبية تستخدمها لاستهداف معارضين ونشطاء وإعلاميين خارج حدودها بما يهدد النظام العالمي القائم على القواعد، وأدرجتها في قائمة الشركات المنخرطة بأنشطة تعارض السياسة الخارجية والأمن القومي الأمريكيين. كانت «أن أس أو» قد أثارت سخط مجموعات حقوقية مطلع هذا العام بعد أن كشف تحقيق لوسائل إعلام عالمية أن برمجية «بيغاسوس» الخاصة بها استُخدمت من قبل قوات الأمن في عدة دول دكتاتورية. كما أثارت الشركة توترًا بين «إسرائيل» وفرنسا، بعد أن كشفت صحيفة فرنسية قيامها بالتجسس على الرئيس الفرنسي[3] لصالح المغرب، كما قامت بالتجسس على 13 زعيمًا آخر مثل رئيس جنوب أفريقيا سيريل مافوزا ورئيس وزراء باكستان عمران خان. منظمة العفو الدولية رحبت بهذا القرار[4]، قائلة إنه يرسل رسالة قوية مفادها أن «أن أس أو» لن تستفيد بعد اليوم من انتهاكات حقوق الإنسان دون عقاب. ورغم أن «أن أس أو» شركة خاصة، لكن مجموعات حقوقية انتقدت قيام الحكومة «الإسرائيلية» بترخيصها، ودعت الإدارة الأمريكية إلى فرض عقوبات على «إسرائيل» بهذا الشأن، الأمر الذي نفت وزارة الخارجية الأمريكية نيّتها القيام به.

مصر

حجبت الإدارة الأمريكية في العام الماضي مساعدات أمنية للحكومة المصرية بقيمة 130 مليون دولار[5]، مشترطة قيام الحكومة المصرية بإنهاء ما وصفته بأنه قمع لحقوقالإنسان والمنظمات المدنية، كما طالبت بإطلاق سراح 16 سجينًا أمريكيًا مقابل الإفراج عن المساعدات. جاء هذا القرار استجابة لمطالب مشرعين ديمقراطيين ومراقبين حقوقيين للإدارة بالوفاء بتعهدها بوضع حقوق الإنسان على

(1) Arab normalisation with Israel in 500 words. Aljazeera. 232020-11-: https://www.aljazeera.com/news/202023/11//the-normalisation-of-ties-between-israel-and-arab-countries

(2) US sanctions Israeli firm NSO Group over spyware. Aljazeera. 32021-11-: https://www.aljazeera.com/news/20213/11//us-sanctions-israeli-firm-nso-group-over-spyware

(3) France's Macron among potential Pegasus spyware targets: Report. Aljazeera. 202021-7-: https://www.aljazeera.com/news/202120/7//frances-macron-among-potential-pegasus-spyware-targets-le-monde

(4) تغريدة لمنظمة العفو الدولية، 3-11-2021: https://twitter.com/AmnestyTech/status/1455950224212459521?s=20

(5) US to place conditions on fraction of aid to Egypt: US media. Aljazeera. 142021-9-: https://www.aljazeera.com/news/202114/9//us-to-place-conditions-on-fraction-of-aid-to-egypt-us-media

رأس أجندة سياستها الخارجية، وتقليص الدعم الأمني الأمريكي السنوي لمصر بقيمة 1.3 مليار دولار[1]. وكان الكونغرس الأمريكي قد فرض قيودًا لأغراض تتعلق بالأمن القومي على 300 مليون من المساعدات السنوية تتطلب موافقة وزارة الخارجية على صرفها. وصرح السيناتور الديمقراطي كريس مرفي[2] بأن لدى مصر 60 ألف سجين سياسي، وأنها تمارس تعذيب المعارضين السياسيين، داعيًا الإدارة إلى وقف صرف هذه الـ300 مليون دولار من المساعدات. لكن الإدارة قررت حجب 130 مليون دولار من المساعدات، وحصر استخدام 170 مليونًا أخرى بجهود مكافحة الإرهاب وأمن الحدود ومكافحة انتشار الأسلحة.

(1) Why US aid to Egypt is never under threat، Aljazeera، 32017-10-: https://www.aljazeera.com/news/20173/10//why-us-aid-to-egypt-is-never-under-threat

(2) تغريدة للسيناتور كريس مرفي، 14-9-2021: https://twitter.com/ChrisMurphyCT/status/1437616083578589184?s=20

متغيرات السياسة الروسية للعام 2021

أ.حازم عياد

باحث وكاتب أردني مختص بشؤون
المنطقة العربية وشرق آسيا
عضو مجموعة التفكير الاستراتيجي

تنوعت وتعددت المتغيرات المؤثرة في رسم معالم السياسة الروسية في العام 2021 ؛ فالتداعيات الصحية والاقتصادية لجائحة كورونا و ازمة الطاقة والعقوبات الامريكية والاوروبية على روسيا تفاعلت بقوة مع متغير الانتخابات الرئاسية الامريكية راسمة بذلك ملامح السياسة الروسية خلال العام 2021.

متغير الانتخابات الامريكية جاء على شكل مخرجات عمقت من اثر العقوبات الامريكية و كلف الازمات السياسية في اوكرانيا وبحر البلطيق بل وجائحة كورونا؛ لتولد ضغوط اقتصادية وجيو-سياسية على الاتحاد الروسي؛ اذ باتت السياسة الامريكية العنصر الاكثر تاثيرا في رسم معالم الاستراتيجية الروسية للعام 2021 والسيناريوهات المتوقعة للعام 2022.

فوز جوزيف بايدن في الانتخابات الرئاسية الامريكية عمق من ازمة العلاقات الروسية الامريكية وفي الوقت ذاته فاقم من التحديات والازمات الاقتصادية والسياسية و الامنية التي تواجه روسيا الاتحادية؛ وترك اثار مهمة على الملفات المشتركة والمتشابكة في المنطقة العربية وغرب اسيا كان ابرزها الملف السوري والليبي والملف الافغاني والملف النووي الايراني الى جانب العلاقات مع تركيا والى حد اقل تاثير في الملف الفلسطيني.

السياسة المتبعة من قبل الرئيس الامريكي وضعت العلاقة الروسية الامريكية على سلم الاولويات في السياسة الامريكية؛ لتتجلى في عقد العديد من اللقاءات والقمم بين الرئيس الامريكي المنتخب جو بايدن والرئيس الروسي فلاديمير بوتين؛ كان ابرزها الاجتماع في جنيف في يونيو حزيران من العام 2021 و قمة الاتصال المرئي في ديسمبر من نفس العام.

قمم كشفت زيادة في الوزن النسبي لاثر السياسة الامريكية على الاوضاع الجيو- سياسية والاقتصادية للاتحاد الروسي؛ لتتفاعل مخرجاتها بقوة مع الازمات السياسية والامنية الدولية والاقليمية مهددا بذلك الاستقرار الاستراتيجي والاقليمي في غرب اسيا والعالم.

وفي ضوء عمق تاثير المتغيرات السياسية والاقتصادية في السياسة الروسية للعام 2021 فان تقدير الموقف سيركز على الملفات الاساسية الكبرى في المنطقة العربية وشرق اوروبا وعلى راسها الملف السوري والاوكراني حيث تتقاطع مصالح اغلب الفاعلين الدوليين والاقليمين؛ ذلك دون اغفال معالجة التداعيات السياسية والاقتصادية للمتغيرات الحاكمة والوازنة على سياسة التعافي الاقتصادي الروسي لما بعد ازمة كورونا.

متغيرات السياسة الروسية للعام 2021

تفاعلت التداعيات الصحية والاقتصادية لوباء كورونا الممتد اثرها من العام 2020 الى العام 2021؛ مع ازمة الطاقة[1] و اتفاقات (اوبك +)[2] لتصوغ جهود روسيا للتعافي الاقتصاي من جائحة كورونا في عام 2021؛ غير ان فوز جو بايدن بمنصب الرئاسة الامريكية اطلق موجة جديدة من التوترات و العقوبات الامريكية على روسيا؛ مهددا الاستراتيجية الروسية للتعافي؛ و مطلقا العنان لاضطراب استراتيجي لم يقتصر على روسيا بل امتد نحو الصين والمنطقة العربية وملفاتها الساخنة وتمثل اهم المتغيرات للعام 2021 الاتي:.

اولا : متغير جائحة كورونا[3] وجهود التعافي الصحي والاقتصادي

1 - التعافي الصحي[4]: بدات روسيا رحلت التعافي من جائحة كورونابالاعلان عن تسجيل لقاح (سبوتنك V)[5] في اب اغسطس من العام 2020؛ في حين بدأ العمل الطارئ باللقاح نهاية ديسمبر من العام 2020؛ ليمثل العام 2021 الانطلاقة الفعلية للقاح في محاولة لكبح جماح الاصابات والوفيات في البلاد[6].

(1) اعتبارا من 2012 مثل قطاعا النفط والغاز 16% من الناتج المحلي الإجمالي الروسي و 52 % من عائدات الميزانية الفيدرالية وأكثر من 70% من إجمالي الصادرات.

(2) توصلت دول اوبك وروسيا نهاية اذار 2020 لاتفاق يخفض إنتاج النفط بمقدار 9.7 ملايين برميل يوميا ولمدة شهرين، في اتفاق وصف بأنه أكبر خفض تاريخي للإنتاج. والذ جاء فياعقاب تخكمة المعروض العالمي و تجاوز القدرة التخزينة طاقتها ما ادة لانخفاض سعر البرميل ال ىما دون 10 دولار
الاتفاق قلص خفض الإنتاج إلى متوسط 8 ملايين برميل يوميا اعتبارا من يوليو/تموز حتى نهاية العام 2020، يتبعه اتفاق بتقليص خفض الإنتاج إلى 6 ملايين برميل يوميا، يبدأ مطلع العام 2021 حتى أبريل نيسان 2022.

(3) اعلنت روسيا تسجيل اول اصابة بفيروس كورونا المستجد لمواطن روسي عائد من إيطاليا الاثنين الموافق 2 اذار من العام 2020.؛ المصدر سكاي نيوز ابوظبي ؛ ٪7 https://www.skynewsarabia.com/world فيما فرضت اول حظر بعطلة مدفوعة الاجر في نيسان ابريل من العام 2020 لمدة ست اسابيع لتعودر وتشدد الاجراءاتاثر اندلاع موجة كبيرة من انتشار الفايروس في اكتوبر تشرين اول من العام نفسه ؛ المصدر فرانس 24 ٪-https://www.france24.com/ar/20200512

(4) أعلنت الهيئة الفدرالية الروسية لحماية المستهلك، في تشرين ثاني، أن حجم أضرار اقتصاد روسيا بسبب كورونا، بلغ في ٢٠٢٠، حوالي تريليون روبل روسي (نحو ١٣.٦مليار دولار) جاء ذلك في تقرير نشرته الهيئة يهدف تقييم الضرر الاقتصادي في البلاد، الناجم عن تفشي الوباء في العام الماضي؛ المصر موقع روسيا اليوم https://arabic.rt.com/business /

(5) لقاح سبوتنك في، أو سبوتنك 5 (بالروسية: Спутник V) (بالإنجليزية Sputnik V)أو لقاح كوفيد من تطوير مركز غاماليا الوطني لأبحاث علوم الأوبئة والأحياء الدقيقة سجل في وزارة الصحة الروسية اللقاح في 11 أغسطس من عام 2020 و بدأ النشر الطارئ للقاح على نطاق واسع في ديسمبر 2020 وبحلول أبريل 2021 بناءً على النتائج البدئية للمرحلتين الأولى والثانية من الدراسة التي نُشرت نسختها النهائية في 4 سبتمبر 2020 تم نشره رسميا في روسيا ليباع منه مليار جرعو بحلول ابريل من العام 2021 .

(6) بلغ عدد االاصابات التقرير منذ بداية الجائحة حتى ساعة كتابة تسعة ملايين و502 ألف و879 إصابة وبلغ عدد الوفيات 270 ألفاً و292 حالة وفاة؛ وتلقى أكثر من 66.4 مليون شخص في روسيا الجرعة الأولى من اللقاح ضد الفيروس التاجي، واستكمل أكثر من 58.7 مليون منهم تطعيمهم بتلقي الجرعة الثانية، وقدر مستوى المناعة الجماعية في البلاد بـ50.2 ٪ المصدر روسيا اليوم 30 تشرين الثاني نوفمبر https://arabic.rt.com/

اللقاح (سبوتنك v) ادخل روسيا في دائرة التنافس الدولي نحو التعافي الصحي والاقتصادي من الجائحة؛ في الان ذاته ادخل روسيا دائرة التنافس العالمي في تقديم حلول صحية اذ انتشر اللقاح الروسي في اكثر من 71 دولة[1].

2 - التعافي الاقتصادي[2]: انطلقت رحلة التعافي الاقتصادي الروسي من وباء كورونا المستجد مبكرا في العام 2020؛ فجهود روسيا لطرح لقاحها (سبوتنكV) تزامنت مع جهود دول اوبك و روسيا للحفاظ على اتفاق خفض انتاج النفط؛ الذي وقع نهاية اذار تحت عنوان (اوبك +)[3] ليعمل على تنفيذه في ابريل من نفس العام 2020 ؛ وامتد العمل بالاتفاق الى العام 2021 رغم الصعوبات والمخاطر التي واجهت جهود تجديده بسبب المعارضة الاماراتية[4] ومطالبتها برفع حصتها من الانتاج تموز يوليو من العام 2021.

ورغم الصعوبات الكبيرة التي واجهتها روسيا في تحقيق التعافي الا ان ارتفاع اسعار النفط لتقارب سقف الثمانين دولار وارتفاع اسعار الغاز مكنت روسيا من رفع معدل النمو الى إلى 4.3% في عام 2021 من تحقيق التعافي المبكر في الطلب المحلي اذ تجاوزت التوقعات التي قدمها البنك الدولي بـ 3.2 %[5] .

(1) تمت الموافقة على استخدامه في 71 دولة، وجرى حتى الآن تطعيم أكثر من 250 مليون شخص به حول العالم الى تاريخ 12 اب اغسطس 2021المصدر «تاس» + «إزفيستيا» روسيا اليوم https://arabic.rt.com/health / .

(2) انكمش نمو الناتج المحلي الإجمالي لروسيا لعام 2020 بنسبة ستة في المئة، وهو أدنى مستوى في 11 عاماً، وفقاً للبنك الدولي، مدفوعاً بكوفيد 19- الذي تسبب في ركود عالمي عميق، وأرجع البنك الدولي تراجع النمو الاقتصادي الروسي بسبب تفاقم انخفاض أسعار النفط الخام التي انخفضت بنسبة 53 في المئة بين يناير (كانون الثاني) ومايو (أيار) 2020.
و تقلص الاستهلاك المنزلي الإجمالي بنسبة 4.9 في المئة، وإجمالي استثمار رأس المال الثابت بنسبة ثمانية في المئة، وخلال أبريل (نيسان) ومايو 2020، انعكس النمو السلبي في معظم القطاعات، وتقلص التصنيع بنسبة 8.6 في المئة في هذه الفترة، بينما انخفض استخراج الموارد المعدنية بنسبة 8.4 في المئة، وقد أدى إلى انكماش سريع في الإنتاج الصناعي وقطاع النقل بنسبة 7.7 في المئة، مدفوعاً بانخفاض أحجام التجارة منذ بداية العام. المصدر مجلة اندبندنت https://www.independentarabia.com/node/

(3) وقع اتفاق اوبك بلس بين روسيا ودول منظمة الدول المصدرة للنفط اوبك (Organization of the Petroleum Exporting Countries) لاول مرة في اذار من العام 2016 وتم تجديده اكثر من مرة لخفض الانتاج والحفاظ عل ىسعر البرميل الا ان التنافس السعودي الروسي و ممانعة روسيا لتجديد الاتفاق اوائل اذار من العام 2020 في اطارالصراع مع الولايات المتحدة والتنافس الروسي السعودي فاقم الازمة لتنهارت اسعار النفط الى ما دون الصفر ليبلغ سالب 37 دولار للبرميل. البرميل ما دفع روسيا والسعودية لتجديد الاتفاق في 10 ابريل نيسان عقب الانهيار الكبير في اسعار النفط الناجم عن جائحة كورونا ومضاربات المنتجبين الامريكان . اذ توصل المشاركون بالاجتماع الطارئ لمجموعة أوبك+، الخميس10 ابريل ، للاتفاق على 6 نقاط رئيسية وسط ضغوط وتراجع لأسعار النفط وصلت لمعدلات قياسية مصادر متعددة (اندبندنت https://www.independentarabia.com/node) الجزيرة (https://www.aljazeera.net/ebusiness/2) وكالة الاناضول (https:// www.aa.com.tr/ 14) دبي، الإمارات العربية المتحدة (https://arabic.cnn.com/business/article/2020 meeting-6-points-agreement)—(CNN/10/04/opec-)

(4) تعقدت المناقشات بسبب قيام الإمارات بالاعتراض في اللحظة الأخيرة على الصفقة الروسية السعودية التي تم التوصل إليها في وقت سابق وهي التمديد حتى ديسمبر نهاية 2022، وأصرت الإمارات على رفع خط الإنتاج الأساسي بمقدار 0.6 مليون برميل يوميا إلى 3.8 ملايين برميل.لعلن يوم الاحد 18 يوليو تموز 2021 عن اتفاق ول مجموعة اوبك بلس على زيادة خط الأساس لإنتاج «أوبك بلس» من 43.85 مليون برميل يوميًا إلى 45.48 مليون برميل يوميًا، مع زيادة خط الأساس لإنتاج الإمارات إلى 3.5 مليون برميل يوميًا.أما السعودية، رئيسة التحالف المشتركة مع روسيا، فزادت إلى 11.5 مليون برميل يوًيا، وروسيا إلى 11.5 مليون برميل يوميًا. في حين تقرر زيادة خط الأساس لإنتاج العراق والكويت بواقع 150 ألف برميل يوميًا المرجع شبكة الجزيرة و CNN
(https://arabic.cnn.com/business/article/202118/07//opec-plus-oil-production)(A7%D984%%D8%AD%D8%A7%D984%%D98%A)

(5) عقد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، صباح الخميس 23 ديسمبر 2021 ، مؤتمرًا صحفيًا سنويًا كبيرًا تحدث خلاله عن الملفات الأكثر إلحاحًا على الأجندة الداخلية والخارجية للدولة. وقال «بوتين»، خلال المؤتمر الصحفي ، إن الاقتصاد الروسي خلال الجائحة كان أكثر استعدادًا للصدمات مقارنة باقتصادات أخرى، وذلك وفقًا لما أفادته فضائية «روسيا اليوم»، .

ثانيا: متغير الانتخابات الامريكية

انضم متغير الانتخابات الامريكية الرئاسية الى سلة التحديات التي تواجهها روسيا ؛ فهزيمة الرئيس الامريكي دونالد ترمب في انتخابات الرئاسة الامريكية تشرين الثاني نوفمبر 2020؛ وفوز الديموقراطي جوزيف بايدن عن الحزب الديموقراطي في انتخابات الرئاسة الامريكية[1] مثل نقطة تحول مهمة في العلاقات الروسية الامريكية وانقسم تاثير هذا المتغير من حيث الوزن والتاثير في السياسة الروسية الى تداعيات مباشة واخر غير مباشرة.

أ. التداعيات المباشرة للمتغير الانتخابي الامريكي على روسيا

برزت تداعيات فوز جو بايدن المباشرة في الساحة المحلية الروسية والدولية والاقليمية؛ خصوصا بعد تشكيك الرئيس الخاسر في الانتخابات دونالد ترمب بالنتائج واقتحام انصارة مبنى الكابيتول هيل[2] في واشنطن في سابقة تعتبر الاولى في تاريخ الولايات المتحدة ؛ اذ كان لها اثر كبير في رسم معالم العلاقات التي تجمع الادارة الامريكية الجديدة برئاسة بايدن والرئيس الروسي فلاديمير بوتين على الصعيد المحلي والدولي لارتباطها باتهامات امريكية مباشرة لروسيا بمحاولة التاثير على الانتخابات الامريكية؛ متغير تفاعل في رسم مسار العلاقة الروسية الامريكية بعدة اتجاهات يمكن حصرها بالاتي:

ا- اتهمت واشنطن الكرملين بالتدخل لصالح المرشح الجمهوري دونالد ترمب من خلال محاولة التاثر على نتائج الانتخابات والتحريض على الفوضى والتشكيك بالعملية الانتخابية في امريكا؛ وهو ما خلص له تقرير حكومي امريكي صادر عن مكتب مدير المخابرات الوطنية[3] في 16 مارس اذار 2021 محولا ملف العلاقات الروسية الامريكية الى ملف محلي امريكي واولوية من اولويات الادارة الامريكية المنتخبة حديثا.

وتوقع أن يبلغ نمو الاقتصاد الروسي بحلول نهاية العام 4.5 % والتضخم 8 %، مؤكدًا أن الاقتصاد الروسي نجح في التعافي من أزمة كورونا بوتيرة أسرع من دول أخرى. روسيا اليوم

(1) فاز مرشح الحزب الديمقراطي بـ 306 أصوات من المجمع الانتخابي، مقابل 232 صوتا حصل عليها ترامب. المصدر BBC ؛ https://www.bbc.com/

(2) اقتحم أنصار الرئيس المنتهية ولايته دونالد ترامب ليل الأربعاء 6 يناير كانون ثاني 2021مبنى الكونغرس في موعد دستوري هام، كان بموجبه ممثلو الشعب بمجلسي النواب والشيوخ يعقدون جلسة المصادقة على فوز جو بايدن في حيث من المفترض أن يسلم السلطة لبايدن في 20 من الشهر الجاري السباق الرئاسي.
وقتل في هذه الأحداث أربعة أشخاص. .
تم توقيف 52 شخصا، 26 منهم في حرم الكابيتول، لخرقهم حظر التجول والدخول غير الشرعي وبتهم متعلقة بالأسلحة. وأصيب 14 شرطيا بجروح، كانت إصابة أحدهم خطرة المصدر فرانس 24 تحت عنوان (اقتحام أنصار ترامب للكونغرس: الديمقراطية الأمريكية تتلقى ضربة موجعة هي الأولى في تاريخها)؛ https://www.france24.com/ar/٪

(3) تقرير وكالة المخابرات الامريكية (CIA) مكون من 15 صفحة ؛ اتهم موسكو بنشر«مزاعم مضللة أو لا أساس لها» بشأن الفائز النهائي، جو بايدن ؛ وأشار إلى أن بعض الأشخاص المرتبطين بالمخابرات الروسية، قدموا روايات مناهضة لبايدن إلى وسائل الإعلام وكبار المسؤولين وحلفاء ترامب . قبل انتخابات 3 نوفمبر/تشرين الثاني. وأضاف أن حملة تضليل سعت لتقويض الثقة في العملية الانتخابية الأوسع. المصدر بي بي سي https://www.bbc.com/arabic/world-56424117

2 – الاتهامات الامريكية لروسيا بالتدخل في الانتخابات الرئاسية حولت روسيا لطرف سياسي في الصراع الداخلي الامريكي بين التيار اليميني الداعم لترمب والتيار التقدمي واليساري المتحالف مع بايدن والحزب الديموقراطي؛ ففي اعقاب صدور تقرير المخابرات الامريكية اعلن الرئيس الأمريكي جو بايدن، إن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، «سيواجه عواقب» على ما تعتبره واشنطن جهودا روسية للتأثير في انتخابات الرئاسة الأمريكية الأخيرة لصالح دونالد ترامب؛ اذ قال بايدن في مقابلة بثتها قناة «إيه. بي.سي نيوز» التلفزيونية يوم الأربعاء 17 اذار 2021، إن بوتين «سيدفع الثمن»، مضيفا أنه «حذر» بوتين من رد محتمل خلال «مكالمة هاتفية مطولة» بينهما في أواخر يناير مباشرة بعد استلامة مهامة في البيت الابيض.

بايدن في خطواته التصعيدية ذهب بعيدا بوصفة الرئيس الروسي بوتين بالقاتل[1] وذلك على خلفية استهداف المعارضين الروس والذين كان اخرهم أليكسي نافالني الذي تعرض لمحاولة اغتيال[2] في اغسطس 2020 .

تلميحات بايدن التي قدمها لقناة «إيه.بي.سي نيوز» حول امكانية فرض المزيد من العقوبات الامريكية على موسكو في ضوء تقرير المخابرات الامريكية ووصفه الرئيس الروسي بالقاتل؛ علق عليه نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف بالقول إن موسكو تنظر بهدوء إلى تهديد واشنطن بفرض عقوبات جديدة بسبب «التدخل» المزعوم في انتخابات 2020 ؛ واصفا استنتاجات تقرير المخابرات الامريكية بأنها «عديمة الأساس» [3].

3 – تفاعلت نتائج الانتخابات الامريكية مع الاتهامات الجدية لروسيا بشن هجمات سبرانية على منشأت امريكية حيوية[4] ؛ وتهديد موسكو باجتياح اوكرانيا اذ اكد مدير وكالة المخابرات المركزية،الامريكية

(1)المصدر روسيا اليوم ؛ 17.03.2021 بايدن حول «التدخل الروسي» في الانتخابات: بوتين سيدفع الثمن
https://arabic.rt.com/world/1212532--%D8%AD%D9%/

(2) معراض روسي يبلغ ن العمر 44 عاما في 20 أغسطس 2020، وبينما كان نافالني يستقل طائرة من سيبيريا إلى موسكو، فقد وعيه واضطرت الطائرة للهبوط حيث نقل نافالني إلى مستشفى الطوارئ بمدينة أومسك الروسية ووضع بعدها على جهاز تنفس اصطناعي،لينقل بعدها الى برلين التي اعلنت عن تعرضة للتسميم بمادة «نوفيتشوك» الروسية الصنع المصدر سكاي نيوز https://www.skynewsarabia.com/world

(3) المصدر روسيا اليوم ؛ ريابكوف: روسيا تنظر بهدوء إلى التهديد بعقوبات أمريكية جديدة 17.03.2021 https://arabic.rt.com/world

(4) تعرضت وزارة الخزاة الأمريكية ووزارتي الأمن الداخلي والدفاع استهدفت خلال الهجوم و شركة «سولار ويندز أوريون» في تكساس؛ وكشفت شركة الأمن السيبراني التي استطاعت تحديد الاختراق الواسع لوكالات حكومية أمريكية، عن تضرّر خمسين مؤسسة «بشكل بالغ». شركة «فاير آي» للأمن السيبراني التي كشف الاختراق بينت اته بدأ الهجوم بـ«عملية تجريبية» في تشرين الأول/أكتوبر 2019 عند تعديل «التعليمات البرمجية غير الضارة». وقال ماندیا: «في وقت ما من شهر آذار/مارس،2020 قام المشغلون الذين يقفون خلف هذا الهجوم بوضع شفرة خبيثة في سلسلة التوريد، وقاموا بحقنها هناك وهذا هو الباب الخلفي الذي أثر على الجميع». وقال الرئيس التنفيذي لشركة «فاير آي» للأمن السيبراني، إنه في حين ظهرت علامات ضارة في شبكات 1800 منظمة، عانت 50 منها من أضرار جسيمة.
واضافت الشركة لقناة «سي بي أس نيوز» إن الهجوم، «كان متسقاً جداً» مع ما يعرفه المسؤولون الأمريكيون عن عمل وكالة الاستخبارات الروسية الخارجية «أس في أر».: « وقالت الشركة إنه في الهجوم على شركة «سولار ويندز أوريون» في تكساس، حدد جهاز الكومبيوتر في مصدر الاختراق أدلة عدة على أن الهجوم تم الإعداد له جيدا. وفي حين حمّل وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو روسيا المسؤولية عن الهجوم، كذل

وليام بيرنز، أن بوتين «يضع الجيش الروسي وأجهزة الأمن الروسية في مكان يتيح لهم التصرف بطريقة شاملة للغاية»[1] ؛ تهديدات قابلها ضغوط امريكية على دول الاتحاد الاوروبي والمانيا لتشديد العقوبات على موسكو.

4 – لجأت ادراة بايدن الى فرض مزيد من العقوبات على روسيا وبذل جهود مضاعفة لمحاصرتها عسكريا واقتصاديا لتجد روسيا نفسها امام ادارة اكثر تشددا في الملفات الاستراتيجية في اوكرانيا وبحر البلطيق.

5 – العامل الانتخابي الامريكي افضى الى تبني الادارة الامريكية سياسة جديدة تجاه روسيا والصين قوامها التغير الديموقراطي اذ اعلن عن عقد اول قمة للديموقراطية استثنت منها روسيا والصين[2] .

6 – العامل الانتخابي امتدت تداعياته خلال العام 2021 بقوة على السياسة الروسية في غرب اسيا وشمال افريقيا وعلى الازمات والصراعات المشتعلة في المنطقة لتشمل الملف النووي الايراني[3] والانسحاب من افغانستان[4] واتفاق اعادة الانتشار والانسحاب من العراق[5]؛ و غيرها من الازمات والصراعات غرب اسيا وشمال افريقيا و الساحل والصحراء بما فيها ليبيا ومالي ووادي النيل خصوص

فعل رؤساء لجان المخابرات في مجلسي الشيوخ والنواب.لكن الرئيس ترامب شكك من خلال تغريدتين في تورّط روسيا في الهجوم ولمّح إلى دور صيني.المصدر موقع بي بي سي الاخباري 21 تموز يوليو 2021

https://www.bbc.com/arabic

(1) أجهزة المخابرات الغربية وكذلك الأوكرانية تعتقد التهديد الوشيك لاوكرانيا سيبلغ ذروته في أوائل العام 2022.

بقول وزير الدفاع الأوكراني، أوليكسي ريزنيكوف «الوقت الأكثر ترجيحًا للوصول إلى الاستعداد للتصعيد سيكون نهاية شهر يناير/كانون الثاني».؛ اما المخابرات الأمريكية فاشارت إن ما يصل إلى 175 ألف جندي روسي يمكن أن يشاركوا في هذه التحركات التيتستهدف اوكرانيا في وقت مبكر من يناير/ كانون الثاني.وسادت المخاوف نفسها في أبريل/نيسان من هذا العام. ولكن في ذلك الوقت، قالت روسيا إن تحركات القوات في إطار تدريبات ثم انسحبت.وقبل مكالمة فيديو استمرت ساعتين بين بوتين والرئيس الأمريكي جو بايدن في 7 ديسمبر/كانون الأول، طلب خمسة زعماء غربيين من موسكو «تهدئة التوترات» المصدر بي بي سي (هل تستعد روسيا لغزو أوكرانيا؟بول كيربي) 8 ديسمبر ؛

https://www.bbc.com/arabic

(2) نظم الرئيس الأمريكي جو بايدن الخميس والجمعة 9 و10 ديسمبر 2021 «قمة من أجل الديمقراطية» تجمع، عبر الفيديو، ممثلين عن حوالي مئة دولة ومنظمة غير حكومية وشركات ومنظمات خيرية. وأثارت لائحة المدعوين توترا شديدا فقد نددت الصين وروسيا اللتان يعتبرهما بايدن أبرز «الدول السلطوية»، باستبعادهما، كما أغضبت دعوة تايوان بكين التي تعتبرها مقاطعة صينية حتى لو لم تكن تسيطر عليها؛ المصدر . فرانس 24 https://www.france24.com/ar7

(3) استؤنفت المفاوضات بين إيران ومجموعة 1+4 (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وروسيا والصين) إلى جانب مندوب الاتحاد الأوروبي بعد فوز الرئيس الامريكي بادينفي الانتخابات الرئاسية في فينا ،. وتشارك الولايات المتحدة في المفاوضات بشكل غير مباشر. وهي تهدف إلى إعادة إحياء الاتفاق النووي الإيراني، بعد تعطله إثر انسحاب الولايات المتحدة منه. قبل اعوام اربع اثناء رئاسة دونالد ترمب؛ وقد عقد حتى تاريخ كتابة التقرير 7 جولات تفاوضية .

(4)غادرت آخر رحلة جوية أمريكية في إطار إجراءات الإجلاء مطار حامد كرزاي الدولي في العاصمة كابل حوالي الساعة الثالثة والنصف عصرا بتوقيت نيويورك الشرقي في 31 أغسطس/ آب بموجب الاتفاق على الانسحاب النهائي من أفغانستان بين الإدارة الأمريكية وحركة طالبان. والذ كان انسحابا مفاجئا بعيد الانهيار الشريع لحكومة الرئيس اشرف غني وانهيار الجيش الافغاني ودخول حركة طالبان كابو ل يوم 15 من اغسطس اب 2021 :المصدر الفضائية الالمانية DW؛ https://www.dw.com/ar وفرانس 24 https://www.france24.com/ar7

(5) اتفق العراق والولايات المتحدة في البيان الختامي الصادر عن حكومتي البلدين مساء الاثنين 26 تموز يوليو 2021، لجولة الحوار الاستراتيجي الرابعة والأخيرة بينهما، على انسحاب جميع القوات الأمريكية المقاتلة من العراق بحلول نهاية العام الجاري 2021.واتفق الوفدان، بعد استكمال مباحثات الفرق الفنية الأخيرة، على أن العلاقة الأمنية بين البلدين «ستنتقل بالكامل إلى المشورة والتدريب والتعاون الاستخباري، ولن يكون هناك أي وجود لقوات قتالية أمريكية في العراق بحلول 31 ديسمبر/ كانون الأول 2021»، وفق البيان.وتزامن صدور البيان الختامي مع انتهاء مباحثات أجراها الكاظمي مع بايدن في البيت الأبيض.ومنذ 2014، تقود واشنطن تحالفا دوليا لمكافحة «داعش»، الذي استحوذ على ثلث مساحة العراق آنذاك، حيث ينتشر نحو 3000 جندي للتحالف، بينهم 2500 أمريكي.المصدر وكالة الاناضول التركية ؛ https://www.aa.com.tr/ar

افي ل ازمة سد النهضة الاثيوبي و الحكم الانتقالي في السودان والحرب الاهلية في اثيوبيا؛ وشرق المتوسط والخليج العربي ساحات واسعة استراتيجيا تضم العديد من الاقاليم والملفات والصراعات المتشابكة بشكل خلق مناخا متوترا وملئ بالفرص والتحديات للعملاقين روسيا وامريكا الىجانب العملاق الاقتصادي الصيني .

ب. التفاعلات غير المباشرة للمتغير الانتخابي الامريكي

فوز الرئيس الامريكي الديموقراطي جو بايدن بالرئاسة وخسارة دونالد ترمب الجمهوري منصب الرئاسة مثل محطة فارقة بالنسبة لروسيا الاتحادية في العام 2021 بتفاعله مع متغيرات ممتدة في الاثر الزمني منذ العام 2020؛ كان على راسها جائحة كورنا وانهيار اسعار النفط وملف العقوبات؛ متغيرات كان لها تفاعلات على الساحة المحلية الروسية وعلاقاتها الدولية والاقليمية في العام 2020 تطورت لاحقا لتتحول الى تحديات للعام 2021 ؛ و يمكن حصرها بالاتي:

1 – تحدي التعافي الاقتصادي اذ جاءت العقوبات[1] الامريكية في العام 2021 لتعيق جهود التعافي الاقتصادي والصحي الروسي؛ اذ فرضت ادراة الرئيس الامريكي جو بايدن ودولا الاتحاد الاوروبي مزيد من العقوبات على روسيا بحجة استهداف معارضين روس و التدخل في الانتخابات الرئاسية الامريكية الى جانب التصعيد على الحدود الروسية الاوكرانية[2].

2 – تحدي الاستقرار الاستراتيجي كاحد اهم التحديات التي تواجه القوى الدولية؛ ذلك ان متغيرات السياسية الامريكية الانتخابية المحلية افضت الى الانسحاب الامريكي من افغانستان وتوقيع اتفاق الانسحاب من العراق و اعادة الانتشار الامريكي في سوريا والعودة الى المفاوضات النووية مع ايران ؛ وتقديم الدعم القوي لحكومة لرئيس الاوكراني زيلنسيكي ؛ ففوز بايدن مثل مدخلا مهما في القضايا الاستراتيجية الاقليمية والدولية.

الازمات ومتغيرات السياسة الروسية 2021

تم حصر الازمات بالازمة الاوكرانية والسورية بسب تشابكها وترابطها مع عدد كبير من الملفات

(1) ضم شبه جزيرة القرم في مارس 2014 وتدخل روسيا في الصراع الدائر في أوكرانيا ، فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي (وبعض الدول الأوروبية الأخرى) ، كندا واليابان عقوبات على قطاعات المال والطاقة والدفاع في روسيا .(67) أدى ذلك إلى تراجع قيمة الروبل الروسي وأثار مخاوف من حدوث أزمة مالية روسية. ردت روسيا بفرض عقوبات على عدد من الدول، بما في ذلك فترة عام واحد من الحظر التام على واردات الغذاء من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. اعتبارًا من عام 2018 ، تشير التقديرات إلى أن العقوبات الغربية ربما تكون قد قلصت الاقتصاد الروسي بنسبة تصل إلى 6 %

(2) متغير العقوبات الامريكية اعلن وزير المالية الروسي أنطون سيلوانوف في تموز يوليو 2014 اعلن إن بلاده ستتكبد ما بين 130 و140 مليار دولار سنويا بسبب انخفاض أسعار النفط والعقوبات المالية الغربية؛ التي اعقبت ضم شبه جزيرة القرم للاتحاد الروسي ما يعني أنها ستخسر 7 % من ناتجها القومي.

والاطـراف الاقليمة والدولية ال ىجانب التركيز على العلاثة الروسية الصينية باعتباره انعكاس مباشر للازمات المتولدة عن العقوبات الامريكية والاوربية على اقتصادات البلدين وطموحاتها للتعافي الاقتصادي و النمو .

اولا : الازمة الاوكرانية

تحولت أوكرانيا إلى ملف امريكي محلي للضغط على روسيا؛ تم من خلاله حشد القارة الأوروبية خلف الإدارة الأمريكية ورؤيتها الاقتصادية والسياسية للعالم، فروسيا فشلت في تقديم رسائل إيجابية للقارة الأوروبية تحد من مخاوفها تجاه الخطر الروسي في وقت نجحت فيه الإدارة الأمريكية في إثارة هذه المخاوف واستثمارها لمحاصرة روسيا عبر اوروبا الشرقية وتفعيل حلف الناتو وكان من نتائج هذا التحول ما يلي.

1 – التهديد الجيوسياسي لروسيا

رغم ان دعم اوكرانيا تحول الى هدف استراتيجي لحلف للناتو وللولايات المتحدة الامريكية عبر توفير السلاح والدعم والتدريب فضلا عن المناورات وتكثيف الوجود العسكري لحلف الناتو في البحر الاسود؛ الا انه حمل أبعاد اقتصادية بالضغط على دول الاتحاد الأوروبي وعلى رأسها ألمانيا باقتاعها الانضمام لحملة العقوبات التي تقترحها الإدارة الأمريكية على روسيا بحجة ردعها عن أي إجراء يستهدف أوكرانيا.

فألمانيا وبعد لقاء (ريغا) عاصمة لاتفيا[1] أبدت مرونة وتقبل لوقف العمل بالناقل الجنوبي للغاز الروسي (نورد ستريم) في حال صعدت روسيا إجرءاتها على الحدود الاوكرانية.

القمة في العاصمة (ريغا) تحولت إلى استعراض قوة أمريكي بفرض قائمة طويلة من العقوبات المسنودة من دول الاتحاد الأوروبي على روسيا تفوق في خطورتها الدعوات لإعادة نشر الأسلحة النووية الأمريكية في بولندا[2]؛ سياسة الممكن أن تفوق آثارها المدمرة الشراكة الاستراتيجية المقترحة بين أوكرانيا وحلف الناتو.

---

(1) ينس ستولتنبيرغ الامين العام لحلف الناتو علق على التهديدات الروسية لاوكرانيا بالقول أن ذلك يدفع الناتو إلى أن يركز في «رؤيته الاستراتيجية» الجديدة على «الدفاع عن المنظومة والقيم الديمقراطية» عبر العالم، وكذلك «رفع قدراته العسكرية في وجه النظامين الاستبداديين»، في إشارة إلى روسيا والصين.وبدا وزراء خارجية الناتو مناقشة «الرؤية الاستراتيجية» الجديدة للحلف في العاصمة اللاتفية ريغا، 1ديسمبر 2021، على أن يتم تبني هذه الوثيقة رسميا من قبل قمة الناتو في مدريد في يونيو 2022. المصدر روسيا اليوم (الأمين العام للناتو يستخدم كلمة «النظام» في الإشارة إلى روسيا)https: //arabic. rt. com/world/A7/

(2) مشروع قانون تقدم به الحزب الحاكم الالماني للبنودستاغ البرلمان الالماني بعد فوز شولتز في كمستشار لالمانيا بسحب الاسلحة النووي قالامريك قمن المانياي امر دفع الادارة الامريكة لاقتراح اعادة نشرها في بولندا ما ادى الى تهديدات روسية بنشر صواريخ نووية في روسيا لابيضاء المخاذية للحدود البولندية الاوكرانية واللاتفية والروسية .

العقوبات الامريكية للرد على اي محاولات روسية لاجتياح اوكرانيا شملت إجراءات جديدة ضد أعضاء الدائرة المقربة من بوتين ومنتجي الطاقة الروس، وخيار محتمل بفصل روسيا عن نظام الدفع الدولي SWIFT الذي تستخدمه البنوك في جميع أنحاء العالم؛ ورقة لوح بها بايدن في قمة الاتصال المرئي التي جمعته بالرئيس الروسي بوتين في السابع من ديسمبر كانون الاول 2021 .

2 - التهديد الجيو. اقتصادي

الولايات المتحدة الأمريكية نجحت في تحويل التهديدات الجيوسياسية لروسيا إلى تهديدات جيو. اقتصادية بانضمام ألمانيا إلى تحالف الدول الراغبة بفرض عقوبات على روسيا؛ فإدارة الرئيس بايدن نجحت ومن خلال إشراكها دول الحلف بالمعلومات الاستخبارية المتوافرة لديها حول نوايا روسيا بغزو اوكرانيا من إقناع دول الاتحاد الأوروبي وعلى رأسها ألمانيا بوجود تهديدات روسية جدية باجتياح أوكرانيا.

تهديدات دعمتها حالة الاحتقان السياسي والأمني المتولد عن أزمة المهاجرين على الحدود البلاروسية - البولندية التي تستهدف الأراضي الألمانية الشريك التجاري الثاني لروسيا بعد الصين؛ علما أن التبادل التجاري بين البلدين تضاعف مرتين خلال الأشهر الست الأولى من العام 2021 عما كان عليه في العام 2020؛ فروسيا تعول كثيرا على ألمانيا لتحقيق التعافي الاقتصادي من جائحة كورونا والانهيار الكارثي لأسعار النفط العام الفائت؛ برفع ناتجها القومي من ترليون و400 مليار دولار إلى ترليون و600 مليار دولار مع توقعات بنسب نمو تصل إلى 3.2% خلال العام 2022 القادم.

3 - الحوار الاستراتيجي الامريكي الروسي

لم تنهِ القمة بين الرئيسين بوتين وبايدن المنعقدة عبر تقنية الاتصال يوم الثلاثاء 7 كانون أول (ديسمبر) الحالي التوتر بين روسيا ودول حلف الناتو وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية؛ فالأزمة وإن جاءت تحت عنوان الحشود الروسية على الحدود مع أوكرانيا إلا أنها تحولت إلى حشود اقتصادية أمريكية لمحاصرة روسيا؛ فالأزمة في جوهرها خليط من التحديات والأزمات الجيو - اقتصادية والجيوسياسية التي باتت تربط أوروبا ودول حلف الناتو بروسيا والصين من ورائها. الرئيس الروسي بوتين وبعد ساعتين من الحوار مع نظيره الأمريكي أعلن أن روسيا ستقدم للولايات المتحدة اقتراحاتها بشأن الأمن في غضون أسبوع؛ مقترحات تتعلق بالاستقرار الاستراتيجي والأمن السبراني؛ فالملفات العالقة بين البلدين تفوق أوكرانيا ومحيطها الجغرافي نحو أبعاد استراتيجية تمتد إلى الصين ووسط وغرب آسيا وإفريقيا والدائرة القطبية الشمالية؛ والفضاء السبراني والجو فضائي.

ثانيا: الشراكة الصينية الروسية

الضغوط الأمريكية على موسكو وبكين دفعت روسيا والصين لمزيد من التقارب الذي عبر عنه في قمة الاتصال المرئي بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس الصيني شي جين بينغ يوم أمس الأربعاء الموافق لـ 15 كانون أول (ديسمبر) من العام الحالي. بعد أسبوع من انعقاد القمة الروسية الأمريكية التي جمعت الرئيس الأمريكي بايدن بالروسي فلاديمير بوتين عبر تقنية الاتصال المرئي؛ جاءت قمة بوتين مع نظيره الصيني شي جين بينغ كرد عملي يستبق العقوبات التي هددت بها الإدارة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي روسيا في حال غزوها أوكرانيا؛ والصين في حال اجتياحها جزيرة تايوان بهدف ضمها للبر الصيني.

وكان من نتائج تفاعل متغيرات السياسة الروسية للعام 2021 مع متغير العلاقة الصينية الروسية الاتي :

1 – آلية (SWIFT) والمنظومة المالية المستقلة؛ جاء الرد العملي والاستباقي لكل من الصين وروسيا على الضغوط الأمريكية والأوروبية جاء سريعا على شكل إعلان صادر عن الكرملين؛ كشف عنه مساعد الرئيس الروسي يوري أوشاكوف)؛ أعلن فيه اتفاق الزعيمين (بوتين) و(شي جين) لإنشاء منظومة مالية مستقلة لا يمكن أن تتأثر بالدول الأخرى لخدمة العمليات التجارية بين البلدين المقدر لها أن تتجاوز الـ 200 مليار دولار.

الاتفاق جاء كخطوة استباقية للرد على التهديدات الأمريكية والأوروبية بعزل روسيا ماليا عبر حرمانها من آلية «سويفت» (SWIFT) وتوسيع نطاق العقوبات المفروضة على تجارة الديون السيادية الروسية في السوق الدولية في الآن ذاته.

لم تقتصر الرود الاستباقية على المنظومة المالية المقترحة إذ كشف أوشاكوف أن بوتين وشي جين أيدا مسألة زيادة حصة التعاملات بالعملات الوطنية في التسويات التجارية بين روسيا والصين؛ كما تبادلا وجهات النظر في مجال العملات الرقمية للبنوك المركزية.

2 – «نورد ستريم» وقوة سيبيريا؛ جاءت القمة الروسية الصينية للاتصال المرئي في 15 ديسمبر بعد يوم واحد من بيان قمة دول (G7)[1] للدول الصناعية الكبار التي كررت التحذيرات والتهديدات لموسكو؛ والتي انضمت إليها برلين مجددا ولكن برسالة أكثر وضوحا بعد أن حذرت من إمكانية وقف العمل بأنبوب غاز نورد ستريم 2 في حال تصعيد موسكو إجراءاتها ضد كييف؛ جاء ذلك على لسان المستشار الألماني الجديد (أولاف شولتز) أثناء زيارته بولندا الأحد 12 كانون أول (ديسمبر) الحالي. تحذيرات وضغوط دفعت الزعيمين الروسي والصيني لمناقشة مشروع أنبوب (قوة سيبريا) المتوقع ان

(1) أصدر وزراء خارجية مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى تحذيراً إلى روسيا، متعهدين موسكو بعواقب وخيمة إذا هاجمت أوكرانيا، وهي خطوة يُخشى منها، بسبب الحشد الضخم للقوات الروسية بالقرب من حدود البلاد. وذلك في مدينة ليفربول البريطانية يوم 12 ديسمبر كانون اول 2021

يصل حجم صادرات الغاز الروسي عبره للصين(50 مليارمترمكعب) في العام؛ فالأنبوب يمثل سوقا بديلا لروسيا في حال إغلاق نورد ستريم 2 موفرا ومصدرا للطاقة بالنسبة للصين في حال فرض عليها عقوبات من جهة اخرى؛ فالبلدان تعدان خططا مستقبلية للتعامل مع الضغوط الغربية.

ثالثا : الازمة السورية

تعاظمت الشكوك بامكانية تكرار مشاهد انسحاب الولايات المتحدةالامريكية من افغاستان في سوريا ؛ الامر الذيي سعت امريكا لتداركه من خلال التاكيد على حضورها العسكري شرق الفرات واستمرار تقديمها الدعم لقوات سوريا الديموقراطية (قسد) والحفاظ على قاعدتها في (التنف) بالقرب من المثلث الحدودي الاردني السوري العراقي ؛ لذلك اسهمت مخرجات السياسية الامركية المحلية الانتخابية والانسحاب من افغانستان في رفع سقف المساومات الامريكة الروسية في سوريا وجاءت نتائج هذا التحول كما يلي.

1 – اشعلت متغيرات السياسة الامريكية عقب فوز بايدن والانسحاب من افغانستان وتوقيع اتفاق الانسحاب الامريكي من العراق نهاية العام 2021 الشكوك بامكانية انسحاب واشنطن المفاجئ من سوريا ؛ فالحرج الأمريكي تعاظم بشكل كثفت الادارة الامريكية جهودها لتحسين وتجويد الأوراق التفاوضية وزرع الثقة لدى حلفائها بالمنطقة بالحفظ على قوات على الارض السورية، بل وعمدت الخارجية الأمريكية للاستعانة بموقع التواصل الاجتماعي تويتر لنقل رسائل طمانة للحلفاء في سوريا ومن ضمنهم الاكراد، إذ أشار حساب السفارة الأمريكية في عمّان[1] عبر تغريدة لاجتماع عُقد في 21 كانون الأول/ ديسمبر مع سوريين اعتقلهم نظام الأسد وعذبهم، شدد فيه (داس إيثان غولدريتش) على التزام الولايات المتحدة بالسعي لتحقيق العدالة والمساءلة عن فظائع النظام. مضيفا؛ بدون المساءلة، لا يمكن أن يكون هناك سلام مستقر ودائم في سوريا؛ وهي تغريدة لا يمكن القول إنها قادرة على منافسة أستانا 17 .

2 – تصريحات المبعوث الأمريكي السابق للملف السوري والتحالف الدولي ضد «داعش» جيمس جيفري في حديث لصحيفة (الشرق الأوسط) يوم الأربعاء الموافق 22 كانون أول (ديسمبر) 2021 كشفت عن تعاظم التجاذبات والمساومات الامريكية الروسية في سوريا بتاثير من التحولات الاستراتجية والمحلية في السياسة الامريكية اذ قال جيفري: «إن أمريكا في موقف أقوى حالياً للتفاوض مع روسيا حول سوريا، لأسباب كثيرة بينها أن جميع أدوات الضغط

(1) https://twitter.com/usembassyjordan/status/1473583099883790341?s=24

لا تـزال مـوجـودة فـي أيـدي إدارة الرئيس جـو بـايـدن، وأن روسـيـا غـارقـة فـي المستنقع السـوري». في مقابل تصريحات المسؤول السابق جيمس جيفري قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف لقناة (روسيا اليوم): الأمريكيون سيخرجون من سوريا وعلى الأكراد اتخاذ موقف مبدئي بشأن الحوار مع دمشق؛ موضحا ذلك بالقول «يجب الإدراك أن الأمريكيين في نهاية المطاف سينسحبون، وهم يواجهون هناك حاليا مشاكل أكثر (من الفوائد)، بما في ذلك مخيم الركبان ومنطقة بعرض 55 كلم حول قاعدة التنف، حيث يحاولون فرض قواعدهم لكنهم عاجزون على أرض الواقع عن ضمان استمرارية عمل هذه الهياكل»[1].

تطورات ادخلت الازمة السورية في عهد الرئيس الامريكي جو بايدن وجائحة كورنا في دائرة المساومات السياسية والاستراتيجبة الامريكية الروسية مجددا لكن دون افق سياسي حقيقي للحل في سوريا.

3 – ارتفاع مستوى السيولة في التحالفات داخل سوريا بشكل فتح الباب للأكراد والأتراك والعرب التنقل بين المعسكرات المتنافسة بسهولة ويسر؛ وساعد على ذلك غياب الاستراتيجية الأمريكية وغموضها فضلا عن تقلبها وبعدها عن الاستدامة.

سيولة كشفها وزير الخارجية لافروف في لقائه مع قناة روسيا اليوم بإشارته إلى أن رهان القوى الكردية وعلى رأسها حزب «الاتحاد الديمقراطي» و«مجلس سوريا الديمقراطية» على أمريكا خاسر؛ وهي أحزاب كردية انفصالية متحالفة مع الولايات المتحدة؛ تعول عليها الإدارة الأمريكية لفرض رؤيتها لمستقبل سوريا من خلال إدماجها في العملية السياسية.

قوى كردية عمدت بحسب لافروف التقرب من روسيا بعد إعلان الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب نيته الانسحاب؛ إلا أنهم تراجعوا في أعقاب إعلان الرئيس الأمريكي بايدن نيته إبقاء القوات الأمريكية شمال سوريا وشرق الفرات.

4 – غموض أمريكي بناء ووضوح روسي محرج؛ في مقابل الغموض وانعدام اليقين الأمريكي ظهر لافروف أكثر ثقة ووضوحا من المسؤول الأمريكي السابق بل والحالي إيثان غولدريتش؛ إذ جاء متزامنا مع نشر البيان الختامي لاجتماع (أستانا 17) في العاصمة الكازاخية (نور سلطانوف) وبحضور الأردن ولبنان والعراق؛ إذ أكدت كل من إيران وتركيا وروسيا على وحدة الأراضي السورية وضرورة مواجهة النزعات الانفصالية للأكراد وإدانة الهجمات الجوية الإسرائيلية على الأراضي السورية في الآن ذاته. الدول الثلاث (روسيا وإيران وتركيا) أظهرت قدرا كبيرا من التفاهم والتقارب في الملف السوري في مقابل حالة من التيه والضياع تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها وشركاؤها في المنطقة؛

(1) المصدر روسيا اليوم 22ديسمبر2021

بعد أن أدخلت كافة المبادرات والسياسات المعلنة في مأزق حقيقي حول النوايا الأمريكية وعلى رأسها المبادرة الأردنية الإعمار مقابل الاستقرار وإخراج القوى الأجنبية؛ ومبادرات الإمارات للتطبيع مع النظام السوري.

5 – جهود موسكو وواشنطن لترتيب أوراقهما في سورياواجهت الفشل بعد قمة جنيف يونيو حزيران ؛ فبعد أن تعاملت الولايات المتحدة إيجابا مع المبادرة الأردنية للتطبيع مع النظام السوري؛ عادت لتكبح جماح الدول المندفعة لتطوير العلاقات الاقتصادية من بوابة إعادة الإعمار لعدم ثقتها بفاعلية الاستراتيجية المتبعة ومحدودية تأثيرها على النظام السوري والوجود الإيراني.

النتائج و التوقعات

اولا : المتغير الاقتصادي؛ بلغ الناتج القومي الاجمالي الروسي في العام 2013 (2 ترليون و290) مليار دولار ليعود وينخفض الى ترليون و280 مليار دولار في العام 2016؛ اي بعد عامين من فرض الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي عقوبات على روسيا بعيد ضمها لشبة جزيرة القرم في اذار من العام 2014.

تمكن الاقتصاد الروسي من تجاوز الضغوط ليعود ويصعد بالغا الذروة في العام 2018 بناتج قدر بترليون و690 مليار دولار ؛ لكنه عاد ليهبط في العام 2020 بسبب جائحة كورونا الى ترليون و483 مليار دولار.

اشتدت الضغوط على الاقتصاد الروسي في اعقاب انهيار اسعار النفط وتفشي وباء كورونا المستجد تجلى في انخفاض الناتج القومي الاجمالي من 2 % في العام 2019 الى سالب 3 % في العام 2020 ؛ ليعود لبرتفع مرة اخرى الى 3.20 % في العام 2021 ويتوقع ان يبلغ 3.20 % للعام 2022 مع توقعات بان ينخفض الى 2.3 % العام 2023[1] .

التوقعات

حالة التذبذب القوية في الاقتصاد الروسي تعكس تاثير المتغيرات المتسارعة وغير المستقرة ممثلة في وباء كوفيد 19 وانهيار اسعار النفط و العقوبات الامريكية الاوروبية على روسيا ؛ غير ان تجديد العقوبات الامريكية فاقم حالة انعدام اليقين الاقتصادي لروسيا في العام 2021 وللعام المقبل 2022 فالعقوبات الامريكية من الممكن ان تقف عائق امام جهود التعافي الاقتصاي الروسي من جائحة كورونا وانهيار اسعار النفط للعام 2021.

(1) البنك الدولي دليل البيانات ؛ https://data.albankaldawli.org/country/RU

ثانيا : المتغير السياسي

حذر نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف من ان بلاده ستعمل على توسيع حدود نشاطها وتحالفاتها ردا على توسيع الناتو حدودة ونشاطاته مقتربا من الحدود الروسية . المسؤول الروسي الذي (يمثل موسكو في المفاوضات بخصوص الاستقرار الاستراتيجي مع الولايات المتحدة) صرح لوكالة انترفاكس السبت 18 ديسمبر بالقول : «انطلاقا من المنطق نفسه الذي يتبعه الناتو، سنراعي أمننا بأنفسنا وسنشرع عاجلا أم آجلا أيضا في توسيع حدود المسموح به بالنسبة لنا» ؛ لم يوضح الحدود و الاتجاهات التي ستتوسع فيها روسيا تحالفاتها وحدودها العسكرية والاستراتيجية.

وفي ضوء ذلك فان العامل الانتخابي الامريكي والضغوط الامريكية لفرض عقوبات وحصار سياسي وعسكري على روسيا ترك اثار واضحة في العديد من الملفات ورسم سيناريوهات سياسية يمكن حصرها في الاتي :

أ. **الازمة الاوكرانية** ؛ لم تنهِ قمة الاتصال المرئية بين الرئيس الروسي بوتن والامريكي بايدن 7 ديسمبر كانون اول 2021 التوتر بين روسيا وأمريكا في اوكرانيا وشرق اوروبا والبلطيق ولم تعد بالمشهد الى المسار الاستراتيجي الذي تم رسمة في قمة جنيف يونيو حزيران 2021 بين الرئيسين باستئناف الحوار لتحقيق الاستقرار الاستراتيجي والتعاون في مجال الامن السبراني والملفات الكبرى وعلى راسها توسيع حلف الناتو.

التوقعات

1 – الازمة الاوكرانية لم تجبر روسيا على سحب قواتها من الحدود الأوكرانية؛ لكنها رسمت حدودا جديدة للمواجهة؛ إذ رفعت الكلف على روسيا من ناحية جيو ـ اقتصادية؛ بتحويلها التهديدات الجوسياسية إلى تهديدات جيو ـ اقتصادية أمريكية لموسكو ابرز ما فيها تشديد العقوبات على موسكو.

2 – ارتفاع الكلف الاقتصادية ستدفع روسيا للبحث عن أوراق جديدة للتفاوض مع أمريكا، ما يعني أن هناك ساحات قابلة للاشتعال في المرحلة المقبلة تمتد من وسط آسيا وغربها إلى شبه الجزيرة الكورية وتايوان إلى الفضاء السبراني والجوفضائي؛ فروسيا لن ترفع الراية البيضاء ما يعني أن العالم على موعد مع جولة جديدة من التصعيد إن لم تكن في البحر الأسود والبلطيق فستكون في غرب آسيا وإفريقيا والباسفيك.

ب . **الصين وروسيا** ؛ الضغوط الأمريكية والأوروبية على كل من بكين وموسكو قربت البلدين إلى مستوى يتجاوز الشراكة الاستراتيجية ليقترب من مستوى التحالف السياسي والأمني والاقتصادي الاستراتيجي؛ تقارب توج خلال القمة المرئية بين بوتين و الرئيس الصيني شي جين بينغ يوم الأربعاء15 ديسمبر كانون اول 2021 تقارب لم ترسمه حدود سياسية واقتصادية ضيقة؛ إذ امتد إلى كافة الملفات

والمجالات التي تربط البلدين سواء الأمنية؛ اذ تعاظم التعاون الامني الروسي الصيني باطلاق مناورات بحري ودرويات مشتركة في الباسفيك ؛ وسياسيا ؛كإعلان بكين تضامنها مع موسكو في ملف الضمانات المكتوبة التي تطلبها موسكو من واشنطن .

ضمانات تتعهد فيه واشنطن الامتناع عن توسيع حلف الناتو شرقا و نشر منظومات صاروخية بالقرب من حدود روسيا؛ واقتصادية بتوثيق التعاون الاقتصادي والتجاري بينالصين وروسيا ليقارب الـ 200 مليار دولار وانشاء الية مالية مستقلة تعزز من مكانة الروبل الروسي واليوان الصيني؛ و رياضية بإعلان بوتين مشاركته في احتفالات افتتاح الأولمبياد الشتوي في بكين الذي أعلنت كل من واشنطن ولندن مقاطعته بحجة إنتهاك حقوق الإنسان.

التوقعات

1 – يتوقع ان تتحول الخطوات الاستباقية الروسية الصينية في الرد على واشنطن وحلفائها إلى إجراءات تراكمية تقربها من التحالف الاستراتيجي؛ الذي ينزع نحو التنسيق في الملفات الكبرى بين البلدين وعلى راسها اوكرانيا جزيرة تايون الى جانب الملفات الاقتصادية.

2 – يتوقع ان ترتفع فاتورة العقوبات والتحديات التي تفرضها امريكا وحلفائها في الناتو على الصين وروسيا برفع مستوى التعاون بين بكين وموسكو.

3 – يتوقع ان ترتفع كلف التصعيد الامريكي الاقتصادي والسياسي والامني على كل من بكين و موسكو؛ لتشمل ملفات الطاقة والامن في المحيط الهادي و الهندي الى جانب منطقة الخليج العربي ووسط اسيا.

4 – يتوقع ان يرتفع مستوى التنسيق الصيني الروسي في الملف النووي الايراني؛ اذ ستتحول ايران تقطة ارتكاز اساسية للصين وروسيا لمواجهة النفوذ الامريكي.

5 – يتوقع ان يرتفع مستوى التسيق بين الصين وروسيا في الملف الافغاني على حساب التنسيق مع الولايات المتحدة الامريكية خصوصا بعد رفض روسي السماح لامريكا استخدام قواعدها في طاجيكستان واوزبكستان لمراقبة الساحة الافغانية.

6 – يتوقع ان يشجع التقارب الصيني الروسي عدد من دول الاقليم وعل ىراسها تركيا وايران والسعودية لتعزيز تعاونها مع موسكو وبكين في العام 2022 لمواجهة الرئيس الديموقراطي بايدن ومواجهة التحديات الاقتصادية والامنية وخصوصا في مجال الطاقة واحتواء ايران في الان ذاته خصوصا بعد تراجع الثقة بالسياسة الامريكية في المنطقة.

7 – يتوقع ان تمرر الولايات المتحدة ودول حلف الناتو مسودتي اتفاقيتين اقترحت موسكو على

الولايات المتحدة وحلف الناتو إبرامهما معها بخصوص مبادرة «الضمانات الأمنية» التي طرحها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين؛ على امل خفض التصعيد الاقليمي والتوتر الاستراتيجي والحد من التقارب الروسي الصيني وهي مقايضة تامل امريكيا ان يكون لها الاثر في الملف الايراني والافغاني.

3 - الازمة السورية

أمريكا تجاذبتها مصالح حلفائها في الكيان الإسرائيلي وتركيا وشركائها في السعودية والأردن والأكراد في الآن ذاته؛ فأمريكا ليست أفضل حالا من روسيا وترى في الغموض البناء استراتيجية ناجحة لتجاوز التضارب في مصالح شركائها وحلفائها.

التوقعات

1 – يتوقع ان تقابل سياسة الغموض الأمريكي بسياسة الوضوح الروسي، فالبيان الختامي لاجتماع أستانا 17 أكد على أن روسيا تراعي مصالح تركيا وترفض الغارات الإسرائيلية باعتبارها تهديدا لوقف إطلاق النار واستدامة الهدن؛ وهو أحد الأهداف التي أعلن عنها نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى، إيثان غولدريتش إلى جانب هزيمة «داعش» وزيادة تدفق المساعدات إلى سوريا.

2 – يتوقع ان تواصل روسيا جهودها لتجريد أمريكا من الورقة الكردية من خلال التأكيد على حتمية الانسحاب الأمريكي واستدامة الحضور العسكري الروسي في سوريا؛ فموسكو أقدر على توفير الضمانات للأطراف كافة ومن ضمنهم الأتراك والأردنيين.

3 – يتوقع ان يتواصل التراجع و الثقة بالادارة الامريكية عقب انسحابها من افغانستان واستعداداتها لتخفيض حضورها العسكري في العراق ومضيها في المفاوضات النووية مع طهران وهي ملفات متشابكة مع ملف الازمة السورية بقوة .

4 – يتوقع ان يتعاظم الاهتمام الروسي بالملفات الاقليمبة وعلى راسها الملف الفلسطيني سواء المصالحة والصراع بين حركة حماس والاحتلال الاسرائيلي بتاثير من الحضور الروسي في سوريا.

5 – لايتوقع ان تتخلى موسكو عن شراكتها مع ايران في سوريا فظل التوترات في الملف الاوكراني؛ والضغوط الاقتصادية والطاقوية الامريكية على روسيا.

6 – يتوقع ان تعزز روسيا حضورها شرق المتوسط وغربه عبر تعزيز قواعدها في سوريا والحفاظ على وجودها في ليبيا ومالي وافريقيا الوسطى ؛ لتعزيز دوره السياسي وقدرته على التاثير في الخيارات الجيو–اقتصادية لدلو المنطقة وخصوص في مجال الطاقة وتصديرها.

التوصيات

1 – يوصى بالانفتاح على الرؤية الروسية في الملف السوري والاستعانة بالتقارب التركي الروسي لخفض التصعيد و ادماج القوى الثورية والحية في العملية السياسة؛ فروسيا لن تغادر سوريا ومعنية بالاستقرار الداخلي في حين ان الولايات المتحدة غير معنية باستقرارها او خفض كلف الصراع فيها على الاطراف الاقليمية والسو رية المحلية .

2 – يوصى بمزيد من الانفتاح للقوى الحية في ليبيا على روسيا باعتبارها فاعلا اساسيا ومؤثرا يملك مصالح باتت اكثر عمقا واستراتيجية غرب المتوسط فالحل في ليبيا يتطلب حوار مع روسيا .

3 – يوصى بتعزيز العلاقة بين المقاومة الفلسطينية وروسيا لكسر الاحتكار الامريكي للملف الفلسطيني.

4 – يوصى بان تعمل تركيا على الانفتاح على الشراكة والحورا الاستراتيجي الصين الروسي باعتباره مفتاحا للتوازن الدولي فايران باتت قادرة على توظيف هذا التقارب في خدمة مشروعها الجيوسياسي في حين تستطيع تركيا توظيفه في مشروعها الجيوسياسي والثقافي الممتد نحو المنطقة العربية واسيا الوسطى.

الصين.. التوقعات والواقع

د. محمد مكرم بلعاوي

رئيس منتدى آسيا والشرق الأوسط - تركيا

أ.توفيق حميد

مساعد باحث - منتدى آسيا والشرق الأوسط

تركيا

الملخص

تنظر الولايات المتحدة إلى الصين باعتبارها منافس استراتيجي قادر على الجمع بين قوتها الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية، لتشكيل تحد لهيمنتها على النظام العالمي، في ظل وضوح متزايد في طموحاتها، وهدفها المتمثل بجعل الصين قوى عظمى والوصول إلى العالمية وإعادة تشكيل النظام الدولي بشكل يخدم استراتيجتها ومصالحها.

شهد عام 2021م، الكثير من التجاذبات السياسية والاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين، خاصة في قضية بحر الصين الجنوبي وتايوان، في وقت عززت بكين من علاقاتها الخارجية وأدركت أن الاكتفاء بالاستثمار والاقتصاد ليس كاف للدفاع عن مصالحها، فبدأت الاعتماد على سياسة مبادرة ومبادئة، لتوفير بيئة آمنة ومستقرة لمشاريعها وتصوراتها ومصالحها، بالإضافة لتطوير قوة عسكرية لتحقيق ذلك، ومحاولة تقليل الفجوة بينها وبين الولايات المتحدة والدول الحليفة لها، وتعزيز قوتها النووية والتكنولوجية وفي مجال الحروب الذكية.

في المقابل، عملت إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن خلال عام 2021م، على محاولة تشكيل تحالفات لمواجهة خطط الصين الاستراتيجية ورفعت من حدة خطابها وتهديداتها في عدة ملفات متعلقة بالصين، ودشنت مبادرة أمنية ثلاثية تحت مسمى «أوكوس» (AUKUS)»، بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، بهدف تعميق التعاون الدبلوماسي والأمني والدفاعي في منطقة المحيطين الهندي والهادي، والعمل على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، في إشارة غير صريحة إلى الصين.

على الجانب الاقتصادي، استطاعت الصين التعافي من أثار جائحة كورونا الاقتصادية وتحقيق بعض التقدم خلال العام، رغم الصعوبات الناجمة عن استمرار الجائحة، والصعوبات الأخرى خاصة أزمة نقص أشباه الموصلات، وأزمة قطاع البناء، ومشاكل إمدادات الكهرباء خلال عام 2021م، وحققت أرقامًا تدعم خطواتها لتعزيز قيمة اليوان.

أولت الصين اهتمامًا لتعزيز العلاقات مع الشرق الأوسط باعتباره مصدر الطاقة الأول ووجهة لرأس المال والعمال الصينيين، ومنطقة مهمة لمبادرتها الرئيسية مبادرة «الحزام والطريق»، وسوق تجاري، لازياد مصالحها الاقتصادية في المنطقة مع نمو اقتصادها، وبالتزامن مع ذلك استمثرت جائحة لكورونا لتعزيز علاقاتها مع الدول الأوروبية على مبدأ تبادل المنافع، وتعزيز الشراكة الاقتصادية والاستراتيجية معها، مستفيدة من استياء بعض الدول الأوروبية من طريقة إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، والرئيس الحالي جو بايدن لطبيعة العلاقة مع القارة الأوروبية.

مقدمة

احتفلت جمهورية الصين الشعبية، في شهر يوليو الماضي، بالذكرى المئوية لتأسيس الحزب الشيوعي الصيني الحاكم، بالتزامن مع إعلان زعيم الحزب والرئيس الصيني، شي جين بينغ، أن الأمة الصينية «تتقدم بزخم لا يمكن إيقافه نحو تحقيق هدف تجديد الشباب الوطني»، وتسير نحو الهدف المئوي الثاني المتمثل في بناء الصين لتصبح دولة اشتراكية حديثة في جميع المجالات، وتصبح من مهندسي العولمة الحديثة، لتضمن في النهاية حصول جمهورية الصين الشعبية مقعد على «طاولة الكبار»، ذلك الهدف الذي ظل الحزب الشيوعي وفيًا له على الرغم من التغييرات المتتالية في قيادته.[1]

ومع احتفالاتها المئوية، تكرر في الأونة الأخيرة ذكر الصين، في التقارير والتوقعات السياسية والاقتصادية والدولية، باعتبارها قوة صاعدة ومنافسة للهيمنة الأمريكية والغربية على العالم، وينظر إليها البعض بعين الريبة بينما ينظر البعض بعين المخلص الذي سيحدث توازنًا دوليًا وينافس الهيمنة الغربية الاستعمارية، ويكسر احتكار واشنطن على السياسة الدولية، وخاصة في الشرق الأوسط.

ويمكن ملاحظة زيادة اهتمام الصين بلعب دور في القضايا الدولية، والتحرك من منطلق المبادرة للعب دور في عدد من القضايا الاستراتيجية، ونسج علاقات مع دول الجوار والدول الأوروبية والشرق الأوسط، والدخول كمنافس للولايات المتحدة في تلك المناطق، والتي تجلت في تصريحات وزير خارجيتها وانغ يي، خلال زيارته الأخيرة للشرق الأوسط، التي تحدّث خلالها عن تطلع بلاده للعب دور أكبر في المنطقة الغنية بمصادر الطاقة.[2]

وتعد منطقة الشرق الأوسط منطقة حساسة بالنسبة لبكين، إذ تعتبر مسألة الطاقة والنفط من الأمور الإستراتيجية التي تسعى إلى الحصول عليها من خلال المنطقة لاستكمال وتحقيق عملية التحديث الداخلي لها، بعد أن أصبحت ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة، وبذلت جهودًا كبيرة لتنويع وارداتها النفطية، لكن الشرق الأوسط يبقى المنطقة الأولى لتوفيرها في المستقبل.

واستغلت الصين جائحة كورونا، لتحسين صورتها أمام العالم وللترويج لتجربتها في الحكم، حيث أبدت مرونة عالية وسرعة في الاستجابة والتصدي للفيروس، وقدرة على مساعدة الدول الأخرى ونقل الخبرات والتجارب والمعدات لهم، في وقت كان يشهد العالم تخبطًا وانقسامًا حول التعامل مع الجائحة.

وسنحاول خلال هذه الورقة تقديم صورة واضحة عن الصعود الصيني وتوقع مآلاته وحقيقته، وتشخيص ورصد أهم المتغيرات على الصعد المختلفة خلال عام 2021م.

(1) Africa China Review، 100 years of CPC: From subjugation to rejuvenation، July 1، 2021: https://bit.ly/3HJ5PMu

(2) RAND Corporation، 2016، الصين في الشرق الأوسط: التين الحذر: https://bit.ly/2RhP4C3

التشخيص السياسي

شهد العالم منذ بداية تسعينات القرن الماضي، مجموعة من التحولات بدأت بتفكك الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، واندلاع حرب الخليج الثانية، وسعت الولايات المتحدة إلى استثمار حالة الفراغ الاستراتيجي التي خلفتها تداعيات رحيل الاتحاد السوفيتي، بعد نصف قرن من الاستقطاب الثنائي، الذي نتج عنه الكثير من الأزمات والنزاعات العسكرية والاقتصادية والسياسية، لتعزيز مكانتها الدولية وهيمنتها.

ومع مطلع القرن الحادي والعشرين، شهد النظام العالمي تحولات في ميزان القوى الدولية، وصعود قوى دولية جديدة تنافس الولايات المتحدة على المكانة الدولية، بعد فشل الأخيرة في التعامل مع عدة ملفات دولية منها، حربها في أفغانستان والعراق، ومن تلك الدول وأكثرها بروزًا هي الصين، الذي تجلى أكثر مشاهد صعودها بروزًا في الجانب الاقتصادي، وخاصة مبادرة «الحزام والطريق» الاستراتيجية، القائمة على آثار طريق الحرير التاريخي، والهادفة إلى ربط الصين بالعالم عبر استثمار مليارات الدولارات في البنى التحتية على طول طريق الحرير الذي يتضمن مشاريع برية وبحرية ضخمة تربطها بالقارة الأوروبية، ليكون أكبر مشروع بنية تحتية في تاريخ البشرية.[1]

وتُعدّ المبادرة التي أطلقها الرئيس الصيني، شي جينبيغ، عام 2013م، أهم رافعة للمصالح الخارجية الصينية ومدار كثير من سياساتها الخارجية، وواحدة من أهم الخطط التنموية والاستراتيجية وأكثرها كلفة وتعقيداً، وتحاول بكين من خلالها تحسين وضعها الجيوستراتيجي، وبناء الثقة إقليميًّا مع دول الجوار، وعالميًّا مع القوى الكبرى، لكنها في نفس الوقت تواجه الكثير التحديات، من أبرزها المشاكل الحدوديّة، سواء البرية أو البحرية، والتي تصل أحياناً إلى حد الأزمات والنزاعات، كما هو الحال مع الهند برًّا أو في بحري الصين الشرقي والجنوبي، وهو الأمر الذي تستغله الولايات المتحدة لمحاولة الحد من النفوذ الصيني.[2]

ذلك الصعود أدى إلى تغيرات في طبيعة العلاقات مع القوى الرئيسة، وفي مقدمتها العلاقات مع الولايات المتحدة، حيث حدث تغير في الخطاب العام لواشنطن تجاه بكين، وأصبحت تتعامل معها بشكل أكثر ندية، وصارت العلاقة تأخذ شكل الصراع والتعاون الحذر، في ظل امتلاك كل طرف عناصر القوة، خاصة أن الولايات المتحدة لاحظت أن إنفاقها الضخم على التسليح خلال الحرب الباردة أعطى الصين فرصة كي تتوسع في المساحة الاقتصادية التي تركتها واشنطن فارغة، وظهور بكين كقوة اقتصادية واستراتيجية ضخمة تتطور بخطوات نحو قمة النفوذ في العالم، وأدى إلى تشوه الاقتصاد وتراجع مستوى الرفاه ونسبة النمو للدخل القومي الأمريكي، وهو ما يذكّرها بوضعها قبيل الحرب

(1) «الحزام والطريق».. كيف وضعت أميركا مصير أهم مشروع صيني بيد طالبان؟، الجزيرة، 17 أغسطس 2021: https://bit.ly/3Dmm2Et
(2) BBC، اشتباكات الصين والهند: مواجهات جديدة على الحدود وتقارير عن إصابات من الجانبين، يناير 2021: https://bbc.in/3ciVRDi

العالمية الأولى، حيث كانت بريطانيا القوة الأولى عسكريًا والولايات المتحدة الأولى اقتصاديًا وسرعان ما خسرت بريطانيا دورها لتحل محلها أمريكا وهو ما تخشى أن يتكرر معها وهي ترى الصين تتطور لتكون القوة الاقتصادية الأكبر على مستوى العالم.[1]

فالولايات المتحدة التي ترى أن قيادتها للعالم أمر مستحق لأسباب أخلاقية واقتصادية وعسكرية بوصفها القوة العظمى الوحيدة في العالم، تريد الاحتفاظ بالهيمنة على النظام الدولي، بينما الصين بثقلها الديموغرافي والاقتصادي والسياسي والعسكري المتزايد، تعمل من أجل الوصول لقمة النظام الدولي خلال منتصف هذا القرن.[2]

اكبت الصين صعودها الاقتصادي وطموحاتها الاستراتيجية عبر المرحلة السابقة، نهج تعزيز العلاقة مع دول الجوار من منطق المنفعة المتبادلة، وهي السياسة التي ما زالت مستمرة فيها حتى الأن، والتي يرافقها في ذات الوقت حذر تقليدي من قبل تلك الدول من تغول صيني محتمل والشك من طموحاتها، مثلما يحدث مع إندونيسيا والفلبين حول قضية بحر الصين الجنوبي، الذي تنظر إليه بكين، كجزء لا يتجزء من الأرض الصينية وبالتالي فمن حقها الاستفادة من ثرواته الطبيعية، خاصة أنه منطقة ضحلة نسبيًا ويسهل التنقيب فيها عن الثروات كالنفط والغاز، الذي يعتقد وجوده بكميات كبيرة، بالإضافة إلى أنه يحيط بحوالي ثماني دول وهو الطريق الرئيس للتجارة الدولية للمنطقة.

تدرك الولايات المتحدة أهمية المنطقة، وتحاول منع بسط الصين لنفوذها على بحر الصين الجنوبي، تشاركها في ذلك اليابان وأستراليا، حيث تحاول واشنطن دعمهما للوقوف متماسكة أمام بكين كي لا تسيطر على المنطقة بأسرها، وتعمل على تعطيل المشروع الصيني من خلال خلخلة الاستقرار في المنطقة وتشجيع قيام أنظمة حكم غير موالية للصين على طول خط الحرير البحري، والذي سيمنع بنظرها التطور الاقتصادي الصيني السريع وتحد من تطلعاتها واحتمالية وصولها إلى التأثير في السياسة العالمية، بالإضافة إلى استغلال حالة الشك من بعض دول الإقليم من طموحات الصين لاستمالة تلك إلى جانبها في مواجهة الخطط الصينية، بالتزامن مع استعراض قوتها العسكرية في المنطقة.[3]

حاولت واشنطن في خلال عام 2021م، حشد (تحالف كواد) لمواجهة التهديدات الصينية، حيث افتتح الرئيس الأمريكي جو بايدن قمة رباعية «كواد» (QUAD) بهدف «خلق توازن قوى في آسيا»، بحضور رئيس الوزراء الهندي نارندرا مودي، ورئيس الوزراء الأسترالي سكوت موريسون، ورئيس الوزراء الياباني سوجا يوشيهيد، وهي القمة الأولى التي يشارك فيها قادة الولايات المتحدة والهند وإستراليا واليابان مباشرة وليس عبر تقنية الاتصال المرئي، إذ تعهد أربعتهم بالعمل من أجل الحرية في

(1) نون بوست، شراع فلبيني وريح صينية: هل يحول الرئيس الفلبيني الجديد أشرعته نحو الصين؟، 2 سبتمبر 2016: https://bit.ly/3FsNDVw

(2) صحيفة الخليج، الصين تعزز صعودها في 2020 وتؤثر في توازنات العالم، 28 ديسمبر 2020: https://bit.ly/3HnCMhe

(3) عربي 21، التوتر يعود لبحر الصين الجنوبي.. بدء تدريبات أمريكية واسعة، 10 فبراير 2021: https://bit.ly/3cC9RYN

منطقتي المحيطين الهندي والهادئ.[1]

دشنت أيضًا واشنطن مبادرة أمنية ثلاثية تحت مسمى «أوكوس» (AUKUS)»، بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، بهدف تعميق التعاون الدبلوماسي والأمني والدفاعي في منطقة المحيطين الهندي والهادي، والعمل على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، في إشارة غير صريحة إلى الصين.

يستند تحالف أوكوس على فكرة أسترالية طالبت بتكثيف التعاون الدبلوماسي والأمني والدفاعي في منطقة المحيطين الهندي والهادي، عن طريق العمل المشترك على تطوير القدرات السيبرانية والذكاء الاصطناعي، ويأتي كل ذلك ضمن جهود بايدن في حشد شركاء واشنطن في معركته ضد الصين، خاصة أنه جعل من مواجهة بكين جزءا مركزيًا من سياسته الخارجية.

تُعد أستراليا الدولة الوحيدة المشاركة في التحالفين، إضافة للولايات المتحدة، وهو ما يعكس توتر علاقتها الشديد مع الصين، خاصة بعد العقوبات التجارية الصينية التي تعرضت لها نتيجة مطالبتها بتحقيق دولي محايد حول بكين في «التستر المبدئي على تفشي وانتشار فيروس كوفيد19-».[2]

وحاولت بعض الدول مثل الفلبين عرض قضية بحر الصين الجنوبي في محكمة التحكيم الدائمة الدولية، المعنية بتسوية المنازعات للمجتمع الدولي، وهو ما ترفضه بكين بقوة وأكدت أن البحر أرض صينية، واكدت فور قبول المحكمة الدولية النظر بالنزاع بأن قواتها المسلحة ستدافع عن سيادة البلاد ومصالحها البحرية، وأنها لن تقبل فكرة الاحتكام لمحكمة دولية في هذه القضية، وترفض ابتداءً مشروعية المحكمة وترفض أي قرار يمكن أن يصدر عنها وتعتبر نفسها غير معنية به.[3]

ورغم هذا الاحتقان، إلا أنه لا توجد رغبة لأية طرف، في نشوب حرب في المنطقة لأنه سيكون خيار مدمر للجميع، رغم تصاعد الاحتمالات وحدة التصريحات والاستعراضات العسكرية خلال عام 2021م وما قبلها، وسيكون الغرض السياسي من أية حرب جديدة في المحيط الهادئ هو إجبار الصين على تغيير سلوكها خارجياً، لكن يجب الانتباه أن الصين ليست الإمبراطورية اليابانية في عام 1941، حيث كان الاقتصاد الياباني يبلغ حجمه عُشر الاقتصاد الأمريكي تقريباً، بينما يعادل حجم اقتصاد الصين حجمَ الاقتصاد الأمريكي تقريباً.

واضطرت الولايات المتحدة رغم التفوق في الحجم الاقتصادي على اليابان، إلى خوض ثلاث سنوات من القتال لتعويض الهزيمة في «بيرل هاربور» وفي الفلبين، وعندما قررت طوكيو مهاجمةَ القوات الأمريكية في هاربور، كانت قد دخلت بالفعل في حالة حرب مع عدد من الدول، منها الصين وبريطانيا العظمى وهولندا، على خلاف بكين التي تجنبت الدخول في أي صراع مسلح مع جيرانها على الرغم

(1) وكالة الأناضول، «تحالف كواد».. شبح رباعي يحاصر الصين في آسيا، 3 أكتوبر 2021: https://bit.ly/3DYQ9Sc
(2) الجزيرة نت، من مبادرة أوكوس إلى قمة كواد.. بايدن يوحّد الحلفاء ضد الصين، 18 سبتمبر 2021: https://bit.ly/3F2LAaO
(3) BBC، بكين ترد بغضب على قرار محكمة التحكيم حول حقوقها في بحر الصين الجنوبي، 12 يوليو 2016: https://bbc.in/30HjzGc

من الخلافات العديدة.

وعلى واشنطن أن تأخذ على محمل الجد أنه في حال نشوب حرب ربما ستضطر إلى محاربة الصين وروسيا في وقت واحد، وهما قوتان عالميتان، لأن واشنطن تبدي عداء كبيرًا لكليهما، فضلاً على ذلك، فإن الصين قوة نووية، ما يعني أن لجوء الولايات المتحدة إلى الأسلحة النووية سيكون بمنزلة الانتحار الجماعي، والدخول في مواجهة نووية، ستكون لها عواقب وخيمة على البشرية والمناخ.[1]

ومن جانب أخر، تحاول الصين المحافظة على استخدام الخيار الدبلوماسي، حيث كررت دعوتها دول المنطقة ذات الصلة المباشرة بما فيها الفلبين لحل النزاعات عبر التفاوض، على أساس احترام الحقائق التاريخية ووفقًا للقانون الدولي، وتعتقد بكين أن قضية بحر الصين الجنوبي وتايوان يمكن السيطرة عليها، ففي القضية الأولى لا ترى أن هناك تهديدًا للوضع القائم، وأنها تناور بشكل يحافظ على استراتيجتها، أما في قضية تايوان فترى أنها ستنجح مع الأيام في عزلها سياسيًا.[2]

الصين والقارة الأوروبية

الصين هي الشريك التجاري الأول لألمانيا التي تعد زعيمة القارة الأوروبية، وأكثر من أربعة آلاف شركة ألمانية تعمل وتستفيد من السوق الصينية، ولا تنخرط بكين في حرب باردة ضد الدول الأوروبية، كروسيا، بالإضافة لتعهد المستشارة الألمانية السابقة، أنجيلا ميركل، خلال عام 2021م، بتعميق التعاون في مجال الاقتصاد، وحماية المناخ والصحة، مع بكين خلال لقاء رئيس الوزراء الصيني، لي كه تشيانغ.[3]

وعملت بكين على تعزيز علاقتها مع برلين، والاتصال والتعاون في إطار مكافحة جائحة كورونا، ودعمت بشكل مشترك مع ألمانيا المكافحة العالمية للجائحة، كما دفعتا البلدين التعافي الاقتصادي، وتولي الصين أهمية كبيرة لتطور العلاقات الصينية-الألمانية، حيث أكد الرئيس الصيني شي جين بينغ، عزمه العمل مع ولاف شولتس خلال تهنئته بمناسبة انتخابه مستشارًا لألمانيا على دفع العلاقات الثنائية إلى مستوى جديد.[4]

أما بالنسبة لباقي القارة الأروبية، فالصين بلد بعيد في أقاصي القارة الآسيويّة، وأوروبا في حاجة إلى سوقها الكبير، فلماذا عليها أن تعاديها من أجل الولايات المتحدة؟

ثم إن الخطاب الصيني القائم على فكرة الشراكة وليس النزاع، مع التأكيد على سياسة تبادل المنافع

(1) عربي بوست، هل تكون الصين خصماً أقوى لأمريكا مما كانت عليه اليابان في الحرب العالمية الثانية؟، 13 يونيو 2021: https://bit.ly/3GKHeFQ

(2) سفارة جمهورية الصين الشعبية لدى السعودية، تمسك الصين بحل النزاعات المعنية بينها وبين الفلبين في بحر الصين الجنوبي عبر التفاوض، 13 يوليو 2016: https://bit.ly/3CvfO4c

(3) الأناضول، ألمانيا والصين تتعهدان بتعزيز العلاقات رغم الخلافات، 28 أبريل 2021: https://bit.ly/30nyyW7

(4) وكالة شينخوا الصينية، شي: الصين بصدد تعزيز العلاقات مع ألمانيا، 8 ديسمبر 2021: https://bit.ly/3m50F45

وعلى أنها بينما تكتسب القوة والنفوذ، فإنها لا تنوي ممارسة هذه القوة على الدول الأخرى للتدخل في شؤونها، وتشير تاريخيًا إلى أنها لم تسعى أبدًا للاستعمار، ولن يكون مطلقًا أبدًا، يعزز الشراكة مع الدول الأوروبية، التي ترى أن مشكلتها مع بكين أقل، وليس لديها خسارة مباشرة مثل واشنطن.[1]

والدول الأوروبية معنية بتطوير وضعها الاقتصادي، وفي الوقت الذي ترى واشنطن أن بكين تنزاعها على قيادة العالم وبالتالي المكسب الاقتصادي والعلاقة التي تطرحها الصين القائمة على التنافع والتبادل تؤدي الى صعود الصين على حسابها، لا ينطبق بشكل كبير على الدول الأوروبية، ولا تنظر إليه كنظرة الولايات المتحدة.

وذات الوقت، القارة الأوروبية في حاجة إلى الصين، من أجل الاستمرار في بقاء مجتمع الرخاء والاستقرار المجتمعي، وهذا لا يقتصر على القوى الكبرى كألمانيا وفرنسا فقط، بل أنه ينطبق أكثر على القوى الأوروبية الأصغر التي في حكم المفلسة بالفعل، كاليونان ورومانيا وصربيا والبرتغال، حيث كانت الصين أول من سارع لمدّ لها يد التعاون وبشروط ميسّرة، خلافًا للشركاء الأوروبيين والأمريكيين.[2]

وهناك جانب أخر مهم في فهم طبيعة العلاقة بين القارة الأوروبية والصين، حيث في الوقت الذي كانت الصين تتقرب من أوروبا، كانت إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، تعمل على اضعاف آليات الدفاع الأوروبي وعلى رأسها الناتو، ومنذ بداية رئاسة ترامب ازدادت حدة التوتر بين الولايات المتحدة وحلفائها التاريخيين في أوروبا، ونظرت إلى الاتحاد الأوروبي كخطر على واشنطن بعد الصين وكعدو اقتصادي، وفرضت رسومًا إضافية على وارداتها من الصلب والألومنيوم وغيرها من الاتحاد لحماية «الأمن القومي» الأمريكي.[3]

ووجّه ترامب ضربة تلو الأخرى لأوروبا، خاصة في الآليات التي كانت تعتبرها نهج للتعامل مع التحديات الدولية، فبعد فرض رسوم على واردات الفولاذ والألمنيوم من الاتحاد، انحسبت إدارته من اتفاقية باريس للمناخ والاتفاق النووي الإيراني وأضعفت منظمة التجارة العالمية، وهاجمت منظمة الصحة الدولية، وقررت خفض عدد الجنود الأميركيين المنتشرين في ألمانيا، وغيرها من القرارات.[4]

ودعم ترامب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي نظرت إليها بعض دول الاتحاد محاولات أمريكية لتشتيته ورغبة لدفعه للانهياره، الأمر الذي دفع رئيس المجلس الأوروبي، دونالد توسك، لتوجيه رسالة إلى رؤساء حكومات ودول الاتحاد يقول فيها إن «أمريكا ترامب باتت في مستوى دولتي روسيا والصين وحركة الإسلام الراديكالي»، على حد وصفه، وأنه للمرة الأولى في تاريخ الاتحاد،

(1) وكالة شينخوا الصينية، دبلوماسية شي: الرئيس الصيني يدعو العالم إلى ممارسة التعددية الحقيقية، 22 سبتمبر 2021:
https://bit.ly/30uDFUd

(2) عربي 21، هل ما زال التحالف الأمريكي الأوروبي ضد الصين ممكناً؟، 1 مارس 2021: https://bit.ly/3oT4nOZ

(3) DW، ترامب يطلق الحرب التجارية مع أوروبا بفرض الرسوم الجمركية، 31 مايو 2018: https://bit.ly/3wX1akZ

(4) رويترز، ترامب يعلن انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية باريس للمناخ، 1 يونيو 2017: https://reut.rs/3wZtQtz

هناك قوى خارجية متعددة تحمل نسقاً معادياً لهذه المنظمة القارية.[1]

وفي عهد الرئيس الجديد جو بايدن، عملت الإدارة الأمريكية على استقطاب لندن، عبر اتفاقية الغواصات مع أستراليا، والتي تسببت بتوتر العلاقات مع فرنسا، حيث ألغت كانبرا بشكل مفاجئ عقدها مع باريس لشراء غواصات، مما دفع باريس للرد بإجراء غير مسبوق وسحبت سفيريها من واشنطن وكانبيرا للتشاور، واعتبرت الاتفاق البريطاني الأمريكي الاسترالي ضربًا لمصالحها واخلال بمبدأ الثقة.[2]

وبموجب الاتفاق الجديد، ستمد الولايات المتحدة وبريطانيا، أستراليا بتكنولوجيا تصنيع غواصات تعمل بالطاقة النووية، وهو أمر سيحل محل صفقة الغواصات الفرنسية، الأمر التي رأت الصين أنه يستهدفها بشكل مباشر، وأكدت أن الصفقة تثبت أن واشنطن تستخدم الصادرات النووية لتحقيق مكاسب جيوسياسية، خاصة أن أستراليا موقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادي، وامتلاكها تكنولوجيا الغواصات النووية، تدعو للتشكيك في صدقها في تطبيق المعاهدات.[3]

ويضع بايدن مواجهة الصين على سلم أجندته الاقتصادية والإستراتيجية، بوصفها التحدي الأكبر حاليًا، وعمل على تكرير رفض بلاده كل الإجراءات الصينية في بحر جنوب الصين وتايوان، وأكد أن واشنطن ستدافع عن الأخيرة إذا تعرضت إلى هجوم من الصين، في موقف يبدو فيه تحول عن السياسية الخارجية الأمريكية تجاه القضية، الأمر الذي ردت عليه بكين، بدعوة واشنطن إلى «التصرف بحذر بخصوص تايوان، متوعدة بأنه لا مجال معها للمرونة في هذه القضية».[4]

ولفهم سياسة بايدن تجاه الصين، يجب أن نشير إلى المستشار الأهم للرئيس الأميركي جو بايدن بشأن الصين، والذي عُين مديرًا للملف الصيني في مجلس الأمن القومي كامبل وجيك سوليفان، نشر قبل نهاية عام 2019، مقالا مشتركا في دورية «فورين أفيرز»، طالب فيه بضرورة انتهاء مرحلة الشراكة مع الصين دون رجعة، والاستعداد لمرحلة المواجهة.

ويبدوا أن العلاقات الأوروبية الصين تسير بشكل مستقر وتتطور رغم المحالاوت الأمريكية للتصدي لها، وعزز من ذلك استراتيجية الصين في مكافحة جائحة كورونا، وتقديم المساعدة للدول الأوروبية والحفاظ على خطاب قائم على تبادل المصالح والمنافع، وعزز من ذلك سياسة الولايات المتحدة في تعاملها مع القارة الأوروبية، في عهد ترامب ثم بايدن.

(1) DW، ترامب وتحطيم الاتحاد الأوروبي.. عندما يحمل الحليف معول الهدم!، 24 أبريل 2018: https://bit.ly/30BCjHi

(2) فرانس 24، أزمة الغواصات: أستراليا تدفع عن نفسها التهم الفرنسية بـ«الخيانة» وتؤكد علم باريس بشكوك كانبيرا، 20 سبتمبر 2021: https://bit.ly/3Fra3WS

(3) روسيا اليوم، خبير صيني: أستراليا هدف محتمل لضربة نووية بسبب صفقة الغواصات الأخيرة، 19 سبتمبر 2021: https://bit.ly/2YUXBiC

(4) BBC عربي، جو بايدن: الولايات المتحدة ستدافع عن تايوان إذا هاجمتها الصين، 22 أكتوبر 2021: https://bbc.in/3DTjBsJ

القوة العسكرية الصينية

تدرك الصين أن الاكتفاء بالاستثمار والاقتصاد ليس كاف للدفاع عن مصالحها، فبدأت الاعتماد على سياسة مبادرة ومبادئة، وأصبحت معنية بوجود مشاريعها وتصوراتها السياسية ومصالحها في منطقة آمنة ومستقرة، لذلك تعمل على تهيئة بيئة مناسبة لتحقيق التنمية لجيرانها، وخلق منطقة آمنة، وتطوير قوة عسكرية لتحقيق ذلك، على حد قولها.[1]

وعملت الصين منذ تولي شي جين بينغ السلطة على إعادة إصلاح الجيش وتنظيمه ليتناسب مع طموح بكين وخططها الاستراتيجية وحماية مشاريعها والدفاع عن مصالحها الرئيسية، وعن مطالبها الإقليمية والبحرية والحدود البرية، وغيرت استراتيجية الجيش وطورتها، بشكل يجعلها تتناسب مع الدور العالمي ومكانتها ورغبتها في لعب دور إقليمي.

وركزت في تطوير قوتها العسكرية لجيش التحرير الشعبي على تقليص أوجه الضعف والتعامل مع التهديدات، وتحديث قدراته بشكل كامل، لتتناسب مع طبيعة الحروب المعاصرة، واستخدام أسلحة متقدمة وتغيير في أنظمة القيادة والتحكم والاتصالات والحوسبة والمراقبة والاستطلاع، بالإضافة لقوة الردع النووية.[2]

وتبذل الصين جهدها لتوسيع وتحديث وتنويع قواتها النووية، والحصول على أنظمة أسلحة نووية دقيقة وتعزيز الترسانة الحربية النووية، حيث كانت في السابق تعمل على الحصول على الحد الأدنى من القوة النووية التي يتيح لها الانتقام من أي هجوم نووي عليها، لكن منذ تولي الرئيس الصيني مسؤولياته أصبح يطمح في الحصول على قوة نووية عظمى، لتحقيق التوازن مع الولايات المتحدة، حيث تشير التوقعات الحالية إلى أن الصين يمكن أن تصبح نظير لواشنطن في القوة الصاروخية وعدد الرؤوس النووية بحلول عام 2030.[3]

وتعمل الصين من أجل امتلاك ألف رأس نووي بحسب توقعات وزارة الدفاع الأمريكية خلال تقرير صادر لها في عام 2021، على الأقل بحلول عام 2030، وهو ما يتجاوز الوتيرة التي توقعتها وزارة الدفاع في عام 2020، وتبني في الوقت الحالي ثلاث مسودعات على الأقل، مخصصة للصواريخ الباليستية الجديدة العابرة للقارات، وتستثمر في عدد من منصات الأسلحة النووية البرية والبحرية والجوية وتعمل على توسيعها، وتقوم بإنشاء البنى التحتية اللازمة، لدعم هذا التوسع الكبير لقواتها النووية.

(1) صحيفة الشعب اليومية الصينية، القوة العسكرية الصينية تتطور بشكل سلمي خلال العقد الماضي، 7 نوفمبر 2021:
https://bit.ly/3qPqTL2

(2) RAND، The PLA and China›s Rejuvenation: National Security and Military Strategies، Deterrence Concepts، and Combat Capabilities، 2016: https://bit.ly/3ypbl2i

(3) U.S.-China Economic and Security Review Commission, 2021 REPORT TO CONGRESS of the U.S.-CHINA ECONOMIC AND SECURITY REVIEW COMMISSION, November 2021: https://bit.ly/3F9CJ6Y

ويقول تقرير البنتاغون إنه من المرجح أن تكون الصين قد أنشأت «ثالوثا نوويا ناشئا»، أي قدرة على إطلاق صواريخ باليستية نووية من البحر والأرض والجو، بالإضافة إلى أنها عملت خلال 2021 على نشر صواريخها طويلة المدى المضادة للسفن، على طول سلسلة الجزر التي تمتد من اليابان إلى تايوان والفلبين، وبدأت في نشر قوات قادرة على إجراء عمليات خارج سلسلة تلك الجزر، حيث تسعى لتعزيز قدراتها للوصول إلى المحيط الهادئ وجميع أنحاء العالم.[1]

وبالتوزاي مع تطوير القوى النووية، اتجهت الصين، إلى المنصات الجديدة عالية التقنية لتحديث قوتها العسكرية، مثل تطوير مجال صناعة الطائرات بدون طيار، وخاصة الأنظمة طويلة المدى التي يقل احتمال رصدها والقادرة على تنفيذ مهام استطلاعية وتوجيه ضربات، ومقاتلات الشبح، وصناعة حاملات الطائرات، التي توفر مجالًا للجيش لتغطية مساحة أوسع في الدفاع والقدرات الجوية، خاصة في بحر الصين الجنوبي، والقدرات الصاروخية طويلة المدى، والعمل أيضًا بشكل مكثف على تطوير القدرات الالكترونية في مجال التجسس وحماية عناصر جمع المعلومات وأنظمة القيادة، وتوفير قدرات على مهاجمة الأهداف الاستراتيجية للأعداء، ضمن الحروب الذكية.[2]

وكل ذلك التحديث والبناء، يأتي في اطار التجاذبات السياسية والعسكرية مع الولايات المتحدة وحلفائها خلال عام 2021م، حيث ردت بكين على صفقة الغواصات بين الولايات المتحدة واستراليا باختبار الصواريخ الفرط صوتية، وتعمل الأن على اطلاق غواصتها الثالثة، لتصبح البحرية الصينية الأكبر على مستوى العالم من حيث الحجم، مع الاتجاه لتطوير قدراتها العسكرية والدفاعية بشكل يجعل المواجهة بين الطرفين شبه مستحيلة، ويبدوا التفوق واضحًا وكبيرًا لصالح الصين حيث يحتل جيشها المرتبة الثالثة عالميًا، في قائمة أقوى جيوش العالم لعام 2021، في تقدم كبير وواضح على الجيش الأسترالي الذي يحتل المرتبة 19 عالميًا من بين 140 دولة.

ورفعت الصين، بحسب تقرير لمجلة Global Times الصينية، ميزانيتها الدفاعية لعام 2021 بنسبة 6.8 % لتصل إلى 1.35 تريليون يوان (209 مليارات دولار أمريكي)، بينما رفعتها في عام 2020 (6.6 % إلى 179 مليار دولار أمريكي)، ضمن جهود التحديث المستمرة لتحويل جيش التحرير الشعبي إلى جيش على مستوى عالمي من قبل منتصف القرن الحادي والعشرين»، بحسب رؤية الحزب الحاكم.

وفي البيان الصادر عن الجلسة العامة الخامسة للجنة المركزية الـ19 للحزب الشيوعي الصيني في أكتوبر/تشرين الأول 2020، فإن التحديث العسكري أصبح هدفاً أساسياً في إطار الخطة الخمسية (2021–2025).[3]

(1)U.S. Department of Defense, Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2021: https://bit.ly/3s5EuhU

(2) Ronald O'Rourke, «PLAN Force Structure: Submarines, Ships, and Aircraft,» in Phillip Saunders and Christopher Yung, .eds., The Chinese Navy, Expanding Capabilities, Evolving Roles, National Defense University Press, 2011

(3) عربي بوست، أمريكا تدق ناقوس الخطر: الميزانية العسكرية للصين تتصاعد بالتزامن مع نموها الاقتصادي، ماذا يعني ذلك؟، 9 مارس

وأما على جانب العقيدة القتالية، فانتقل الجيش الصيني من عقيدة وحدات الجيش الضخمة للعمليات التي تتطلّب فيلقاً كاملاً إلى نموذج أكثر غربية، من المناورات عبر الألوية والكتائب التي تشن حرب أسلحة مشتركة، وبحسب تقرير للبنتاغون حول القوة العسكرية الصينية لعام 2020، فإن البحرية الصينية أصبحت الأكبر في العالم متجاوزة نظيرتها الأمريكية، بأسطول يتكون من أكثر من 350 سفينة حربية، وتتوسع أبعد من منطقة غرب المحيط الهادئ، وأصبحت القواعد العسكرية الصينية تنتشر، حيث كانت أول قاعدة لها في أغسطس/آب عام 2017، في جيبوتي.

ويتألف الآن الجيش، من عدة ألوية أسلحة مشتركة، ولواء مدفعية، ولواء دفاع جوي، ولواء قوات عمليات خاصة، ولواء طيران عسكري، ولواء هندسة ودفاع كيماوي، ولواء دعم خدمي، كما تُزوّد ألوية الدعم الخدمي التابعة للجيوش قدرةً متكاملة على إقامة شبكة قيادة وتنظيم عمليات النقل في ساحة المعركة وإصلاح معدات الوحدة التكتيكية.[1]

وتطمح جمهورية الصين الشعبية إلى تعزيز جيش التحرير الشعبي ليصبح «عسكرياً عالمياً» بحلول نهاية عام 2049، بوصفه عنصراً أساسياً في استراتيجيته الرامية إلى جعل جمهورية الصيني دولة عظيمة حديثة اشتراكية، ووضعت في 2020 مخطط لتسريع التطوير المتكامل في الجوانب الآلية، والمعلوماتية، والاستخباراتية للقوات المسلحة، التي إذا تحققت سوف توفر لبكين المزيد من الخيارات العسكرية المرنة في حالة الطوارئ مع تايوان، أو غيرها من المخاطر.

وامتدادًا لعام 2020، ظل جيش التحرير الشعبي خلال عام 2021 موجهًا في المقام الأول نحو «حماية» مصالحه «السيادية والأمنية» المتصورة في المنطقة، مع التأكيد على دور عالمي أكبر لنفسه، مثل تقديم المعونة COVID-19 إلى الخارج والسعي إلى الحصول على مرافق عسكرية في الخارج ، وفقاً لسياسة الدفاع والاستراتيجية العسكرية لجمهورية الصين.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، ذكر متحدث باسم وزارة الدفاع الصينية، أن الجيش أنجز مرحلة التحديث «لتحقيق الميكنة بشكل عام» في عام 2020، وهو الهدف الذي يفهم منه تحديث أسلحته ومعداته بحيث يمكن ربطها شبكيًا واستخدام تكنولوجيات أكثر تقدمًا مناسبة للحرب «المزودة بالمعلومات و الذكية».[2]

ويضم الجيش الصيني في قواته البرية الصينية ما يقرب من 975،000 مقاتل، فيما يمتلك أكبر عدد من القوات البحرية وقوامها 355 سفينة وغواصة، بما في ذلك 145 مقاتلة سطحية رئيسية، فيما تشكل

---

https: //bit. ly/326sodK :2021

(1) عربي بوست، تعرّف إلى الجيش الصيني المعاصر الذي بناه «شي جين بينغ» وأصبح أكثر تنظيماً وأفضل تجهيزاً، 10 أبريل 2021:
https: //bit. ly/32pktZ5

(2) Secretary of Defense, Military and Security Developments Involving the People›s Republic of China, 03 Nov 2021:
https://bit.ly/3CDLHrd

القوات الجوية والجوية معا أكبر قوة طيران في المنطقة وثالث أكبر قوة طيران في العالم.[1]

وهناك تطور مهم في القدرات العسكرية الصينية ذكرته مجلة «لوبس» (L'Obs) الفرنسية، ووصفته سيغير رأي العالم في التنافس بين بكين وواشنطن، إلى درجة أن قائد جيش الولايات المتحدة الجنرال مارك ميلي أعلن «أننا نشهد واحدا من أكبر التحولات في القوة الجيوستراتيجية لم يشهد العالم مثله على الإطلاق».

ولفت إلى أن الجيش الصيني نجح قبل 3 أشهر في الدوران على ارتفاع منخفض حول الأرض بصاروخ تفوق سرعته سرعة الصوت 5 مرات، الأمر الذي شكل صدمة، لأن بكين أثبتت للمرة الأولى تقدمها على الولايات المتحدة وروسيا في التكنولوجيا الإستراتيجية، وأن صاروخها يمكن أن يفلت من «الدرع» المضاد للصواريخ الذي يحمي الولايات المتحدة، لأن نظام الاعتراض مركّب في ألاسكا، على اعتبار أن مسار الأسلحة العابرة للقارات يمرّ عبر القطب الشمالي، في حين أن الصاروخ الصيني الجديد يمكن أن يأخذ مسارا آخر عبر القطب الجنوبي، مما يجعل «الدرع» معطلًا.[2]

ومقارنة بين الجيش الصيني مع الجيش الأسترالي، القوة الغربية الأقرب له، فإن الجيش الصيني يمتلك أكثر من 3260 طائرة حربية، بينما يمتلك نظيره الأسترالي 425 طائرة حربية بينها 75 مقاتلة فقط، ومن حيث القوة البحرية يتكون الأسطول الصيني من 777 قطعة بحرية منها حاملتي طائرات، و79 غواصة، و 50 مدمرة و46 فرقاطة و36 كاسحة ألغام، بينما يمتلك الجيش الأسترالي 48 قطعة بحرية فقط، و6 غواصات، و3 مدمرات و8 فرقاطات و6 كاسحات ألغام.

وتبلغ ميزانية الدفاع ومعدل الانفاق السنوي للجيش الصيني 178 مليار دولار أمريكي، مقابل 42 مليار دولار أمريكي ميزانية دفاع الجيش الأسترالي، وعلى صعيد القوة النووية يُعتقد أن الصين تمتلك قرابة 272 سلاح نووي وفقًا لموقع Atomic Scientists' Nuclear Notebook، في حين لا تمتلك أستراليا أسلحة نووية.[3]

الصين والشرق الأوسط

وبالعودة إلى المبادرة والمبادئ التي تنتهجها الصين، تتصاعد تلك السياسة تدريجيًا في عدة ملفات، وأصبحت واضحة أيضًا في تعامل بكين مع الشرق الأوسط، حيث تأخذ مشاركتها في المنطقة منحنى تصاعديًا، لازياد مصالحها الاقتصادية في المنطقة مع نمو اقتصادها، في منطقة تعد بالنسبة لها

(1) المصدر السابق

(2) الجزيرة، صواريخ فائقة السرعة ورؤوس نووية.. هل أصبحت الصين قادرة على سحق الولايات المتحدة؟، 5 ديسمبر 2021:
https://bit.ly/3xW7FF4

(3) CCN بالعربية، مقارنة بين قدرات الجيش الصيني ونظيره الأسترالي.. من يتفوق على الآخر؟، 17 سبتمبر 2021:
https://cnn.it/3ct1MoZ

مصدراً للطاقة والاستثمار، ووجهة لرأس المال والعمال الصينيين.

وعززت دورها من خلال إرسال قوات بحرية لحماية طرق التجارة وإجلاء المواطنين المحاصرين وسط الصراعات الإقليمية، وإرسالها مبعوثين خاصين لسوريا، وطرحها مبادرات لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ولقضايا مكاناً لها على الطاولة الدبلوماسية.[1]

وللصين مصلحة كبيرة في الاستقرار الإقليمي من أجل إنجاح علاقاتها ومشاريعها الاستراتيجية، ابتداءً بالدول الإقليمية مثل إيران، مروراً ببلدان الخليج العربي، حيث ترى الصين أن مجرد الانتقال من الفحم إلى الغاز الطبيعي الخاص بالشرق الأوسط سيعود بأكبر وأسرع منفعة على المدى القصير من أجل تهدئة أزمة تغير المناخ في أنحاء العالم.

وتركز الصين البعد الاقتصادي وخاصة مبادرة الحزام والطريق، والحفاظ على النهضة الاقتصادية لتعزيز وجودها وخططها، فهي بحاجة إلى علاقة مميزة مع الدول العربية وخاصة دول الخليج، لأنها تمثل شريان الحياة للاقتصاد الصيني لامتلاكها النفط والغاز، فضلاً عن أهمية أسواقها وقدرتها على التأثير في المنطقة.

ورفعت بكّين مستوى العلاقات مع المملكة العربية السعودية، وبدرجة أقل، مع الإمارات ودول الخليج الأخرى[2]، وعززت التعاون بين البلدين فيما يتعلق بمبادرة «الحزام والطريق» و«رؤية 2030» السعودية، وبلغ حجم التبادل التجاري 63.33 مليار دولار في عام 2018، وأصبحت المملكة أكبر شريك تجاري للصين في منطقة غرب آسيا وإفريقيا لـ18 سنة متتالية، ووضعت بكين والرياض، الدفعة الأولى من المشاريع ذات الأولوية للتعاون في الطاقة الإنتاجية والاستثمار بقيمة إجمالية تبلغ 55 مليار دولار، وغيرها من مشاريع الطاقة والبنية التحتية الكبيرة، والتعاون في التكنولوجيا الحديثة حيث أطلقت وحدات التصوير السعودية على متن القمر الاصطناعي الصيني، مما شكل المحاولة الأولى والناجحة للدول العربية في استكشاف القمر.[3]

وكما ساهمت طريقة تعامل الإدارة الأمريكية مع بعض الملفات سواء في أوروبا أو الشرق الأوسط، العلاقات الأوروبية الصينية إلى مزيد من التقدم، وكذلك دفعت أيضًا العلاقات الصينية الخليجية نحو مزيد من التعاون، فالسعودية تخشى من طريقة تعامل الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس جو بايدن مع المنطقة وتراجع اهتمامها لصالح ملفات ومناطق أخرى، وسياسته الجديدة المختلفة عن سلفه ترامب، وخاصة مع إعلانه موقفاً رافضاً لحرب اليمن، ورغبته بالعودة إلى الاتفاق النووي مع إيران، ثمّ انسحابه من أفغانستان.

(1) معهد واشنطن، الصين في الشرق الأوسط: على خطى الولايات المتحدة؟، 1 يونيو 2018: https://bit.ly/3wNY7eN

(2) سفارة جمهورية الصين الشعبية لدى دولة الامارات العربية المتحدة، مستشار الدولة وزير الخارجية الصيني وانغ يي يجري مقابلة صحفية كتابية مع وكالة أنباء الإمارات، مارس 2021: https://bit.ly/3z7BBOL

(3) سفارة جمهورية الصين الشعبية في المملكة العربية السعودية، مستشار الدولة وزير الخارجية الصيني وانغ يي يتلقى مقابلة مع جريدة الشرق الأوسط، أبريل 2019: https://bit.ly/3f0c80F

هذه السياسية الجديدة، دفعت السعودية للتفكير في البحث عن قوة عالمية بديلة، وترى في الصين هذه القوة، لذا حاولت تطوير علاقتها بسرعة مع بكين، الأمر الذي ظهر جلياً أثناء زيارة وزير الخارجية الصين وانغ يي الأخيرة، وتعمل الرياض على استغلال العلاقة مع بكين لاحداث توازن مع واشنطن والضغط عليها على الأقل.

فالصين أكبر شريك تجاري للسعودية وشريك أساسي في رؤية ولي العهد الأمير محمد بن سلمان المعروفة بـ «2030»، وهي أيضاً الجهة التي تعمل مع السعودية منذ عام 2018م على إنشاء محطة نووية، وهي مستعدة لتزويد الرياض وأبو ظبي بتقنية صواريخ متطورة، ولا يبدو أنّ علاقاتها ومصالحها الكبيرة مع إيران، تمنعها من ذلك.

وتعتقد الصين، أيضًا أن لعب دور في القضية الفلسطينية سينال استحسان الدول العربية وسيساهم في كسب ودها والتقرب منها، مع مواصلة الالتزام بالمبادئ المعادية للغرب لحل النزاعات، وأعلنت عن أربع نقاط لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وخطة من أربع نقاط لحل الأزمة السورية، ورغم أنها تكل المبادرات ليس لها أثر فعلي حتى الآن، لكنها تساعد في إيصال نظرتها إلى دورها في المنطقة.

على الجانب الفلسطيني، تقيم الصين علاقات مميزة أيضًا مع السلطة الفلسطينية، وتعلن بشكل متكرر دعمها للحقوق الفلسطينية المشروعة، وطرحت رؤية من أربع نقاط لحل القضية الفلسطينية من عبر الرئيس الصيني شي جينبينغ، مع تأكيده على دعم القضية الفلسطينية العادلة وإيجاد حل للقضية على أساس «حل الدولتين» و«مبادرة السلام العربية».[1]

تلك الرغبة لدى بكين في للعب دور في القضية الفلسطينية، وزيادة أهميتها في سياستها الخارجية، تعكسها تصريحات المسؤولين الصينين، ومنها تصريحات مستشار الدولة ووزير الخارجية الصيني خلال زيارته الأخيرة للمنطقة، والتي أعلن رغبة بلاده باستضافة محادثات للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.[2]

تروج الصين نفسها كقوة محايدة تسعى للارتقاء بمجتمعها وتنميته، في ظل علاقات مبنية على الاحترام والمنفعة المتبادلة وعدم التدخل في شؤون الآخرين، وهو ما دفع دول الشرق الأوسط إلى النظر إلى بكين في مجال التجارة والاستثمارات والاستشارات الدبلوماسية وحتى التعاون الأمني، وبذلك نجحت بجدارة بالحفاظ على علاقات جيدة مع بلدان المنطقة، بما في ذلك إيران والسعودية بالرغم من العداوة بين هذه الدول.[3]

أنشأت الصين ضمن جهودها للتوسع في المنطقة العربية وخصوصاً الخليج، «منتدى التعاون الصيني العربي»، وشارك العديد من الدول العربية في تأسيس «البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية»،

(1) الجزيرة، وزير خارجية فلسطين: مستعدون لإنجاح مبادرة السلام الصينية، مارس 2021: https://bit.ly/2Rtya3L

(2) Deutsche Welle، الصين تعتزم استضافة مباحثات سلام بين شخصيات فلسطينية وإسرائيلية، مارس 2021: https://bit.ly/2T559fz

(3) لي ويجيان، العلاقات الثنائية بين الصين والشرق الأوسط وأهمية هذه المنطقة في الإستراتيجية الصينية، الرقم 6، 2004، ص 20.

الذي يُعتبر الرافعة الرئيسية لمشاريع مبادرة الحزام والطريق الصينية، وتسعى الكويت في المقابل توطيد علاقتها مع الصين، وهي أول دولة توقع مذكرة تفاهم معها للتعاون في مجال «مبادرة الحزام والطريق»، لجعل الكويت مركزاً مالياً وتجارياً في شمال الخليج، وممراً اقتصادياً ضمن الممرات الاقتصادية التي تعمل عليها المبادرة، بالإضافة لإنشاء مدينة الحرير على مساحة تشكل 10 % من مساحة الكويت الإجمالية بالتعاون مع الصين، ضمن رؤية الكويت لتحويل اقتصادها من اقتصاد ريعي يعتمد على النفط إلى اقتصاد متنوع يعتمد على الخدمات.

تستثمر الصين مبالغ هائلة في تطوير الموانئ وسكة الحديد والطرق البرية والاتصالات، ويتكامل مع ذلك تبنّي قوانين محلية تشجع الاستثمار والتوسع التجاري الصيني في المنطقة.

في الجهة المقابلة لدول الخليج، تسعى الصين لبناء شراكة كبيرة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ووقعت اتفاقية مع طهران المسماة بـ «اتفاقية الشراكة الاستراتيجية»، ويُعتقد أنّها تتناول عشرات المجالات، أهمها الطاقة، والبنية التحتيّة، والتعاون الاقتصادي والمالي، والتكنولوجيا المتقدمة، لمدة خمس وعشرين عاماً، وهو ما أثار القلق والاهتمام الإقليمي والدولي.[1]

وتخشى دول الخليج من تحوّل الاتفاقية إيران إلى قوة أكثر طموحاً وتدخّلاً في شؤون المنطقة العربية وبالذات في الخليج، خصوصاً إذا ترافق ذلك مع انفراجة في العلاقات الإيرانيّة مع الولايات المتحدة ورفع العقوبات عنها، ما يعني أنّ إيران حينها، تكون قد تخلّصت من القيود الاقتصادية التي كانت تُكبّل طموحاتها، وأنّ الشريك الأمريكي التقليدي لما يُسمّى بـ «دول الاعتدال العربي»، وخصوصاً دول الخليج، آخذ بالانسحاب من المنطقة تاركاً هذه الدول مكشوفة الظهر–من وجهة النظر العربية– أمام إيران، ما يستدعي أن تفكّر هذه الدول مليّاً في كيفيّة مواجهة مخاطر المرحلة القادمة، وأن تعيد النظر في خارطة التحالفات والتموضعات، إن لزم الأمر.

أمّا على الصعيد الدولي، فقد نظرت الولايات المتحدة بكثير من القلق إلى الاتفاقية، ففي الوقت الذي تحاول فيه الإدارة الأمريكية اغلاق الملفات الفرعيّة، ومنها الملف الإيراني، بغية التفرّغ للملف الصيني، والذي باتت تعتبره تهديداً للسيادة الأمريكية والغربية، تجد أنّ الصين تحقق اختراقات كبيرة على الصعيد الاستراتيجي في الشرق الأوسط، وتصعّب المهمة الأمريكية.[2]

وترى واشنطن، أنّ المخططات الصينية تعني أنّ طهران لن تبقى رهينة للموقف الأمريكي بل ستشكل عملياً نهاية القدرة الفعلّية الأمريكيّة على فرض حصار وعقوبات اقتصادية على إيران، فمشاريع مبادرة الحزام والطريق الصينيّة ستتيح لإيران أن تتواصل بريّاً –من خلال باكستان– مع الصين، وتصدّر ما تشاء من غاز ونفط وكل ما تريد، بعيداً عن عين الرقيب الدولي، في بيئة أكثر أمناً بكثير من المياه المفتوحة،

(1) الجزيرة، يشمل تطوير مطارات وموانئ وتعاونا عسكريا.. توقيع اتفاق إستراتيجي بين إيران والصين مدته 25 عاما، 27 مارس 2021: https://bit.ly/3CNe0DL

(2) BBC عربي، العقوبات الأمريكية على إيران: هل يكسر اتفاق بكين – طهران الحصار الأمريكي؟، 19 يوليو 2020: https://bbc.in/320qGdI

وستتيح الشراكة المالية والاقتصادية بين إيران والصين، بوابةً غير مباشرة لإيران على الاقتصاد العالمي من خلال المصارف والشركات الصينيّة، وسيعني أيضاً أنّها يمكن أن تبيع بضائعها وتستورد ما تشاء تحت العنوان الصيني، والأخطر من ذلك أنّ التعاملات ستجري بالعملة المحليّة، وهو ما يتوقع أن يكون له أثر خطير على سيادة الدولار في التعاملات التجارية الدولية.

الصين والأمن الداخلي

لدى الصين مشكلة أساسية في مواجهة «التطرف والانفصالية الاسلامية» كما تسميها، التي تمثلها قومية الايغور، ومشكلة تايوان، والتحدي الأساسي لها هو في الحفاظ على وحدة التراب الصيني وعدم جر البلاد الى مواجهة مع أي طرف داخلي أو خارجي، سواء تحت دعوى التفاوت الطبقي والإجتماعي أو العرقي، وهو مبدأ أساسي.

وهي دعت لدولة واحدة ونظامين سياسيين مع تايوان، وبكين تنظر إلى قضية الايغور في إقليم شينجيانغ كمشكلة اجتماعية يمكن التغلب عليها وليست مشكلة سياسية تتدخل فيها الدول والقوى الخارجية، وتدرك أن تدخل تلك الدول يمكن أن يشكل مقدمة للانفصال، لذلك تتعامل بنوع من الحسم في قضايا من هذا النوع.

والأمن الداخلي الصيني متماسك بفضل تماسك النظام السياسي والوضع الاقتصادي، وبالتالي الحديث عن خلافات داخلية يمكن أن تتطيح بالأمن الداخلي أو الاجتماعي، هو أمر مستبعد، وبكين لا تواجه خطرًا محدقًا حقيقًا لتماسك الدولة.

والصين تحظى بأمن اجتماعي يتجه إلى نوع من الرخاء، لكنها متحسسة من التطورات الأمنية الخارجية وتخشى من محاولات استخدام دول الجوار ضدها واشراكها في تحالفات تستهدفها ومحاولة استغلال قضية البحر الجنوبي وتايوان والايغور، للتدخل في شؤونها الداخلية والتأثير على استقرار الدولة، وأعتقد أن الولايات المتحدة والقوى الغربية تستخدم هذه الأدوات إعلاميًا، وعلى الصعيد الأمني بشكل مستمر، فيما تحاول بكين ايجاد معالجات لتجاوز هذه الأزمة، لأنه تعتقد أن انخراطها في أي من هذه المحاولات سيتنزف القدرات الصينية في معارك جانبية لا فائدة منها، ويؤثر على النهضة الصينية.

وتعمل واشنطن على هذه القضايا، وأهمها قضية الإيغور للضغط على الصين، حيث أصدرت إدارة بايدن في بداية مارس/آذار وثيقة «التوجيه الإستراتيجي المؤقت لإستراتيجية الأمن القومي»، التي تتضمن توجهات الإدارة الجديدة لوكالات الأمن القومي حتى تتمكن من العمل على مواجهة التحديات العالمية، حيث أشارت في ضوء تفصيلها للتحديات الصينية، أن الولايات المتحدة ينبغي أن «تدافع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، بما في ذلك في هونغ كونغ وشينجيانغ والتبت»، وقبل ذلك أقرّ وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، في أول مؤتمر صحفي له، أن ترامب كان على حق

في اتخاذ موقف حازم تجاه الصين، وأن إدارة بايدن تتفق مع تقييم إدارة ترامب بأن بكين ترتكب إبادة جماعية ضد الإيغور المسلمين في الصين.[1]

أما على الصعيد الإقليمي، فتعد الهند مشكلة استراتيجية وأكبر الخصوم الاستراتيجين للصين، وتحاول احتوائها من خلال تعزيز العلاقات مع باكستان، بالإضافة لمشكلة تايوان المزمنة وبحر الصين الجنوبي، لكن مقارنة بالهند فبكين لديها قدرة على احتواء هذا الموضوع بشكل ذكي وتعول على المستقبل وتآكل الشرعية الخارجية لتايوان وانتهاء التفاوت الاقتصادي معها، مما ينزع المبرر لوجودها، ويصبح الدعوة لبلد موحدة أداء ضاغطة على التايوان للاستجابة للوحدة.

وترى الهند أن تحالفها مع الولايات المتحدة مكسب يمكن أن يؤدي الى اضعاف جارها اللدود الصين، والحد من تطلعاتها وطموحاتها الحدودية، وامكانية دخول الهند إلى دول وسط آسيا وكسر العزلة الاستراتيجية الجغرافية عليها، والولايات المتحدة تدرك أنها ليست جزء من القارة الآسيوية وتريد حليف قوي في القارة يستطيع الضغط على الصين ويجعلها في وضع أضعف، ولذلك أقوى حليف في المنطقة هي الهند وتعمل الولايات المتحدة على دعمها على كافة المستويات خاصة على الجانب العسكري والاستراتيجي، لكن العلاقة ما بين واشنطن ونيودلهي القائمة على التقاء المصالح بين الطرفين، ليست كافية لمواجهة الصين.

ويميل الموقف الأمريكي أكثر باتجاه الهند فيما يخص العداء الهندي الباكستاني، ووجهت واشنطن انتقادات إلى إسلام أباد بخصوص عدم ضبط الجماعات الإرهابية في المواجهة التي اندلعت عام 2019، ورغم ذلك فإنّها معنية بأن تكون الهند في مواجهة الصين وليس باكستان، ولذلك فإنّ المواجهة مع باكستان على الأرجح، غير مطلوبة أمريكياً، وستضغط الولايات المتحدة على كل من باكستان والهند من أجل ايقاف أي مواجهة في الوقت الحالي لأنها لن تخدم مصالحها.[2]

الصعود الاقتصادي الصيني

انتهجت الصين سياسة الإصلاح والانفتاح عام 1978م، التي ارتكزت على الإصلاح في الداخل والإنفتاح خارجيًا، وإصلاح الهياكل الأساسية في الاقتصاد، والانفتاح على معظم دول العالم، ولغاية 2004 كانت الصين تقيم علاقات دبلوماسية مع نحو 87 % من الدول.[3]

وتستمر الصين في خططها الإصلاحية الاقتصادية، التي تنظر إليها الولايات المتحدة بقلق شديد، حيث تشهد الصين منذ عام 2000م، تقدمًا كبيرًا في المجال الاقتصادي، حيث كان الاقتصاد الأمريكي

(1) مونت كارلو الدولية، وزير الخارجية الأمريكي الجديد: «الصين أهم تحدٍ أمامنا وترامب كان محقاً في موقفه الحازم»، 20 يناير 2021: https://bit.ly/3HPy9wM

(2) وكالة إيران اليوم الإخبارية، الهند و باكستان : ما بعد مواجهة فبراير 2019، 5 مارس 2019: https://bit.ly/32oP9tj

(3) BBC, Open Door Policy: https://bbc.in/2Rt1DaR

عام 2000 أكبر بثماني مرات من الاقتصاد الصيني، وفي 2005 أصبحت الصين في المركز الرابع، ثم تجاوزت ألمانيا، وأخيرًا حلت في المرة الثانية بعد تجاوزها اليابان.

وينظر الساسة في الولايات المتحدة بقلق شديد إلى هذا التطور الاقتصادي، وسط تحذيرات من أن تخطي الصين للاقتصاد الأمريكي أصبحت مسألة وقت ولا يستطيعون فعل شيء سوى تأخير حدوثه.[1] حيث تعمل الولايات المتحدة على اتخاذ سلسلة إجراءات من شأنها التأثير على الصين اقتصاديًا، كان أشهرها إعلان ترامب صراحة الحرب التجارية على بكين في 2018، وفرض ضرائب جمركية على الواردات الأمريكية من البضائع الصينية.[2]

الحرب التجارية بين البلدين بدأت منذ مدة طويلة، لكن الرئيس الأميركي السابق صعد من حدتها بانتهاج سياسة صارمة ضد بكين، ومحاولة إجبارها على توقيع اتفاقية تجارية تزيد بموجبها حجم وارداتها من الولايات المتحدة، لكن هزيمة ترامب في الانتخابات، وتأثيرات جائحة كورونا، وصعوبة الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها بموجب الاتفاقية التجارية المشتركة مع الصين، عوامل أدّت إلى تعميق أزمة الاقتصاد الأميركي.

وعلى الرغم من تغير إدارة البيت الأبيض، أبقت الرئيس الجديد بايدن على الرسوم الجمركية التي فرضتها الإدارة الجمهورية السابقة على البضائع الصينية واعتمد سياسة صارمة بشأن نقاط الخلاف الأخرى مع الصين، وكرر التحذير من الصعود الصيني، ولم يقتصر الخلاف والحدة في التصريحات على الجانب الاقتصادي بل ازدادت في قضايا أخرى، مثل قضية تايوان وبحر الصين الجنوبي.[3]

ومع هذه الحرب التجارية، والصعوبات التي فرضتها جائحة كورونا، والصعوبات الأخرى خاصة أزمة نقص أشباه الموصلات، وأزمة قطاع البناء، ومشاكل إمدادات الكهرباء خلال عام 2021م، ذكرت الصين أن الفائض التجاري لها سجل ارتفاعًا قياسيًا في أكتوبر على خلفية نمو الصادرات، ونتيجة لهذه الزيادة مقارنة بالواردات، بلغ الميزان التجاري الشهري مستوى قياسيا قدره 84.5 مليار دولار، ورغم تراجع نمو الاقتصاد الصيني في الأشهر الأخيرة بسبب أزمة القطاع العقاري، فإن هذه الأرقام تدعم خطوات بكين لتعزيز قيمة اليوان، وارتفع الفائض التجاري للصين مع الولايات المتحدة في الأشهر العشرة الأولى من عام 2021 إلى 2.08 تريليون يوان (325 مليار دولار)، مقابل 1.75 تريليون يوان في 2020.[4]

لدى الصين أيضًا، خطة استراتيجية تعرف بـ «صنع في الصين 2025»، وهي خطة أصدرها رئيس الوزراء الصيني في 2015، تصفها بكين بأنها «مبادرة للارتقاء الشامل بالصناعة الصينية»، وجوهرها

(1) Business Insider, The US could lose its crown as the world›s most powerful economy as soon as next year, and it›s unlikely to ever get it back, 10 Jan 2019: https://bit.ly/3dUdJVl

(2) Newsmax, Trump Vows China›s Economy Won›t Surpass US on His Watch, 20 May 2019: https://bit.ly/3pXNm6N

(3) فرنس 24، بايدن يبحث مع نظيره الصيني سبل عدم تحول «المنافسة» بين بلديهما إلى «نزاع» في أول اتصال هاتفي منذ سبعة أشهر، 10 سبتمبر 2021: https://bit.ly/3sg66kN

(4) الجزيرة نت، هل خسرت الولايات المتحدة الحرب التجارية مع الصين؟، 14 نوفمبر 2021: https://bit.ly/3E2g0IG

هو تحويل بلاده من مصنع العالم للمنتجات الرخيصة إلى مصنع المنتجات والخدمات عالية القيمة والتكنولوجية المتقدمة، وأيضًا زيادة المحتوى المحلي من المواد الأساسية إلى 70 % بحلول عام 2025، والتركيز على مجالات التكنولوجيا التي هي حكرٌ على الشركات الأجنبية، فيما تعتقد واشنطن أن تلك الخطة هي تهديد وجودي حقيقي للريادة التكنولوجية للولايات المتحدة، وتصر الحكومة الصينية أن الخطة تتسق مع التزامات الصين تجاه منظمة التجارة العالمية.[1]

وأصبحت الصين تحتل المركز الأول عالميًا من حيث النمو ومن حيث الاحتياطي النقدي الأجنبي خلال عامي 2020 و2021م، والثانية من حيث الإنفاق العسكري بحسب أرقامها المعلنة، ومن حيث جذب الاستثمارات متفوقة في ذلك على الولايات المتحدة، والثالثة في التجارة الدولية والرابعة من حيث الناتج المحلي، والخامسة من حيث عدد الرؤوس النووية، كما إنها من الدول التي لها برنامج فضاء متقدم، فيما يتوقع صندوق النقد الدولي أن يصبح الاقتصاد الصيني أكبر اقتصاد في العالم بحلول 2030.[2]

وبينما كان يعاني الاقتصاد العالمي من أثار جائحة كورونا، خلال عام 2021، كان الاقتصاد الصيني يتعافي سريعًا حيث نما الناتج المحلي الإجمالي في الصين بنسبة 7.9% في الربع الثاني من عام 2021 من أبريل/ نيسان إلى يونيو/ حزيران مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، بحسب ما قاله مكتب الإحصاء الوطني الصيني، لكنه أظهر تباطؤ إلى 4.9 بالمئة في الربع الثالث 2021 على أساس سنوي، بضغط تأثير أزمة القطاع العقاري وتعطل سلاسل الإمداد عالميًا المتأثرة بجائحة كورونا.

كذلك أظهرت نتائج بيانات رسمية أصدرتها الهيئة الوطنية الصينية للإحصاء، أن معدل البطالة الحضرية سجل 5 بالمئة في شهر نوفمبر الماضي، أقل بواقع 0.2 نقطة مئوية مقارنة بذات الفترة من العام الماضي 2020.[3]

وأحد المشاريع الكبرى التي تحاول الصين من خلاله وضعها الجيوستراتيجي، هي مبادرة «الحزام والطريق»، والتي أحد أهدافها بالنسبة للصين هو تعزيز الاستقرار وبناء الثقة السياسية إقليميًا مع دول الجوار، وعالميًا مع القوى الكبرى، لكن هذا المشروع يواجه الكثير من المشاكل، خاصة الحدودية، سواء البرية أو البحرية مع معظم دول الجوار، وبعض التي تصل إلى حد الأزمات والنزاعات كما هو الحال مع الهند برًا أو في بحري الصين الشرقي والجنوبي بحرًا، وهو الأمر الذي تستغله الولايات المتحدة لمواجهة النفوذ الصيني.

وأطلق تلك المبادرة الرئيس الصيني «شي جينبينغ» خلال زيارته إلى كازخستان عام 2013، والتي أصبحت تشكِّل المحرك الأساس للسياسة الصينية داخليًا وللدبلوماسية الصينية خارجيًا، وأدرجت

(1) Council on Foreign Relations, Why Does Everyone Hate Made in China 2025?, 28 March 2018: https://on.cfr.org/3GTpeJr

(2) EveryCrsreport, China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States, June 2019: https://bit.ly/3hkmRSD

(3) وكالة شينخوا الصينية، انخفاض معدل البطالة الحضرية في الصين خلال نوفمبر الماضي، 15 ديسمبر 2021: https://bit.ly/3s9MT42

رسميًّا عام 2014 ضمن خطة أعمال الحكومة.[1]

الصين واستثمار أزمة كورونا

في الوقت الذي كان العالم يشهد إغلاقًا وأزمات بسبب جائحة كورونا، كانت الصين تعمل على استثمار الجائحة لتعزيز علاقاتها الخارجية والاستراتيجية، فبداية الجائحة كانت سمعة الصين تشهد تضررًا بسبب انتشار الفايروس منها إلى العالم، لكن لاحقًا عملت على ترميم سمعتها وتقديم العون إلى الدول المحتاجة، كإيطاليا مثلًا التي رفضت القارة الأوروبية تقديم يد العون لها.

وفي عام 2020 تبرعت الشركات الصينية بمعدات الوقاية الشخصية في جميع أنحاء العالم والاستشارات، تحت رعاية مبادرة الحزام والطريق، في محاولة منها لمواجهة الرواية السائدة عن دورها في انتشار كورونا، فضلاً عن المساعدات المالية لمنظمة الصحة العالمية من أجل تقديم العون للبلدان النامية في بناء أنظمة صحة عامة.[2]

واستخدمت الجائحة كساحة للمواجهة بين الصين والولايات المتحدة، حيث أظهرت الصين خلال تعاملها مع كورونا قدرات إدارية أثارت الإعجاب، في وقت كانت دول أوروبا كإيطاليا وإسبانيا وبريطانيا وحتى الولايات المتحدة في حالة من التخبط، وبروز الخلافات حول سبل التعامل مع الجائحة، بل وإلقاء اللوم على الآخرين.[3]

وعزز التعامل الصيني مع الجائحة، التساؤل حول فعالية طريقة بكين في الحكم ومشروعية استخدام أساليبها الأمنية التي عادة ما تصنّف على أنها تنتهك الخصوصيّة الفردية، وبدأ البعض ينظر إلى النموذج الصيني من نموذج مقلق إلى نموذج يمكن تفهمه، وهو انتصار كبير للرواية الصينية.[4]

واستطاعت الصين استيعاب الأزمة الصحية غير المسبوقة، ليس فقط على صعيد قدرتها الطبية والإدارية والسياسية، بل على صعيد تعزيز نفوذها الدبلوماسي وتحسين صورتها الدولية وتحدي الوضع المهيمن للولايات المتحدة كنموذج عالمي يحتذى به بالرعاية الصحية، حيث انتهجت «سياسات الكرم» مع الدول الأخرى لمواجهة الفيروس، في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة تشهد تعبئة متأخرة لإدارة الرئيس ترامب ضد الفيروس، وفوضى وانقسامات في الاتحاد الأوروبي.

ونظرت الصين إلى معركتها مع كورونا، ضمن معركتها الاقتصادية والجيواستراتيجية و«حرب باردة جديدة» مع الولايات المتحدة، مع الفرق أن بكين الآن جزء من الاقتصاد العالمي ومرتبطة اقتصاديًا مع

(1) وكالة الأنباء الصينية، «ماذا ينتظر العالم من منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي؟»، مايو 2017: https://on.china.cn/3bDjtRF

(2) عربي بوست، بعد عام من الانتصارات الصينية بمعركة النفوذ العالمي.. كيف ستواجه أمريكا مبادرة «الحزام والطريق»؟، 31 مارس 2021: https://bit.ly/3py8Oie

(3) Al Jazeera Centre for Studies, China's Battle with Coronavirus: Possible Geopolitical Gains and Real Challenges, April 2020: https://bit.ly/34UAFk6

(4) Human Rights Watch, China's Global Threat to Human Rights, July 2019: https://bit.ly/3hlFXI6

بقية العالم على خلاف الحرب البادرة التي كانت مع خلال فترة الاتحاد السوفياتي.[1]

وأظهرت الجائحة مدى اعتماد العالم على الصين، ليس فقط فيما يتعلق بالمنتجات الطبية والصيدلانية بل في الجانب الإداري أيضًا، ذلك الاعتماد والدور الصيني البارز دفع الولايات المتحدة وحلفائها على وجه الخصوص لمحاولة تقليل هذا الاعتماد والتعويض عن الخسائر السياسية بفعل «الأنانية» التي استخدمتها الدول في مساعدة بعضها البعض خاصة دول الإتحاد الأوروبي، الذي يعد تعاملها مع إيطاليا نموذج على هذه السياسية التي أضرت بالعلاقة بين دول الاتحاد الأوروبي، وتحركت واشنطن لمساعدة الدول الفقيرة على هزيمة الفيروس في محاولة لإيقاف الفوائد الدبلوماسية التي تجنيها الصين من دورها في مساعدة الدول.[2]

وأطلقت الصين حملة دولية طالبت فيها دبلوماسييها تسليط الضوء على تفوق نظام الحزب الواحد الصيني على الديمقراطيات «الغربية»، وإقناع السلطات والنخب في الدولة التي يعملون فيها للثناء على الصين لإدارتها لأزمة كورونا، والعمل على تقديم الجمهورية الصينية كدولة تحملت مسؤولياتها من أول لحظة لاكتشاف الوباء، مؤكدة أنها أبلغت منظمة الصحة الدولية دون تأخير بشأن ظهوره، بالإضافة لإظهار نفسها كنموذج يحتذى به من حيث التعاون مع المنظمات الدولية بهذا الخصوص، وهو الأمر التي تحاول الولايات المتحدة نفيه.[3]

وعملت الدبلوماسية الصينية على إظهار تضامن بكين مع العالم بأسره بالإضافة إلى دورها الرائد في هذه المعركة، وروجت لنفسها على أنها «الأخ الأكبر» المتمرس لمساعدة البلدان الأخرى على فهم الفيروس وتقديم المساعدة الطبية والاستشارية.[4]

وبالعودة إلى النموذج الإيطالي باعتباره الأبرز والأكثر وضوحًا على الأزمة بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة، وهي أول دولة عضو في الاتحاد تضررت بشدة من الفيروس، منعت ألمانيا وفرنسا تصدير الأقنعة والمواد الطبية الأخرى إلى إيطاليا، لكن بكين أرسلت فريقًا طبيًا وسلمت كمية كبيرة من المعدات إلى روما، واستخدمت هذا في دعايتها، الأمر الذي دفع إيطاليا للإشادة بالصين ومهاجمة تخاذل دول الاتحاد الأوروبي عن مساعدتها.[5]

نفس التجربة تكررت مع إسبانيا والمجر، ودول كانت مرشحة للانضمام إلى الاتحاد مثل صربيا، حيث شجبت تلك الدول تقاعس دول الاتحاد الأوروبي على التضامن معها، لدرجة أن صربيا أعلنت

(1) Deutsche Welle, Coronavirus pandemic further strains US-China relations, June 2020: https://bit.ly/2GKSQi5
(2) Stiftung Wissenschaft und Politik, Strategic Rivalry between United States and China, April 2020: https://bit.ly/3ilL24i
(3) GlobAlasia, G-Zero: China and the US Fail the World over Covid-19: https://bit.ly/2ZtfuSO
(4) Al Jazeera Centre for Studies, China's Battle with Coronavirus: Possible Geopolitical Gains and Real Challenges, April 2020: https://bit.ly/3bLrsvO
(5) Reuters, China sends medical supplies, experts to help Italy battle coronavirus, March 2020: https://reut.rs/32JkuTZ

صراحة أن الصين كانت أكثر فائدة من الاتحاد في مواجهة الجائحة.[1]

باختصار، نظرت الصين لأزمة كورونا على أنها نافذ جديدة لها للتقارب مع الدول وتعزيز نفوذها الاستراتيجي وتحسين صورتها والترويج لتجربتها في الحكم، حيث ساهمت المساعدة الصينية في الوقت المناسب ليس فقط في تقسيم الاتحاد الأوروبي ولكن في تسليط الضوء على عدم استعداد الاتحاد لتقديم المساعدة لدوله والانقسام والفوضى التي يعيشها، وتفوق بكين ليس على الاتحاد فقط بل على الولايات المتحدة.[2]

(1) Nikkei Asian Review, China›s ‹mask diplomacy› in pandemic-hit Europe stirs unease, March 2020: https://s.nikkei.com/3gLs5GH

(2) Center for European Policy Analysis, Disinformation, Opportunism, and Gaslighting, COVID-19 as a Vector for Chinese Influence in Central Europe, April 2020: https://bit.ly/3gMTvMy

المصادر العربية

1 RAND Corporation، 2016، الصين في الشرق الأوسط: التنين الحذر، https://bit.ly/2RhP4C3

2 «الحزام والطريق».. كيف وضعت أميركا مصير أهم مشروع صيني بيد طالبان؟، الجزيرة، 17 أغسطس 2021: https://bit.ly/3Dmm2Et

3 BBC، اشتباكات الصين والهند: مواجهات جديدة على الحدود وتقارير عن إصابات من الجانبين، يناير 2021: https://bbc.in/3ciVRDi

4 نون بوست، شراع فلبيني وريح صينية: هل يحول الرئيس الفلبيني الجديد أشرعته نحو الصين؟، 2 سبتمبر 2016: https://bit.ly/3FsNDVw

5 صحيفة الخليج، الصين تعزز صعودها في 2020 وتؤثر في توازنات العالم، 28 ديسمبر 2020: https://bit.ly/3HnCMhe

6 عربي 21، التوتر يعود لبحر الصين الجنوبي.. بدء تدريبات أمريكية واسعة، 10 فبراير 2021: https://bit.ly/3cC9RYN

7 وكالة الأناضول، «تحالف كواد».. شبح رباعي يحاصر الصين في آسيا، 3 أكتوبر 2021: https://bit.ly/3DYQ9Sc

8 الجزيرة نت، من مبادرة أوكوس إلى قمة كواد.. بايدن يوحّد الحلفاء ضد الصين، 18 سبتمبر 2021: https://bit.ly/3F2LAaO

9 BBC، بكين ترد بغضب على قرار محكمة التحكيم حول حقوقها في بحر الصين الجنوبي، 12 يوليو 2016: https://bbc.in/30HjzGc

10 عربي بوست، هل تكون الصين خصماً أقوى لأمريكا مما كانت عليه اليابان في الحرب العالمية الثانية؟، 13 يونيو 2021:
https://bit.ly/3GKHeFQ

11 سفارة جمهورية الصين الشعبية لدى السعودية، تمسك الصين بحل النزاعات المعنية بينها وبين الفلبين في بحر الصين الجنوبي عبر التفاوض، 13 يوليو 2016: https://bit.ly/3CvfO4c

12 الأناضول، ألمانيا والصين تتعهدان بتعزيز العلاقات رغم الخلافات، 28 أبريل 2021: https://bit.ly/30nyyW7

13 وكالة شينخوا الصينية ، شي: الصين بصدد تعزيز العلاقات مع ألمانيا، 8 ديسمبر 2021: https://bit.ly/3m50F45

14 المصدر السابق ، دبلوماسية شي: الرئيس الصيني يدعو العالم إلى ممارسة التعددية الحقيقية، 22 سبتمبر 2021: https://bit.ly/30uDFUd

15 عربي 21، هل ما زال التحالف الأمريكي الأوروبي ضد الصين ممكناً؟، 1 مارس 2021: https://bit.ly/3oT4nOZ

16 DW، ترامب يطلق الحرب التجارية مع أوروبا بفرض الرسوم الجمركية، 31 مايو 2018: https://bit.ly/3wX1akZ

17 رويترز، ترامب يعلن انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية باريس للمناخ، 1 يونيو 2017: https://reut.rs/3wZtQtz

18 مصدر سابق، ترامب وتحطيم الاتحاد الأوروبي.. عندما يحمل الحليف معول الهدم!، 24 أبريل 2018: https://bit.ly/30BCjHi

19 فرانس 24، أزمة الغواصات: أستراليا تدفع عن نفسها التهم الفرنسية بـ«الخيانة» وتؤكد علم باريس بشكوك كانبيرا، 20 سبتمبر 2021:
https://bit.ly/3Fra3WS

20 روسيا اليوم، خبير صيني: أستراليا هدف محتمل لضربة نووية بسبب صفقة الغواصات الأخيرة، 19 سبتمبر 2021:
https://bit.ly/2YUXBiC

21 BBC عربي، جو بايدن: الولايات المتحدة ستدافع عن تايوان إذا هاجمتها الصين، 22 أكتوبر 2021: https://bbc.in/3DTjBsJ

22 صحيفة الشعب اليومية الصينية، القوة العسكرية الصينية تتطور بشكل سلمي خلال العقد الماضي، 7 نوفمبر 2021:
https://bit.ly/3qPqTL2

23 عربي بوست، أمريكا تدق ناقوس الخطر: الميزانية العسكرية للصين تتصاعد بالتزامن مع نموها الاقتصادي، ماذا يعني ذلك؟، 9 مارس 2021: https://bit.ly/326sodK

24 عربي بوست، تعرّف إلى الجيش الصيني المعاصر الذي بناه «شي جين بينغ» وأصبح أكثر تنظيماً وأفضل تجهيزاً، 10 أبريل 2021:
https://bit.ly/32pktZ5

25 CCN بالعربية، مقارنة بين قدرات الجيش الصيني ونظيره الأسترالي.. من يتفوق على الآخر؟، 17 سبتمبر 2021:
https://cnn.it/3ct1MoZ

26 الصين في الشرق الأوسط: على خطى الولايات المتحدة؟، معهد واشنطن، مايكل سينغ، 1 يونيو 2018: https://bit.ly/3wNY7eN

27 سفارة جمهورية الصين الشعبية لدى دولة الامارات العربية المتحدة، مستشار الدولة وزير الخارجية الصيني وانغ يي يجري مقابلة صحفية كتابية مع وكالة أنباء الإمارات، مارس 2021: https://bit.ly/3z7BBOL

28 سفارة جمهورية الصين الشعبية في المملكة العربية السعودية، مستشار الدولة وزير الخارجية الصيني وانغ يي يتلقى مقابلة مع جريدة الشرق الأوسط، أبريل 2019: https://bit.ly/3f0c80F

29 الجزيرة، وزير خارجية فلسطين: مستعدون لإنجاح مبادرة السلام الصينية، مارس 2021: https://bit.ly/2Rtya3L

30 Deutsche Welle، الصين تعتزم استضافة مباحثات سلام بين شخصيات فلسطينية وإسرائيلية، مارس 2021: https://bit.ly/2T559fz

31 لي ويجيان، العلاقات الثنائية بين الصين والشرق الأوسط وأهمية هذه المنطقة في الإستراتيجية الصينية، الرقم 6 ،2004، ص 20.

32 الجزيرة، يشمل تطوير مطارات وموانئ وتعاونا عسكريا.. توقيع اتفاق إستراتيجي بين إيران والصين مدته 25 عاما، 27 مارس 2021:
https://bit.ly/3CNe0DL

33 BBC عربي، العقوبات الأمريكية على إيران: هل يكسر اتفاق بكين – طهران الحصار الأمريكي؟، 19 يوليو 2020: https://bbc.in/320qGdI

34 مونت كارلو الدولية، وزير الخارجية الأمريكي الجديد: «الصين أهم تحدٍ أمامنا وترامب كان محقاً في موقفه الحازم»، 20 يناير 2021:
https://bit.ly/3HPy9wM

35 وكالة إيران اليوم الإخبارية، الهند و باكستان : ما بعد مواجهة فبراير 2019، 5 مارس 2019: https://bit.ly/32oP9tj

36 فرنس 24، بايدن يبحث مع نظيره الصيني سبل عدم تحول «المنافسة» بين بلديهما إلى «نزاع» في أول اتصال هاتفي منذ سبعة أشهر، 10 سبتمبر 2021: https://bit.ly/3sg66kN

37 الجزيرة نت، هل خسرت الولايات المتحدة الحرب التجارية مع الصين؟، 14 نوفمبر 2021: https://bit.ly/3E2g0IG

38 وكالة شينخوا الصينية، انخفاض معدل البطالة الحضرية في الصين خلال نوفمبر الماضي، 15 ديسمبر 2021: https://bit.ly/3s9MT42

39 وكالة الأنباء الصينية، «ماذا ينتظر العالم من منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي؟»، مايو 2017: https://on.china.cn/3bDjtRF

40 عربي بوست، بعد عام من الانتصارات الصينية بمعركة النفوذ العالمي.. كيف ستواجه أمريكا مبادرة «الحزام والطريق»؟، 31 مارس 2021:
https://bit.ly/3py8Oie

المصادر الأجنبية

1 Africa China Review، 100 years of CPC: From subjugation to rejuvenation، July 1، 2021: https://bit.ly/3HJ5PMu

2 RAND، The PLA and China»s Rejuvenation: National Security and Military Strategies، Deterrence Concepts، and Combat Capabilities، 2016: https://bit.ly/3ypbl2i

3 U.S.–China Economic and Security Review Commission، 2021 REPORT TO CONGRESS of the U.S.–CHINA ECONOMIC AND SECURITY REVIEW COMMISSION، November 2021: https://bit.ly/3F9CJ6Y

4 U.S. Department of Defense، Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2021: https://bit.ly/3s5EuhU

5 Ronald O'Rourke، «PLAN Force Structure: Submarines، Ships، and Aircraft،» in Phillip Saunders and Christopher Yung، eds.، The Chinese Navy، Expanding Capabilities، Evolving Roles، National Defense University Press، 2011

6 Secretary of Defense، Military and Security Developments Involving the People»s Republic of China، 03 Nov 2021: https://bit.ly/3CDLHrd

7 BBC، Open Door Policy: https://bbc.in/2Rt1DaR

8 Business Insider، The US could lose its crown as the world»s most powerful economy as soon as next year، and it»s unlikely to ever get it back، 10 Jan 2019: https://bit.ly/3dUdJVl

9 Newsmax، Trump Vows China»s Economy Won»t Surpass US on His Watch، 20 May 2019: https://bit.ly/3pXNm6N

10 Council on Foreign Relations، Why Does Everyone Hate Made in China 2025؟، 28 March 2018: https://on.cfr.org/3GTpeJr

11 EveryCrsreport، China's Economic Rise: History، Trends، Challenges، and Implications for the United States، June 2019: https://bit.ly/3hkmRSD

12 Al Jazeera Centre for Studies، China's Battle with Coronavirus: Possible Geopolitical Gains and Real Challenges، April 2020: https://bit.ly/34UAFk6

13Human Rights Watch، China's Global Threat to Human Rights، July 2019: https://bit.ly/3hlFXI6

14 Deutsche Welle، Coronavirus pandemic further strains US–China relations، June 2020: https://bit.ly/2GKSQi5

15 Stiftung Wissenschaft und Politik، Strategic Rivalry between United States and China، April 2020: https://bit.ly/3ilL24i

16 GlobAlasia، G–Zero: China and the US Fail the World over Covid–19: https://bit.ly/2ZtfuSO

17 Al Jazeera Centre for Studies، China's Battle with Coronavirus: Possible Geopolitical Gains and Real Challenges، April 2020: https://bit.ly/3bLrsvO

18 Reuters، China sends medical supplies، experts to help Italy battle coronavirus، March 2020: https://reut.rs/32JkuTZ

19 Nikkei Asian Review، China's 'mask diplomacy' in pandemic–hit Europe stirs unease، March 2020: https://s.nikkei.com/3gLs5GH

20 Center for European Policy Analysis، Disinformation، Opportunism، and Gaslighting، COVID–19 as a Vector for Chinese Influence in Central Europe، April 2020: https://bit.ly/3gMTvMy

أوروبا - المكانة بين الأقطاب
ومساعي تثبيت الحضور وإعادة التموضع
على ضوء تطوّرات سنة 2021

أ. حسام شاكر

كاتب ومحلل في الشؤون
الأوروبية والدولية - النمسا

اتّسمت سنة 2021 بتحوّلات وتغيّرات جيوبوليتكية أظهرت تراجعاً نسبياً في مكانة أوروبا على المستوى الدولي، وبدا الاتحاد الأوروبي أو دول الصدارة الأوروبية بالأحرى، منهمكة على الصعيد الخارجي في تثبيت حضورها أو إعادة التموضع الاستراتيجي والتعامل مع التحوّلات والتحدِّيات الماثلة أمامها، خاصة مع تبعات جائحة كورونا، وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والتحدِّي الروسي في الشرق، والصعود الصيني، والانعطافة التي شهدتها الولايات المتحدة من عهد دونالد ترمب إلى عهد جو بايدن، علاوة على تطوّرات دولية متعددة برزت منها أفغانستان. جاء ضمن صدارة أولويات الاتحاد الأوروبي[1] المقررة مسبقاً لسنة 2021 احتواء تداعيات جائحة كورونا مع استدعته من قفزات استثنائية في الإنفاق العام، والتغيُّر المناخي، والهجرة واللجوء، وملف خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

جائحة كورونا

شهد عام 2021 امتداداً لجاحة كورونا في سنتها الثانية، مع ما تجرّه من تأثيرات متعدِّدة على مستوى العالم تتخطّى النطاق الصحي. تجاوز الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بعض الهواجس الصحية والاقتصادية المُغالية التي رُسِمت في بداية الجائحة، خاصة مع تصدُّر الاتحاد الأوروبي العالم في منسوب تلقِّي اللقاحات المضادة لفيروس «كوفيد 19» ومتحوِّراته المستجدّة، وفي إنتاجها أيضاً، وفي منسوب الإنفاق العام على احتواء تداعيات الجائحة الاقتصادية. بيد أنّ الانقسامات الاجتماعية بدت واضحة بشأن السياسات المتعلِّقة بالجائحة، خاصة الإغلاقات والتدابير الصحية المشدّدة واحتمالات فرض إلزامية تلقِّي اللقاحات على السكان ونشوء فئات متضرِّرة بشكل خاصّ من سياسات التعامل مع الجائحة. تحرّكت في العديد من البلدان الأوروبية موجات رفض ومظاهرات حاشدة ضد هذه السياسات لم تعد تقتصر على فئة «مُنكِري كورونا»، وأدّى هذا أحياناً إلى تحفّز ملحوظ وتوتُّرات وصدامات شوارع مع قوات الشرطة. عبّر الانقسام المجتمعي عن ذاته بوضوح في نشوء فضاءات بديلة في مواقع التواصل الاجتماعي مستقلّة عن وسائل الإعلام الكبرى، وفي بروز شعارات تنادي بـ«الحرية» وتصف سياسات كورونا بـ«الاستبداد». وأدّى ظهور متحوّرات جديدة، مثل دلتا وأوميكرون إلى خيبة أمل في نهاية وشيكة للجائحة، فعادت الإغلاقات وإجراءات الطوارئ الصحية من جديد إلى عدد من البلدان الأوروبية بينما أظهرت المجتمعات والنشاطات الاقتصادية تكيّفاً متزايداً مع تحدِّيات الجائحة التي اجتازت خلال عام 2021 سنتها الثانية.

(1)https://www.europarl.europa.eu/news/en/headlines/eu-affairs/20201208STO93329/coming-up-eu-spearheads-efforts-for-recovery-in-2021

معضلات الاتحاد الأوروبي

يواجه الاتحاد الأوروبي، كما تجلّى في سنة 2021 أيضاً، معضلات بنيوية مزمنة في مشروع الوحدة، منها الافتقار إلى سياسات أمنية ودفاعية أوروبية مشتركة فعّالة، أو بتعبير جوزيب بوريل، مسؤول السياسة الخارجية والأمنية الأعلى في الاتحاد الأوروبي «ينبغي على البوصلة الاستراتيجية أن تسمح لنا بأن نأخذ أمننا ودفاعنا بجدّية أكبر»، واصفاً في مقالة موسّعة عام 2021 بأنه كان «سنة التحوّلات» والتغيّرات الجيوسياسية التي تفرض تحدّيات على الاتحاد الأوروبي[1]. يأتي من ذلك غياب مظلّة دفاعية مشتركة فعّالة للدول الأعضاء التي تبقى معتمدة على تبعيتها الدفاعية للولايات المتحدة من خلال حلف شمال الأطلسي «ناتو». تتصدّر فرنسا، عادة، الدعوات إلى تطوير جيش أوروبي أو آليّة دفاعية مشتركة دون أن تكون بديلاً عن المظلّة الأطلسية، وتضمّنت أولويات رئاستها الاتحاد الأوروبي في النصف الأول من سنة 2022 عقد قمّة تبحث ذلك، بعد إخفاق مساعٍ سابقة في هذا الشأن.

تمسّ معضلات الاتحاد الأوروبي إمكانية صياغة سياسة خارجية مشتركة على نحو فعّال على المسرح الدولي بالنظر إلى نهج الإجماع أو التوافق في الحدود الدنيا المتّبع في اتخاذ المواقف وتباين مواقف الدول الأعضاء في بعض الملفّات الخارجية إلى حدّ التعارض أحياناً. أدّى توسّع الاتحاد في وسط أوروبا وشرقها خلال العقد الأوّل من هذا القرن إلى دخول مقرّبي واشنطن إلى الأسرة الأوروبية وتأثيرهم المباشر في آليّات صناعة القرار وإن عُدّ مركز الثقل التقليدي في صناعة القرار متركزاً في برلين وباريس ولندن (قبل خروجها من الاتحاد). من أمثلة صعوبات التوافق على خطوات استراتيجية فعّالة أنّ قمة بروكسيل الأوروبية التي عُقدت في يونيو/ حزيران 2021 أحبطت محاولات مشتركة بذلتها برلين وباريس قبيل انعقادها في إحراز توافق بين قادة الدول والحكومات على عقد قمّة أوروبية – روسية، بعد أن تصدّت بولندا ودول البلطيق لهذا المقترح. كان من شأن القمّة أن تمنح الأوروبيين فرصة حوار مباشر مع موسكو وإمكانية ضغط جماعي عليها، قبيل اندلاع الأزمة الروسية – الأوكرانية بشكل مفاجئ في نهاية السنة، وكان ذلك سيُعبِّر عن استقلالية نسبية عن المظلّة الأمريكية التي تحاول حشد أوروبا خلفها في مواجهة روسيا والصين. ويُلاحظ أنّ الدول الأعضاء التي عارضت عقد القمة المقترحة هي أقرب جغرافياً لروسيا وأكثر ارتباطاً بالولايات المتحدة.

كما تقوم بعض الدول الأعضاء بمبادرات خارجية لا تبدو منسجمة مع الاتجاه العامّ في أوروبا، من قبيل زيارة استثنائية ذات طابع دعائي خلال حملة الانتخابات الإسرائيلية، قام بها المستشار النمساوي سباستيان كورتس ورئيسة الوزراء الدانمركية ميتي فريدريكسن في مارس/ آذار 2021 إلى القدس

(1) Josep Borrell: 2021 in review: A year of transitions. 272021/12/
https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/1093502021-/review-year-transitions_en

للإشادة بـ«التجربة الإسرائيلية» في التعامل مع الجائحة والتنسيق مع رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بشأن تطوير لقاحات كورونا، رغم عدم إنتاج أي لقاح إسرائيلي ضد الفيروس حتى حينه واعتماد الإسرائيليين على لقاحات أوروبية في الغالب.

شهدت سنة 2021 مزيداً من نزعات التمرّد والمناوأة الموجهة للاتحاد الأوروبي من عواصم في وسط أوروبا على نحو اضطرّ الاتحاد إلى التلويح بعقوبات في وجه بولندا خلال سنة 2021 على منوال ما اتُّخِذ سابقاً بحقّ المجر. ففي أكتوبر/ تشرين الأول أصدرت أعلى محكمة بولندية حكماً يقضي بأنّ بعض معاهدات الاتحاد الأوروبي تتعارض مع دستور البلاد الذي له المرجعية العُليا، ولقي الحكم ترحيب القيادة السياسية في وارسو. من شأن هذا القرار المرجعي الذي أحدث انتقادات حادّة في أوروبا أن يمثّل نموذجاً يُحتذَى لدول أوروبية أخرى مستقبلاً، وقد يُتّخذ ذريعة للتنصّل من التزامات مقرّرة بموجب عضوية الاتحاد الأوروبي خاصة مع احتمالات صعود قيادات وأحزاب شعبوية إلى الحكم.

كما تتخلّل مشروع الوحدة اصطفافات تتشكّل ضمن الدول الأعضاء في بعض الملفات، مثلاً بين حكومات تنادي بمزيد من التشدُّد مع طالبي اللجوء، أو بين دول تشرف على سواحل المتوسط التي تقصدها زوارق الهجرة غير النظامية، أو بين عواصم تطالب بتدابير أمنية تشمل التنصّت على هواتف المواطنين وتطبيقات التواصل في الدول الأعضاء، أو بين قادة معترضين على سياسات اللقاحات الأوروبية، أو بين دول تضغط باتجاه نهج متصلّب في التعامل مع تركيا، أو غير ذلك من الشواغل التي يستثير بعضها الحمّى الشعبوية التي يُستثمَر فيها سياسياً وانتخابياً في ديمقراطيات الوحدة على حساب جودة الأداء السياسي والمصالح الاستراتيجية أحياناً.

تمثّل حملة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي «بريكست» التي نجحت عبر استفتاء شعبي سنة 2016 هاجساً لدى الاتحاد من إمكانية تكرار هذه التجربة في بلدان أوروبية أخرى عبر استفتاءات شعبية تصاحبها حملات تسخين للجمهور على نحو ما جرى في بريطانيا. ويبقى على أوروبا أن تتعايش مع احتمالات صعود قوى شعبوية، من أقصى اليمين وغيره، في عدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي خلال السنوات المقبلة علاوة على ما جرى في بعض البلدان حتى الآن، ومن شأن ذلك أن يجرّ انعكاسات متعددة على المشهد السياسي في القارّة وعلى علاقات الدول الأعضاء بالاتحاد.

تواجه أوروبا الموحّدة تحدّيات أخرى منها اللحاق بتقنية الشبكات والأجهزة المحمولة والاقتصاد الشبكي الصاعد عالمياً، وجاء هذا من الأولويات التي حدّدتها رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين في خطاب حال الاتحاد الأوروبي الذي ألقته يوم 15 سبتمبر/ أيلول 2021.

شهدت سنة 2021 خروج المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل من الحكم بعد ستة عشر عاماً قضتها في رئاسة الحكومة تميّزت بالاستقرار الاقتصادي رغم الأزمات المالية والاقتصادية التي عرفها العالم ودول

أوروبية خلال ذلك، وترسيخ مكانة برلين في قيادة القاطرة الأوروبية، فعُدّت ميركل بمثابة زعيمة أوروبا. يواجه تحالف يسار الوسط (الديمقراطيين الاجتماعيين والليبراليين والخضر) الذي يقود الائتلاف الحكومي الجديد في ألمانيا بعد خسارة يمين الوسط الانتخابات (الاتحاد الديمقراطي المسيحي) اختبارات تماسك الحكومة الائتلافية والتعامل مع الأولوية الصحية والأعباء الاقتصادية المترتّبة على استمرار جائحة كورونا، والحفاظ على التوازن النسبي الذي طبع علاقات برلين الخارجية، خاصة مع تصاعد الاستقطاب الأمريكي – الصيني وصعود التحدّي الروسي كما عبّرت عنه الأزمة الروسية – الأوكرانية. افتقدت أوروبا الموحّدة، مع خروج ميركل من المشهد السياسي، زعامة قوية تقودها داخلياً وتعبِّر عنها دولياً، فالتركيبة الحكومية الجديدة في ألمانيا التي يقودها المستشار أولاف شولتس تحتاج زمناً حتى تبرهن على جدارتها، وغادرت بريطانيا الأسرة الأوروبية من خلال «البريكسيت» وهي منشغلة بعدد من الملفات العالقة مع الاتحاد الأوروبي علاوة على أنّ نموذج قيادة بوريس جونسون لم تسجِّل حضوراً ملموساً على المستوى الدولي، أمّا الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون فواجه أزمات موجعة في الخارج ويستشرف هزيمة انتخابية متوقعة في الانتخابات الرئاسية في سنة 2022. ففي الانتخابات الإقليمية والجهوية التي شهدتها فرنسا خلال سنة 2021 لم يحقق حزب ماكرون «فرنسا إلى الأمام» أي مكاسب، كما كان متوقعاً، وتراجعت فيها نتائج أقصى اليمين الذي تقوده مارين لوبن زعيمة «التجمّع الوطني»، بينما تجري الاستعدادات لخوض الانتخابات الرئاسية في إبريل/ نيسان 2022 التي تشهد صعود شعبية اليميني إريك زمور المعروف بمواقفه الجامحة والعنصرية المناهضة للمسلمين، ما يعطي الانطباع بأنّ السباق الانتخابي يشهد مزايدات يمينية متطرفة عموماً ومناهضة للمسلمين والهجرة والتنوّع الثقافي خصوصاً.

واصلت القيادة الفرنسية خلال ذلك انتهاج سياسات تحمل، حسب ناقدين، طابع المطاردة الثقافية للمكوِّن المسلم في المجتمع الفرنسي تحت عنوان مكافحة «الانفصالية» و«الإسلام السياسي»[1]. وبرز في النمسا توجّه مشابه تقريباً إذ واصلت حكومتها نهجاً مشدِّداً ومقاربة أمنية صارمة في التعامل مع المسلمين في جمهورية الألب رغم الأزمات السياسية الداخلية التي أطاحت برئيس الوزراء الشاب المتنفِّذ المستشار سباستيان كورتس وعدد من المحيطين به على وقع فضائح الفساد والتلاعب بنتائج استطلاعات الرأي غير المسبوقة في الجمهورية. سعَت النمسا خلال ذلك إلى تنسيق الجهود والمواقف مع بعض الدول الأوروبية، مثل الدانمرك وإيطاليا واليونان ودول وسط أوروبا وشرقها، لتعزيز الموقف الرافض لاستقبال اللاجئين علاوة على محاولة إعادة بعضهم إلى أوطانهم.

على صعيد آخر نشبت توتُّرات بين فرنسا وبريطانيا منذ خروج الأخيرة من الاتحاد الأوروبي مطلع سنة 2021؛ تركّزت في جانب منها على الخلاف بشأن مناطق الصيد البحري وبعض التدابير المتعلقة بعبور البضائع من بريطانيا وإليها. وتسبّب إلغاء صفقة الغوّاصات الفرنسية مع أستراليا، في سبتمبر/

(1) Hossam Shaker: French McCarthyism Targets Muslims in the Name of Republican Values. Politics Today. 23.12.2020 https://politicstoday.org/french-mccarthyism-targets-muslims-in-the-name-of-republican-values/

أيلول 2021 بمقتضى التحالف الثلاثي الأمريكي – البريطاني – الأسترالي، إلى انزعاج فرنسي شديد من الدول الثلاث، وألقى هذا التطوّر بظلاله على العلاقات الأطلسية. مُنِيَت باريس، علاوة على إلغاء أستراليا صفقة الغوّاصات الفرنسية، بسلسلة من الإخفاقات الخارجية خلال سنة 2021، منها قرار سويسرا شراء أسطول من طائرات «إف 35» الأمريكية خلافاً لمفاوضاتها مع فرنسا لشراء طائرات «رافال»، وقرار باكستان القاضي بمنح تركيا امتياز تحديث غوّاصاتها، وهي فرنسية الصنع، رغم ضغوط باريس على إسلام أباد للعدول عن ذلك، ونشوب أزمة بين فرنسا والجزائر استعملت فيها الأخيرة أوراق ضغط غير مسبوقة على باريس منها إغلاق أجوائها في وجه الطيران العسكري الفرنسي، وتراجع الدور الفرنسي في ليبيا ومالي علاوة على انسحاب القوات الفرنسية والغربية من أفغانستان.

أوروبا والولايات المتحدة والعلاقات الأطلسية

قوبلت خسارة دونالد ترمب انتخابات الرئاسة الأمريكية بارتياح ضمنيّ في أوروبا بعد أن شهدت ولايته الرئاسية الأولى (2017 – 2020) تجاذبات غير مسبوقة في طبيعتها مع عواصم أوروبية. أثارت المشاهد الأخيرة من عهد ترمب صدمة وذهولاً في أوروبا، عندما رفض الرئيس الأمريكي الخاسر الإقرار بنتائج الانتخابات، ثم اقتحم مؤيِّدوه مبنى الكونغرس بطريقة همجية أضرّت بصورة الديمقراطية الأمريكية في العالم.

مع دخول جو بايدن البيت الأبيض في يناير/ كانون الثاني 2021 سادت توقُّعات باستعادة العلاقات الأمريكية الأوروبية سابق حالها. توجّهت إدارة بايدن في بدايات عهدها بخطاب منفتح على الأوروبيين تجاوز نبرة الإدارة السابقة التي اتّسمت بالغطرسة. أبرزت الإدارة الجديدة، مجدداً، أهمية قيَم الحرية وحقوق الإنسان التي تجمعها مع أوروبا، ما فُهِم على أنها محاولة من واشنطن لإبراز قواسم غربية مُشتركة مقابل الصين وروسيا، فبدا هذا استعادة نسبية لخطابات الحرب الباردة.

ثمّ سرعان ما شهدت العلاقات بين الولايات المتحدة وأوروبا هزّات حجّمت آمال الأوروبيين. تسبّب خروج الولايات المتحدة من أفغانستان وسحب قواتها بشكل سريع وفوضوي في أغسطس/ آب 2021 في إحراج حلفائها الأوروبيين الذين شاركوها غزو البلاد واحتلالها على مدار عشرين سنة تحت مظلة حلف الأطلسي. أدارت الولايات المتحدة ملف الانسحاب من أفغانستان بطريقة انفرادية أحرجت حلفاءها الأوروبيين.

وفي سبتمبر/ أيلول 2021 نشبت أزمة مفاجئة بين فرنسا وكل من الولايات المتحدة وأستراليا وبريطانيا على خلفية إلغاء كانبيرا صفقة غوّاصات فرنسية كبرى بعد أن فضّلت التزوّد بغواصات أمريكية أكثر تطوّراً، بالتزامن مع الإعلان عن التحالف الثلاثي بين واشنطن ولندن وكانبيرا الذي يستهدف في المقام الأوّل تعزيز العمل المشترك في مواجهة الصين. صدرت عن باريس ردود فعل فائقة

الحدّة على هذه الخطوة ودخلت العلاقات الدبلوماسية في أزمة مع استدعاء فرنسا سفيريها من واشنطن وكانبيرا للتشاور.

بدت أوروبا مستبعدة من الأزمة الروسية – الأوكرانية التي تدور رحاها فوق الأرض الأوروبية أساساً، فالاتصالات الثنائية بين موسكو وواشنطن في ظلال الأزمة أشعرت الاتحاد الأوروبي بالتجاهُل وكأنّ واشنطن تقرِّر نيابة عن الأوروبيين أيضاً.

التطوُّرات الأوروبية – الروسية والأزمة الأوكرانية

انتهت سنة 2021 بتأزيم العلاقات الأوروبية – الروسية على وقع تصاعد الموقف بين موسكو وكييف وحشد قرابة مائة ألف جندي روسي قرب حدود أوكرانيا في حالة تأهُّب لاحتمال الإقدام على اجتياح برِّي. أعادت هذه الأزمة المستجدّة إلى الأذهان تجربة قضم روسيا شبه جزيرة القرم من أوكرانيا في سنة 2014 خلال عهد الرئيس الأمريكي الديمقراطي باراك أوباما، بينما جاءت التحرُّكات الروسية الجديدة على حدود أوكرانيا في عهد جو بايدن، الرئيس الأمريكي الديمقراطي أيضاً. وإذ بدت أوروبا الموحّدة والولايات المتحدة مكتوفة الأيدي بعد التوسّع الروسي السابق في القرم؛ فإنّ العواصم الغربية حرصت هذه المرّة على التلويح الاستباقي بردود قاسية في حال أقدمت القوات الروسية على اجتياح أوكرانيا.

ضغطت هذه التطوّرات الروسية على المواقف الأوروبية التي حرصت من قبل على إدارة علاقات متوازنة مع موسكو، خاصة برلين، التي اضطرت هي الأخرى إلى التلويح بردود على الجانب الروسي حال وقع الاجتياح، تشمل وقف مشروع خط الغاز الشمالي (نورث ستريم) الذي كان في الأساس مسألة خلافية بين ألمانيا والولايات المتحدة.

لكنّ تأزيم الموقف مع روسيا لن يتوقّف عند حدودها، فهو يلقي بظلاله على بعض دول الجوار الروسي وقد يمسّ باستقرار الأوضاع في شرق أوروبا والبلقان. تزامن مع هذه الأزمة، مثلاً، نشوب توتّرات على حدود بيلاروسيا، المقرّبة سياسياً من موسكو، وكل من ليتوانيا وبولندا العضوين في الاتحاد الأوروبي، بسبب تدفّقات لاجئين عبرها. تتّهم دول الاتحاد مينسك بأنها اجتذبت طالبي اللجوء هؤلاء عبر رحلات جوِّيّة إليها ويسّرت اندفاعهم المُوجّه صوب حدود الاتحاد الأوروبي ردّاً على العقوبات الأوروبية المفروضة عليها. أدّت أزمة اللاجئين العالقين، وهم من بلدان عربية ومسلمة، هؤلاء إلى تدخُّل القوات البولندية لصدِّهم، وإلى اتصالات بين برلين ومينسك لاحتواء الموقف.

يُعدّ الدور الروسي محفِّزاً لتوتُّرات مستجدّة في البلقان، من قبيل نُذُر تصدُّع النظام الثلاثي في البوسنة والهرسك بعد مواقف أبداها صرب البوسنة خلال سنة 2021، كما عاد شبح التوتُّر إلى كوسوفا في خريف 2021 حيث تدعم روسيا الموقف الصربي. بذل الاتحاد الأوروبي جهوداً لنزع فتيل الأزمة

المستجدة في كوسوفا، التي نشبت ابتداء بشأن الاعتراف بلوحات السيارات بين كوسوفا وصربيا. تنتشر قوات أوروبية في كوسوفا ضمن مهمة «كيفور» لحفظ السلام التي يقودها حلف شمال الأطلسي بمقتضى قرار من مجلس الأمن. تعترف اثنتان وعشرون من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي باستقلال كوسوفا، بينما لا تعترف بها كل من إسبانيا واليونان وقبرص وسلوفاكيا ورومانيا لأسباب تعود أساساً إلى خشية هذه البلدان من نزعات انفصالية فيها.

استدعت الأزمة الروسية – الأوكرانية تكثيف الاتصالات الثنائية والتحذيرات المتبادلة بين موسكو وواشنطن، وبدت أوروبا مستبعدة من اللقاءات. تقول واشنطن إنّ مباحثاتها مع موسكو بخصوص التصعيد مع أوكرانيا تجري بالتشاور مع الحلفاء والشركاء في أوروبا، لكنّ واقع الحال أنّ الاتصالات الأمريكية – الروسية انحصرت في نطاق ثنائي كما عبّر عنه بُعد بين بايدن وبوتين خلال شهر ديسمبر/ كانون الأول 2021.

يحرص بوتين على الطابع الثنائي للمحادثات مع بايدن ومع الأطراف الأوروبية كلّ على حدة، فهو يتحاشى تصليب الكتلة الأطلسية في مواجهة روسيا، ويحاول استعادة مشهد ثنائية القطبية مع واشنطن بعد المرارة التي تجرّعتها موسكو جراء انهيار الاتحاد السوفياتي، ولتأكيد صدارة روسيا في المشهد الدولي. تستعيد موسكو قدراتها في مجال ضبط الإيقاع الدولي وتفرض على واشنطن أن تتفاوض معها جولة بعد جولة من موقع الندِّية، بينما تتوارى أوروبا عن إدارة أزمة دولية تدور على أرضها، رغم بلاغات لفظية متعاقبة تصدر من بروكسيل، كما كان يجري في الحرب الباردة تقريباً. فللأزمة بُعدها الرمزي بالنسبة لروسيا، وضرائبها المعنوية الموجعة بالنسبة لأوروبا الموحّدة؛ أو لباريس وبرلين على وجه الخصوص. عبّر مسؤول السياسة الخارجية الأوروبي جوزيب بوريل عن انزعاج الاتحاد من هذا التجاهل، فقال في تصريحات لصحيفة «دي فيلت» الألمانية في الثالث من كانون الثاني/ يناير 2022: «لا نريد ولا يُسمَح بأن نكون متفرجين غير مشاركين فيُقرّر بمعزل عنهم فوق رؤوسهم».

يخشى الأوروبيون أن يقتصر دورهم على مراقبة مخاطر تدور نُذُرها في جوارهم وأن لا يتجاوزوا حدود ردود الأفعال الجزئية اللاحقة على سلوك روسيا أو التصرُّف ضمن مسارات ترسمها الولايات المتحدة لهم، رغم أنّ التطوّرات الأخيرة وثيقة الصلة بالأمن الأوروبي بالأحرى. لا تُعدَم أوروبا أوراق قوّتها في التعامل مع التحدِّي الروسي، فهي تراهن على عامل الردع الاقتصادي في مواجهة روسيا علاوة على محاولة تعزيز موقف أوكرانيا، وهي إن تصرّفت في هذا الشأن فسيأتي ذلك في مقام ردّ الفعل لا المبادرة، وتحت سقف الموقف الأمريكي بطبيعة الحال. لكنّ العقوبات الاقتصادية لا تخلو من أضرار على أوروبا ذاتها، وقد تخسر مفعولها في الردع الاستباقي إن قرّر بوتين خوْض مغامرة جريئة في الميدان لن يُعدم مبررات معيّنة للإقدام عليها في لحظة الحقيقة؛ من قبيل مزاعم عن هجوم استهدف قوات روسية مثلاً أو تهديدات تقتضي منه الردّ. لدى أوروبا ما تخشاه أيضاً من تصاعد الأزمة الروسية – الأوكرانية، على صعيد أمن الطاقة، واحتمالات الانزلاق إلى سباق تسلُّح صاروخي

متبادل بين الولايات المتحدة وروسيا على أراضيها. فإنّ اقتربت منصّات الصواريخ الأمريكية من روسيا لن تعجز نظيرتها الروسية على الاقتراب من العمق الأوروبي أيضاً، كأن تُنصَب على أراضي بيلاروسيا.

أوروبا والصين

يُعدّ الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للصين، بينما شهدت سنة 2020 صعود الصين إلى مرتبة الشريك التجاري الأول لأوروبا مُزيحة الولايات المتحدة عن هذه المكانة. تتعزّز خلال ذلك حظوظ التجارة البرية بين الصين وأوروبا، من خلال تطوّر خطوط السكك الحديدية بين المدن الصينية وأوروبا بشكل خاطف في السنوات الأخيرة، التي تختزل مدة شحن البضائع قياساً بالناقلات البحرية، ويأتي ذلك حسب ما يُعرف بالجسر البري الأوراسي الذي يتبع «مبادرة الحزام والطريق» الصينية.

وتوصّل الاتحاد الأوروبي والصين مع نهاية سنة 2020 إلى اتفاق مبدئي بشأن اتفاقية الاستثمار وإنهاء المفاوضات بين الجانبين التي انطلقت سنة 2013[1]. جاء توقيت الإعلان متزامناً مع نهاية عهد دونالد ترامب وقرب تولّي جو بايدن الرئاسة الأمريكية. كان من المنتظر أن تستغرق الاتفاقية زمناً حتى تقع المصادقة الكاملة عليها ودخولها حيّز التنفيذ الذي يُفترَض أن يحقّق مكاسب متبادلة للجانبين الأوروبي والصيني. لكنّ المصادقة على الاتفاقية تعثّرت في أوروبا، مع تصاعد الانتقادات لأوضاع حقوق الإنسان في الصين، خاصة بالنسبة للأويغور، في البرلمان الأوروبي. وفرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على أربعة مسؤولين صينيين في مارس/ آذار 2021 على خلفية اضطهاد الأويغور. اعتبرت وزارة الخارجية الصينية أنّ العقوبات الأوروبية «تدخُّل سافر في شؤون الصين الداخلية»، وأنها «تضرّ كثيراً بالعلاقات الأوروبية الصينية». ردّت بكين على هذه العقوبات بفرض عقوبات على عشر شخصيات أوروبية بينهم أعضاء في البرلمان الأوروبي، وصفها الممثل الأعلى للسياسة الخارجية الأوروبي جوزيب بوريل بأنها «غير مقبولة». عقّدت العقوبات الصينية إمكانية تجاوب البرلمان الأوروبي مع مساعي المصادقة على اتفاقية الاستثمار مع الصين التي لم تتجاوز مستوى الاتفاق المبدئي بعد. اتّضح أيضاً أنّ من شأن سلوك بعض الشركات الأوروبية بدوافع مبدئية؛ أن يحفّز ردود أفعال داخلية في الصين، على نحو ما جرى مع شركة «إتس آند إم» السويدية للملابس التي قوبلت بحملة مقاطعة في الصين بعد إعلانها الامتناع عن شراء القطن المنتج في إقليم شينغيانغ (تركستان الشرقية) التي تقطنه أقلية الأويغور المضطهدة. من جانب آخر؛ أعلن الاتحاد الأوروبي في مايو/ أيار عن خطة لخفض الاعتماد على صادرات دول من بينها الصين في بعض القطاعات بمقتضى توجّه لتنويع مصادر الواردات إلى أوروبا.

بدا التراجع النسبي في الانفتاح الأوروبي على الصين منسجماً مع توجّهات إدارة بايدن الأمريكية التي تحاول حشد أوروبا خلفها في جبهة مضادة للصين. وجاءت اتفاقية الاستثمار الأوروبية الصينية في

(1) http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/wmdslzdf/202102/t20210204_800234941.html

اتجاه مُعاكِس لمساعي واشنطن الرامية لتحجيم الصعود الصيني، كما واجهت الصين بعض الصعوبات في الأسواق الأوروبية في السنوات الأخيرة تحت تأثير التوجّهات الأمريكية المضادة لها، مثلاً في ما يتعلق بشبكة اتصالات الجيل الخامس. انعكست هذه التوجهات بشكل ضمني على أعمال قمة السبع التي عقدت في بريطانيا في يونيو/ حزيران 2021. بيد أنّ الإعلان في سبتمبر/ أيلول عن تحالف استراتيجي ثلاثي أمريكي – بريطاني – أسترالي لا يضمّ الشركاء الأوروبيين، لا يشجِّع مساعي إلحاق أوروبا بالموقف الأمريكي، خاصة وأنه تزامن مع إلغاء أستراليا صفقة كبرى لشراء غواصات فرنسية وإحلال غواصات أمريكية بدلاً منها، ما تسبّب في أزمة سياسية ودبلوماسية عاصفة.

الهجرة غير النظامية واللجوء

صعدت في السنوات الأخيرة أولوية كبح وصول طالبي الهجرة واللجوء إلى أوروبا، خاصة بعد أن عجزت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عن التوصّل إلى اتفاق على كيفية توزيع طالبي اللجوء الذين وصلوا البرّ الأوروبي، فأظهر ملف اللاجئين جانباً من الضعف البنيوي في مشروع الوحدة عندما نشأت استقطابات حادّة بين دولها في هذا الشأن وتعثّرت عدد من اجتماعات القمّة في إحراز تفاهمات ذات صلة. تتّجه أوروبا الموحدة في المقابل إلى تحصين حدودها الخارجية لمنع وصول طالبي المأوى والحماية إليها، من خلال تعزيز قوات خفر الحدود والسواحل الأوروبية «فرونتكس» بصفة غير مسبوقة، ودعم خفر السواحل في دول جنوب المتوسط، مثل ليبيا، لصدّ البشر عن الإبحار من خلال القيام بعمليات «إنقاذ» في عرض البحر.

واصل الاتحاد الأوروبي سعيَه إلى إبرام ترتيبات مع بعض دول العبور تقضي بمنح مساعدات لتحسين مواصفات استيعابهم، كي يُحال بالتالي دون انتقالهم منها لأجل الالتحاق بوجهات أوروبية. أظهرت سياسات بعض الدول الأوروبية في غضون ذلك مزيداً من التشدُّد مع طالبي اللجوء، عبر تشديد القوانين والإجراءات ذات الصلة، مع اتجاه لإعادة بعضهم إلى أوطانهم الأصلية.

تسبّبت سياسة أوروبا القاضية بكبح الهجرة غير النظامية إليها وإبرام ترتيبات مع دول العبور في تصدير أزمة الساعين إلى الهجرة إلى خارج القارّة، ونشوء حالات تكدّس بشري على أطراف أوروبا، كما تجلّى للعيان في جزر ومناطق يونانية وإيطالية وإسبانية، أو على حدود روسيا البيضاء مع لتوانيا وبولندا، أو في بعض مناطق البلقان، علاوة على شمال إفريقيا كما يتضح في ليبيا مثلاً. يجسِّد مخيم موريا الواقع في جزيرة لسبوس اليونانية معاناة طالبي اللجوء العالقين، ولم يؤدِّ الحريق الهائل الذي دمّر المخيم عن آخره في سبتمبر/ أيلول 2020 إلى معالجة هذه الأزمة الإنسانية على أراضي الاتحاد الأوروبي وإن شملت الاستجابات العاجلة تحسين مواصفات بعض المخيمات جزئياً واستعداد دول أوروبية لبحث استقبال بعض الأطفال العالقين مع بقاء حالات التكدّس البشري على حالها تقريباً.

تمثّل الحساسية الأوروبية الفائقة بشأن ملف الهجرة غير النظامية واللجوء ورقة ضغط محتملة لدى بعض دول المنبع والعبور على الجانب الأوروبي، كما يتضح من سيرة العلاقات التركية – الأوروبية مثلاً بدءاً من سنة 2015. وصعد دور إيران بالنسبة لأوروبا في هذا الشأن منذ تطوّرات 2021 في أفغانستان التي يُخشى أن تترتّب عليها مأساة إنسانية وموجات نزوح واسعة للأفغان. استُعملت ورقة الهجرة غير النظامية وطالبي اللجوء من جانب بيلاروسيا خلال أزمتها مع الاتحاد الأوروبي في السنة ذاتها. ولوّحت القيادة العسكرية في السودان بهذا الخيار ردّاً على الضغوط الأوروبية والغربية الممارسة عليها للعودة إلى المسار الانتقالي المقرّر في الخرطوم من خلال تأكيد دور الجيش في ضبط الأوضاع منع تدفّق كثيف لطالبي الهجرة واللجوء نحو أوروبا.

أوروبا والقضية الفلسطينية

شهدت سنة 2021 سلسلة من التطوّرات الميدانية في فلسطين تصدّرت الاهتمام العالمي سريعاً، بلغت ذروتها في شهر مايو/ أيار عندما تصاعد الموقف في القدس وأرجاء متعدِّدة من فلسطين ونشب تصعيد عسكري بين المقاومة الفلسطينية وجيش الاحتلال الإسرائيلي.

أحدثت قضية حي الشيخ جراح في القدس أصداء قوية عبر العالم وصدرت مواقف أوروبية متعدِّدة في هذا الشأن، من بينها زيارة قام بها قناصل أوروبيون وممثلو الاتحاد الأوروبي، في مايو/ أيار، وأخرى في ديسمبر/ كانون الأول للأسر الفلسطينية المهدّدة بالطرد من الحيّ لإحلال مستوطنين مكانهم. وطالب ممثلو الاتحاد الأوروبي بالضغط على سلطات الاحتلال لوقف سياسات إخلاء البيوت وإجلاء سكانها وهدم البيوت الفلسطينية داخل القدس.

ومع تصاعد الأوضاع في المسجد الأقصى وبلدة القدس القديمة خلال شهر رمضان (أيار/ مايو 2021)، دعا الاتحاد الأوروبي إلى التحرّك بشكل عاجل لوقف «التوتُّر». أدّى اندلاع مواجهة عسكرية بعد ذلك بأيام إلى مواقف أوروبية متباينة بلغ بعضها حدّ إعلان «التضامن مع إسرائيل» بينما أبدت دول أخرى مواقف أقل انحيازاً أو أكثر توازناً. جدّدت عواصم أوروبية متعدِّدة خلال هذه الجولة إعرابها عن ما تسميه «حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها»، على نحو عبّر عن انحياز إلى الجانب الإسرائيلي، على غرار ما شهدته جولات سابقة. أظهرت هذه التطوّرات الاتحاد الأوروبي في موقف عاجز عن اتّخاذ موقف واضح وسريع يؤثّر في مسار الأحداث، فاجتماع وزراء الخارجية الأوروبيين جاء متأخّراً، قبيل التوصُّل إلى وقف إطلاق النار، ولم يتمكّن من الخروج ببيان واضح مشترك بسبب تباين المواقف بين الدول الأعضاء، بينما كانت باريس وبرلين تتحركّان في مسارات مستقلّة وغير منسّقة خلال هذه التطوّرات.

من جانب آخر؛ أدى خروج دونالد ترمب من البيت الأبيض في بداية سنة 2021 ثم نهاية عهد

بنيامين نتنياهو الذي حظي بحظوة فائقة لدى إدارة ترمب، إلى إنهاء تسويق ما عُرفت بـ«صفقة القرن»، وإن بقيت بعض ملامح المشروع ومساراته وانعكاساته حاضرة. نأت أوروبا، عملياً، بنفسها عن مشروع ترمب – نتنياهو في حينه وتمسّكت من الناحية الرسمية بخطوط الرباعية الدولية (تضمّ الأمم المتحدة، الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، روسيا) القائمة على ما يسمى «حلّ الدولتين»، لكنّ العملية السياسية التي رسمتها الرباعية، أو «خريطة الطريق»، بقيت في حالة توقّف وانسداد.

على صعيد آخر لم تتمخّض الأزمة السياسية الإسرائيلية المزمنة بعد أربع جولات انتخابية عامّة، كان آخرها في مارس/ آذار 2021، عن حكومة متماسكة أو ذات وجهة سياسية محدّدة، على نحو منح الانطباع بأنّ ائتلاف بينيت – لابيد الذي تشكّل يوم 13 يونيو/ حزيران 2021 ليس مؤهّلاً لإنجاز أي خطوة سياسية نوعية بسبب تركيبته المتناقضة والهشّة. انتهت سنة 2021 دون أن تُعرض مشروعات سياسية أو خطوات تفاوضية بشأن القضية الفلسطينية من جانب أي من الأطراف الأوروبية أو الدولية، بينما يتمسّك رئيس الحكومة الإسرائيلية نفتالي بينيت برفض التفاوض السياسي مع قيادة السلطة الفلسطينية الواقعة أساساً في مأزق داخلي متعاظم والتي تحافظ على تعاونها الأمني مع سلطات الاحتلال.

يمتدّ الانسداد إلى المشهد الفلسطيني الداخلي، ذلك أنّ مساعي «المصالحة الفلسطينية» لم تشهد تقدُّماً ملحوظاً خلال سنة 2021 وتجلّى الارتباك والتردّد في الأداء السياسي الداخلي لقيادة السلطة ممثلة برئيسها محمود عباس، مثلاً عندما قرّر في نهاية إبريل/ نيسان تأجيل الانتخابات التشريعية وما كان سيعقبها على مستوى الرئاسة والمجلس الوطني، بعد أن انقسمت حركة «فتح» على عدة قوائم وتراجعت حظوظها الانتخابية، وإن كان سبب التأجيل الرسمي منع الاحتلال إجراء الانتخابات في القدس. كان من المُقرّر أن تجري الانتخابات على ثلاث مراحل خلال سنة 2021، لتكون انتخابات تشريعية في 22 مايو/ أيار، ثم رئاسية في 31 يوليو/ تموز، ثم انتخابات المجلس الوطني (برلمان منظمة التحرير المتقادم) في 31 أغسطس/ آب. حثّ الاتحاد الأوروبي من جانبه على إجراء الانتخابات، ثمّ أعرب عن خيبة أمله من تأجيلها كما جاء في بيان أصدره الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية جوزيب بوريل.[1]

أدّى مقتل المواطن الفلسطيني نزار بنات يوم 24 يونيو/ حزيران 2021 بعد أن اعتقلته أجهزة السلطة الفلسطينية الأمنية من منزله، إلى دعوات أوروبية[2] وأمريكية للتحقيق في مقتل الناشط المعروف بنقده اللاذع للسلطة الفلسطينية، وكان مرشّحاً في الانتخابات المؤجّلة أيضاً[3]. عبّر حساب شبكي يتبع الاتحاد الأوروبي (أوروبا وفلسطين) عن «الصدمة والحزن»، وزار وفد من الاتحاد أسرة الناشط

(1)https://www.euneighbours.eu/en/south/stay-informed/news/palestine-statement-high-representative-josep-borrell-postponement

(2) https://www.un.org/unispal/document/eu-local-statement-on-the-death-of-activist-nizar-banat/

(3)https://eeas.europa.eu/delegations/palestine-occupied-palestinian-territory-west-bank-and-gaza-strip/100677/node/100677_ar

للتضامن معها، ثمّ دعا بيان أصدره الاتحاد الأوروبي بالاتفاق مع رؤساء بعثات دول الاتحاد في القدس ورام الله، بعد الواقعة بشهرين، إلى الانتهاء بسرعة من التحقيق في القضية «بطريقة شفّافة بالكامل» وضمان محاسبة المسؤولين عن الواقعة؛ مؤكداً أنّ «العنف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والمتظاهرين السلميين أمر غير مقبول»، بعد أن قوبلت مظاهرات ناقدة لأجهزة السلطة بممارسات قمعية.[1]

وفي 22 أكتوبر/ تشرين الأول 2021 أعلن «وزير الدفاع» الإسرائيلي عن تصنيف ستّ منظمات حقوقية فلسطينية تتلقّى تمويلاً أوروبياً تعمل داخل فلسطين على أنها «منظمات إرهابية». لقي هذا القرار استنكاراً واسعاً في المجتمع المدني العالمي وعلى صعيد هيئات دولية تابعة للأمم المتحدة. وأصدرت إستونيا وفرنسا وإيرلندا والنرويج وألبانيا بياناً مشتركاً أعرب عن القلق الشديد من هذه الخطوة عقب جلسة تشاورية عقدها مجلس الأمن الدولي يوم 8 نوفمبر/ تشرين الثاني بشأن الاستيطان الإسرائيلي. يمثّل القرار الإسرائيلي تحدّياً لأوروبا سياسياً وإجرائياً وما لياً بالنظر إلى أنّ هذه المنظمات الحقوقية ومثيلاتها تحظى باتصالات مع هيئات أوروبية وتحصل على تمويل من جهات أوروبية أيضاً، ومن المتوقّع أن تخسر هذه المنظمات الحقوقية وغيرها، العاملة في فلسطين، روافد دعم لها من أوروبا بموجب هذا التطوّر.

على صعيد آخر؛ قامت بريطانيا بتصنيف حركة «حماس»، بجناحيها السياسي والعسكري «منظمة إرهابية» بعد أن قدّمت وزيرة الداخلية، بريتي باتيل، المعروفة بانحيازها للجانب الإسرائيلي، مذكرة في هذا الشأن إلى مجلس العموم الذي أقرّ المقترح يوم 24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021. قضت المذكرة بإجراء تعديل على «قانون الإرهاب» لسنة 2000 كي يتيح حظر حركة «حماس» بجناحيها وليس الجناح العسكري وحده كما كان عليه الحال في السابق. من شأن هذه الخطوة أن تضع صعوبات على تواصل بريطانيا مستقبلاً مع «حماس» وأن تعيق بعض اتصالات الحركة على المستوى الغربي، بعد ما أظهرته من أداء قوي وحضور متزايد في الساحة الفلسطينية خلال عام 2021.

أوروبا ومصر

تؤكد الدبلوماسية الأوروبية متانة الشراكة مع القاهرة، أو بتعبير جوزيب بوريل، الممثل الأعلى للسياسة الخارجية الأوروبية، فإنّ «الاتحاد الأوروبي ومصر شريكان قويّان»، حسب تغريدة له خلال زيارته إلى القاهرة في 3 سبتمبر/ أيلول 2020، صدرت تصريحات مثلها عن كبار المسؤولين في عدد من دول أوروبا خلال زيارات متبادلة مع الجانب المصري.

تحرص مصر خلال عهد عبد الفتاح السيسي على تثبيت شبكة مصالح متبادلة مع الدول الأوروبية ضمن مقاربة تضمن غطاء سياسياً خارجياً أفضل في القارّة علاوة على العلاقة مع الولايات المتحدة،

(1) https://agenceurope.eu/aewebsite_dev/en/bulletin/article/127752/

والعلاقات مع روسيا والصين، ومن شأن ذلك أن يمثّل عامل توازن نسبي مقابل علاقة القاهرة الخاصة مع واشنطن. تقوم شبكة المصالح مع الأوروبيين على توفير فرص تجارية واستثمارية وصفقات مع عدد من البلدان الأوروبية، مثل فرنسا وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا، علاوة على وجوه التعاون في القضايا والملفات ذات الطابع الاستراتيجي، ومنها ليبيا وشرق المتوسط والقضية الفلسطينية وما يأتي تحت عنوان «مكافحة الإرهاب والتطرُّف». فعلى سبيل المثال؛ تُعدَ مصر شريكاً محورياً لفرنسا في المنطقة، وتلتقي أدوارهما في الساحة الليبية، وجاءت استجابة باريس للتصعيد العسكري الذي شهدته فلسطين في مايو/ أيار 2021 من خلال التواصل مع القاهرة تحت عنوان تهدئة الوضع ووقف إطلاق النار، بينما تمثّل مصر زبوناً مهماً للصناعة العسكرية الفرنسية أيضاً فسجّلت مبيعات السلاح الفرنسي إلى مصر تقدّماً على نظيرتها الأمريكية خلال السنوات الأخيرة.

تبقى الانتقادات الأوروبية المتعلّقة بأوضاع حقوق الإنسان والحريات في مصر ضمن مستوى البلاغات اللفظية أو مواقف البرلمان الأوروبي غير المُلزِمة في الواقع، كما أنّ قضية مقتل الباحث الإيطالي جوليو ريجيني في مصر سنة 2016 لم تترتّب عليها أزمة سياسية جادّة بين مصر والدول الأوروبية، بما فيها إيطاليا، رغم التحركات والتجاذبات التي رافقت مسار القضية سنة بعد سنة. عبّر الرئيس الفرنسي ماكرون عن أولوية العلاقات الاستراتيجية ومنطق المصالح على حقوق الإنسان في العلاقة مع مصر في مؤتمر صحفي تخلل زيارة السيسي إلى باريس في ديسمبر 2020، وقدّم تبريرات لذلك منها الرغبة في عدم إضعاف دور مصر في «مكافحة الإرهاب»[1].

أوروبا والأوضاع في ليبيا

شهدت سنة 2021 استقراراً لوقف إطلاق النار الذي ظلّ سارياً في ليبيا منذ توقيع اتفاقية جنيف في أكتوبر/ تشرين الأول 2020، وأعيد فتح الطريق الساحلي في يوليو/ تموز 2021، والتأم بعد شهرين من ذلك أوّل اجتماع من نوعه للجنة العسكرية الليبية المشتركة المعروفة بـ«5+5» في طرابلس. لكنّ تأجيل الانتخابات التي كانت مقررة في 24 ديسمبر/ كانون الأول رغم الإقبال الواسع نسبياً على التسجيل في قوائم الناخبين أظهر صعوبات تعترض المرحلة الانتقالية في البلاد.

أسفرت تطوّرات السنوات الأخيرة عن تراجع نسبي لبعض الأدوار الأوروبية في ليبيا، بعد تنافُس فرنسي إيطالي محموم على النفوذ في البلاد عبّر في حينه بوضوح عن جانب من أزمة السياسات الخارجية الأوروبية. لكنّ الدبلوماسية الأوروبية بقيت حاضرة، كما تمثّل في المؤتمر الذي استضافته برلين في يونيو/ حزيران 2021 تحت مظلّة الأمم المتحدة «لإرساء الاستقرار» في ليبيا، الذي وصفته الخارجية الألمانية في ختام أعماله بأنه ناجح، رغم أنه لم يخرج باتفاق على انسحاب جميع المقاتلين

(1)https://www.france24.com/ar/فرنسا/20201207-ماكرون-يدعو-إلى-انفتاح-ديمقراطي-في-مصر-ويؤكد-أن-بيع-الأسلحة-لمصر-غير-مرتبط-بتحسين-حقوق-الإنسان

الأجانب من البلاد كما كان مأمولاً من جدول أعماله[1].

برزت خلال ذلك أولوية كبح الهجرة عبر الساحل الليبي صوب أوروبا، وتجلّى ذلك في قيام خفر السواحل الليبي المدعوم من الاتحاد الأوروبي باعتراض سبيل قرابة 15 ألف شخص في عرض البحر خلال النصف الأول من سنة 2021، باسم مهامّ «إنقاذ»، وهو عدد يفوق حصيلة سنة 2020 كاملة حسب منظمة العفو الدولية.[2]

أدّى ذلك إلى تكدّس الساعين إلى الهجرة نحو أوروبا داخل بعض مناطق ليبيا في ظروف مزرية تتخلّلها انتهاكات جسيمة. اكتسبت مراكز احتجاز طالبي الهجرة واللجوء في طرابلس، مثل مركز غريان ومركز المباني ومركز شارع الزاوية، سمعة سيئة حول العالم بعد أحداث مأساوية شهدتها، حتى أنّ المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ندّدت بها في أكتوبر/ تشرين الأول 2021 متحدِّثة عن «سلسلة من الأحداث المروِّعة» واقتراف «فظائع» ضد هؤلاء البشر.[3]

أوروبا والتطوّرات التونسية

شهدت تونس خلال سنة 2021 منعطفاً حادّاً عندما أقدم الرئيس قيس سعيّد في 25 يوليو/ تموز، في ذروة أزمة سياسية واقتصادية وصحية واعتصامات شهدتها البلاد، على إقالة الحكومة وتجميد عمل البرلمان واتخاذ تدابير استثنائية تباعاً أسفرت عن سيطرته شبه المطلقة على السلطة.

عبّر الاتحاد الأوروبي وعدد من العواصم الأوروبية عن الانشغال بهذه التطوّرات، وأعربت بعض المواقف عن القلق على مستقبل الديمقراطية والهدوء في البلاد. أجرى الممثل الأعلى للسياسة الخارجية الأوروبية جوزيب بوريل، في سبتمبر/ أيلول، زيارة إلى تونس التقى خلالها الرئيس سعيّد، عبّر خلالها عن «مخاوف» الاتحاد الأوروبي إزاء الأوضاع في تونس، ودعا فيها إلى استئناف عمل البرلمان[4]. وفي أكتوبر/ تشرين الأول صوّت البرلمان الأوروبي لصالح قرار يدعو إلى «عودة الديمقراطية في تونس بشكل كامل واستئناف عمل البرلمان في أسرع وقت ممكن». وجاء في القرار: «يجب حماية الدستور والإطار التشريعي في تونس، واستعادة الاستقرار المؤسسي في أقرب وقت ممكن واحترام الحقوق والحريات الأساسية». دعا القرار إلى «عودة مؤسسات الدولة التونسية إلى العمل بشكل طبيعي والإعلان عن خريطة طريق واضحة لاستئناف عمل تلك المؤسسات». وأبدى القرار البرلماني «قلقاً عميقاً إزاء تركّز السلطات بشكل كبير في يد الرئيس التونسي قيس سعيّد». بيّد أنّ قرارات البرلمان الأوروبي المتعلقة

(1) https://m.dw.com/ar/ماس-يعلن-نجاح-مؤتمر-برلين-بشأن-ليبيا-فما-الذي-تحقق/a-58022815

(2)https://www.amnesty.org/ar/latest/press-release/202107//libya-horrific-violations-in-detention-highlight-europes-shameful-role-in-forced-returns/

(3) https://m.dw.com/ar/الأمم-المتحدة-تندد-بارتكاب-فظائع-ضد-مهاجرين-في-ليبيا/a-59482713

(4)https://www.euneighbours.eu/en/south/stay-informed/news/first-official-visit-eu-high-representativevice-president-borrell-tunisia

بالسياسة الخارجية تحمل قيمة رمزية فهي ليست في الواقع مُلزِمة للاتحاد أو لدوله الأعضاء.

وفي ديسمبر/ كانون الأول أصدر سفراء دول مجموعة السبع (الولايات المتحدة، كندا، اليابان، ألمانيا، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا) وبعثة الاتحاد الأوروبي في تونس بياناً مشتركاً أعلنوا فيه «دعمهم بقوّة الشعب التونسي في سعيه إلى حكم فعّال وديمقراطي وشفاف (...) ونجدِّد تأكيد أهمية احترام الحريات الأساسية لجميع التونسيين والمشاركة الشاملة والشفافة لجميع الأطراف المعنية بما في ذلك أطراف المجتمع المدني والسياسي».[1]

أمّا قيس سعيّد فألحّ في مواجهة الانتقادات الخارجية غير المباشرة على فكرة «السيادة الوطنية» وأنّ «الوضع في تونس هو وضع تونسي خالص» رافضاً التداول الخارجي بشأنه، ودعا الدول الأوروبية وغيرها إلى «إعادة أموال تونس المنهوبة» قبل أن تقترح الحلول، قائلاً في أكتوبر/ تشرين الأول «نحن لدينا الحلول (...) إذا أراد الخارج مساعدتنا بالفعل فليُعِد إلينا أموالنا المنهوبة التي تم إيداعها في بنوكهم».[2]

تنطوي المواقف الأوروبية من هذه التطوّرات التونسية على معضلة مركّبة. فعواصم القرار في الاتحاد الأوروبي، خاصة باريس وبرلين، لديها منطلقات متباينة في تقدير الوضع التونسي انطلاقاً من تفاوت مصالح البلدين وصلاتهما. كما أنّ المقترحات المتعلِّقة بوضع خريطة طريق تبدو قابلة للانسجام مع فكرة تقديم «خريطة طريق» من جانب سعيّد الذي أعلن لاحقاً عن خطوات في هذا الشأن، رغم أنّ خطواته بدت مكرّسة لتغيير المشهد السياسي في البلاد حسب رؤيته. ولا تبدو ثمة بدائل سياسية داخلية في تونس بعد احتدام حالة الانقسام السياسي والتشرذم الحزبي وتعثُّر الأداء الحكومي والبرلماني والمصاعب الاقتصادية والاجتماعية والصحية التي سبقت إجراءات قيس سعيّد الاستثنائية. تبقى ضمن أولويات العلاقات الأوروبية مع تونس كبح الهجرة ودرء «التطرّف»، على نحو من شأنه تغليب منطق حفظ الأمن والاستقرار على ضمان الحريات والحقوق وسير الحياة الديمقراطية كما ينبغي. تُعدَ تونس بوابة هجرة غير نظامية نحو أوروبا، فالساحل التونسي قريب من جزيرتي لامبيدوزا وصقلية الإيطاليتين. ورُصِدت في تونس سابقاً حالات تطرُّف في أوساط شبابية ساهمت بتغذية «داعش» في سورية بنسبة ملحوظة من التونسيين خلال العقد الماضي، كما اتُّهم تونسيون وفدوا إلى أوروبا بشكل غير نظامي بتنفيذ هجمات دامية، كما حدث في نيس سنة 2020 وبرلين سنة 2016، علاوة على هجمات دامية استهدفت أوروبيين داخل تونس ذاتها خلال العقد الأخير. على هذا الأساس؛ حظي نظام زين العابدين بن علي بعلاقات أوروبية متميِّزة حتى سقوطه، خاصة من جانب فرنسا، وقُدِّم نموذجاً للانفتاح والحداثة مع تجاهُل طابعه الاستبدادي الطاغي.

(1) https://tn.usembassy.gov/heads-of-mission-joint-statement-on-tunisia-10-december-2021/

(2) https://arabic.rt.com/middle_east/1285817-قيس-سعيد-على-الدول-الأوروبية-وكل-الدول-الأخرى-تعيد-لنا-أموالنا-قبل-تقترح-علينا-الحلول/

تحظى فرنسا بنفوذ تقليدي كبير في تونس بمقتضى علاقات ما بعد الاستعمار، وهي الشريك الاقتصادي الأبرز لتونس. فرضت الانتفاضة الشعبية التي انقدحت شرارتها في البلاد في أواخر سنة 2010 على باريس تحدِّي الحفاظ على نفوذها في مرحلة التحوّل خلال العقد الماضي. يبدو مفهوماً بالتالي أن تخلو ردود الفعل الفرنسية على إجراءات قيس سعيّد ذات الطابع الانقلابي، من رسائل ضاغطة، كما أنّ خريطة تحالفات فرنسا الإقليمية، مع مصر والإمارات مثلاً، تنسجم مع دعم كفّة مشروع سعيّد، بينما تعيش باريس هاجس الحفاظ على نفوذها التقليدي في البلدان المغاربية وفي دول الساحل والصحراء بالنظر إلى تعاظُم التنافس الدولي على تلك الدول وتآكل نفوذ فرنسا نسبياً في بعضها. ويُلاحظ أنّ بعض المظاهرات التونسية المندِّدة بخطوات سعيّد تلك حملت شعارات مناهضة لفرنسا التي اتُهمت بـ«التواطؤ مع الانقلاب».

الأزمة الألمانية - المغربية

اجتازت العلاقات الألمانية – المغربية على مدار سنة 2021 أزمة بلغت حدّ القطيعة الدبلوماسية بين الرباط وبرلين. نشبت الأزمة بعد اعتراف الولايات المتحدة في نهاية سنة 2020 بسيادة المغرب على الصحراء؛ عندما ردّت ألمانيا على الخطوة بأن دعت إلى عقد جلسة لمجلس الأمن للتباحُث بشأن القضية. ثم تدحرجت الأزمة بين الجانبين، واستدعى المغرب سفيرته من برلين للتشاور في أيار/ مايو بسبب غضب الرباط مما اعتبرته «تراكماً للمواقف العدائية ضد المصالح العليا للمملكة من جانب جمهورية ألمانيا المتحدة»، وردّت وزارة الخارجية الألمانية بالقول إنّ «هذه التهامات لا يمكن فهمها». تشعر الرباط علاوة على ذلك بتهميش ألمانيا لدورها بشأن ليبيا، بعد عقد مؤتمر برلين في يونيو/ حزيران 2021 الذي أعقب جهود المصالحة الليبية التي استضافها المغرب. لكنّ نهاية سنة 2021 أسفرت عن بداية انفراج في الأزمة من خلال مواقف إيجابية متبادلة في ديسمبر/ كانون الأول.

يُرجّح أنّ برلين، شأن أطراف أخرى، كانت تراهن على إمكانية عودة موقف واشنطن من قضية الصحراء إلى سابق عهده بعد انتهاء ولاية دونالد ترمب؛ الذي اعترف بسيادة المغرب على الصحراء في الأسابيع الأخيرة من وجوده في البيت الأبيض. وبعد أن احتفظت إدارة بايدن بغموض موقفها بشأن هذه القضية عدّة شهور توالت الإشارات الصادرة من واشنطن بأنها لن تُجري تغييراً على القرار المُتخّذ في نهاية عهد ترمب، وأنها تدعم خطة الحكم الذاتي التي يقترحها المغرب لحلّ القضية، كما جاء في نهاية زيارة أجراها وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة إلى واشنطن في نوفمبر/ تشرين الثاني 2021. تزامن هذا مع الانتخابات الألمانية ثمّ مجيء ائتلاف حاكم جديد في برلين أبدت معه وزارة الخارجية الألمانية نبرة ودية نحو المغرب.

إنّ احتدمت الأزمة بين المغرب وألمانيا على هذا النحو فإنها لا تغطّي على واقع الخلاف بشأن قضية

الصحراء مع إسبانيا، وبدرجة أقل مع فرنسا، بعد إعلان ترمب أيضاً، وتضاف إليها أزمة ترسيم الحدود البحرية المغربية مع إسبانيا بالنظر إلى تداخُل جزر الكناري التابعة لإسبانيا مع هذه الحدود ووقوع جبل تروبيك الغني بالمعادن النفيسة في قاع المحيط الأطلسي ضمن هذه المنطقة. تحرّكت بواكير هذه الأزمة في سنة 2020 وتبقى مرشّحة لاحتمالات التصعيد بين الرباط ومدريد.

الأزمة الفرنسية - الجزائرية

شهدت العلاقات بين فرنسا والجزائر أزمة تصاعدت بدءاً من إبريل/ نيسان 2021 عندما ألغى الوزير الأول الفرنسي جان كاستيكس زيارة كانت متوقعة إلى الجزائر، ثم بلغت الأزمة ذروتها في سبتمبر/ أيلول مع صدور تصريحات من جانب الرئيس ماكرون ذات طابع مسيء للجزائر، أعقبها استدعاء السفير الجزائري من باريس وإغلاق المجال الجوي الجزائري في وجه الطائرات العسكرية الفرنسية. ثمّ أظهرت باريس حرصها على احتواء الأزمة عبر زيارة قام بها وزير خارجيتها لودريان إلى الجزائر في ديسمبر/ كانون الأول التقى خلالها الرئيس عبد المجيد تبون، وأعرب لودريان بعد اللقاء عن أمله في إمكانية استئناف العلاقات بين البلدين في سنة 2022. يأتي سعي فرنسا إلى احتواء هذه الأزمة بعد تقارير تحدّثت عن تراجع نفوذها الاقتصادي ونشاطها التجاري في الجزائر التي تنفتح على بدائل مع شركاء تجاريين آخرين، علاوة على هواجس فرنسا من تآكل حضورها في البلدان المغاربية ودول الساحل والصحراء وتنامي التحرّكات الشعبية المضادة لفرنسا في بعض هذه البلدان، علاوة على مفعول حملة مقاطع المنتجات الفرنسية التي انطلقت عبر العالم الإسلامي بدءاً من سنة 2020 وتواصلت جزئياً في سنة 2021. ويُقدّر بأنّ كلاً من باريس والجزائر ستحرصان على استئناف العلاقات بينهما نظراً للمصالح المتشابكة، لكنّ الجزائر أظهرت خلال هذه الأزمة قدرة أعلى على المناورة السياسية وممارسة الضغط على الجانب الفرنسي رغم العلاقة الخاصة بين الجانبين.

أوروبا والتطورات السودانية

شهدت علاقة السودان الأوروبية تطوّرات ملحوظة بعد عهد البشير الذي أُسقط في انتفاضة شعبية وانقلاب عسكري داخلي عليه في إبريل/ نيسان 2019 بعد تأزّم الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في البلاد.

فتح صدور القرار الأمريكي القاضي بإزالة اسم السودان من قائمة «الدول الداعمة للإرهاب» في 4 ديسمبر/ كانون الأول 2020 الباب لاستعادة الخرطوم علاقاتها الأوروبية والدولية. تأتي الأولويات الاقتصادية، مثل الحصول على مساعدات ودعم المشروعات التنموية وإلغاء الديون، في صدارة شواغل

الخرطوم في اتصالاتها مع الأطراف الأوروبية والدولية، علاوة على ترويج الخطوات المتخذة في المرحلة الانتقالية التي تقوم على ترتيبات استثنائية يتولاّها مجلس انتقالي غير منتخب يضمّ عسكريين ومدنيين.

نظّمت فرنسا في 17 مايو/ أيار 2021 مؤتمر دعم المرحلة الانتقالية في السودان، برئاسة إيمانويل ماكرون[1]، بعد سلسلة من المؤتمرات في دول أوروبية لدعم المرحلة الانتقالية في السودان، منها مؤتمرات أصدقاء السودان في السويد (فبراير/ شباط 2020)، ثم في فرنسا (مايو/ أيار 2020)، ثم جاء عقد مؤتمر شركاء السودان في برلين (يونيو/ حزيران 2020) بمثابة محطة مهمة على هذا الصعيد.

دخلت الأوضاع في السودان حالة من التأزيم في خريف 2021 هدّدت المسار الانتقالي، مع اندلاع مظاهرات واعتصامات وإغلاقات في أنحاء من البلاد وقيام المكوِّن العسكري في السلطة الانتقالية بتهميش المكوِّن المدني والقبض على مقاليد الأمور، وتوالي المظاهرات المنددة بذلك. أدّى وضع رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك رهن الإقامة الجبرية إلى تنديد أوروبي ودولي، فأعيد إلى المنصب من خلال اتفاق شراكة في السلطة يهيمن عليه العسكر.

ولوّح اللواء محمد حمدان دقلو (حميدتي) بورقة الهجرة الضاغطة على أوروبا، قائلاً في مقابلة نشرها الإصدار الأوروبي من صحيفة «بوليتيكو» في مطلع ديسمبر/ كانون الأول 2021 إنّ القارّة ستواجه تدفُّقاً للاجئين من السودان إن لم تدعم الحكومة الجديدة تحت قيادة الجيش[2]. بعد أسبوع من ذلك طالب سفراء الاتحاد الأوروبي في الخرطوم رئيس الوزراء حمدوك بضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى كل أرجاء السودان دون قيود، وأشاروا إلى أنّ أوروبا دعمت الخرطوم سياسياً ومالياً منذ إسقاط حكم البشير.

الدور الأوروبي في ملفات الأزمات – القضيّتان السورية واليمنية مثالاً

واكب الاتحاد الأوروبي والعواصم الأوروبية تطوّرات مهمّة شهدتها بلدان وأقاليم عدة في العالم العربي والإسلامي[3]، منها فلسطين وسورية والعراق ولبنان وليبيا والسودان وأثيوبيا وتونس وتركيا وأفغانستان وإيران ومالي. لم تعد أوروبا ذات حضور فاعل، أو تراجع حضورها نسبياً، في عدد من الملفات، مثل الملف السوري، والتطوّرات العراقية، والقضية اليمنية، مع الاحتفاظ بدور متصدِّر على صعيد الإنفاق في الجانب الإنساني.

ففي الشأن السوري؛ يرى الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الكيفية الأمثل لمعالجة القضية السورية في الشروع في عملية سياسية شاملة تقوم على مختلف مكوِّنات القرار رقم 2254 الصادر عن مجلس

(1)https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/dossier-pays/afrique/soudan/evenements-et-visites/article/declaration-de-la-presidence-conference-internationale-sur-le-soudan-

(2) https://www.politico.eu/article/mohamed-hamdan-dagalo-sudan-refugee-borders-military/

(3) https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/1093502021-/review-year-transitions_en

الأمن الدولي. بيْد أنّ الأدوار الأوروبية تراجعت في الملف السوري خلال السنوات الأخيرة مع بقاء الاتحاد الأوروبي أكبر مانح للمساعدات الإنسانية في هذا الشأن. قضت المواقف الأوروبيية بإبداء الحرص على الحلّ السياسي الشامل والإعلان عن استجابات إنسانية للأزمة[1]، وإدانة هجمات يقوم بها النظام السوري كما جرى في الحملة على درعا في أواخر يوليو/ تموز 2021 مثلاً التي جاءت مصحوبة بتجديد الالتزام بمكافحة إفلات مرتكبي انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان الأشد خطورة من العقاب[2]. ويُبدي الأوروبيون الحرص على «مواصلة الجهود الدبلوماسية التي نبذلها بمعيّة شركائنا بغية التوصُّل إلى حل سياسي دائم وموثوق به للنزاع السوري» المواقف الأوروبية في سورية» حسب وزارة الخارجية الفرنسية[3] في 6 أكتوبر/ تشرين الأول 2021، التي أكّدت في الوقت ذاته معارضة باريس «تطبيع العلاقات مع سورية وأي تخفيف من حدّة آلية الجزاءات ما دام النظام السوري لا ينفكّ يزعزع الاستقرار ويُفاقِم الأزمة الإنسانية ويؤجِّج التهديد الإرهابي».

علّق الاتحاد الأوروبي على الانتخابات السورية الرئاسية التي أجريت يوم 26 مايو/ أيار 2021 بالقول إنها «لا تتفق مع أي من معايير التصويت الديمقراطي الحقيقي (...) ولا تساعد في تسوية النزاع هناك».[4]

شهدت سنة 2021 تطوّرات على صعيد أوضاع اللاجئين وطالبي اللجوء السوريين في أوروبا، منها إعراب بعض الحكومات عن سعيها إلى ترحيل فئات معيّنة منهم بمقتضى توجّهات أكثر تشدداً في التعامل مع هذا الملف، بعد أن أنهت ألمانيا في أواخر سنة 2020 حظر الترحيل إلى سورية الذي كان ساري المفعول منذ سنة 2012 بعد أن دفع التحالف المسيحي الذي كانت تقوده المستشارة الألمانية ميركل في هذا الاتجاه، وسيسري الترحيل على سوريين تُرفض طلبات لجوئهم، لكنّ عراقيل عملية اعترضت تنفيذ ذلك من بعد.[5]

وقُدِّمت دعاوى قضائية في ألمانيا والسويد وفرنسا من قبل منظمات حقوقية سورية ضد أشخاص تقلّدوا مسؤوليات في النظام السوري ونُسبت إليهم اقتراف انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وأصدر القضاء الألماني في فبراير/ شباط 2021 أول حكم إدانة من نوعه في أوروبا على مسؤول سابق في النظام السوري[6]. ونظرت السلطات القضائية في عدد من دول أوروبا خلال السنة ذاتها في قضايا بحق

(1)https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/101582/syria-statement-high-representative-josep-borrell-and-commissioner-crisis-management-janez_en

(2)https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/dossier-pays/afrique-du-nord-et-moyen-orient/syrie/evenements-et-visites/actualites-2021/article/syrie-302021-07-

(3)https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/dossier-pays/afrique-du-nord-et-moyen-orient/syrie/evenements-et-visites/actualites-2021/article/syrie-q-r-extrait-du-point-de-presse-0621-10-

https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/99087/syria-statement-high-representative-josep-borrell-presidential-elections_en

(5) https://m.dw.com/ar/مسؤول-أمني-ألماني-عقبات-تحول-دون-بدء-الترحيل-إلى-سوري/a-56312093

(6)https://www.amnesty.org/en/latest/news/202102//germany-syria-conviction-of-syrian-official-for-crimes-against-humanity-a-historic-victory-for-justice

أشخاص قادمين من سورية متهمين بالارتباط بمجموعات مسلّحة منها «داعش».

يأتي ملف الهجرة واللجوء بين محدِّدات المواقف الأوروبية بخصوص الأوضاع في سورية، فأي عملية عسكرية واسعة في الشمال السوري من شأنها أن تدفع بأفواج غفيرة من النازحين الذين سيتدفّق بعضهم على أوروبا التي لا ترغب باستقبالهم، وسيفرض على ذلك على الاتحاد الأوروبي التفاوض مع أنقرة بشأن وجهتهم.

ثمة ملف آخر برز بعد الإعلان عن هزيمة تنظيم «داعش» في سورية في مارس/ آذار 2019 يتمثّل في أعداد غفيرة من الذين احتجزوا بدءاً من ذلك في ظروف مأساوية في شمال شرق سورية تحت سلطة مليشيات «قسد» المتطرفة التي تلقّت دعماً أمريكياً وأوروبياً منذ ضمِّها إلى «التحالف الدولي ضد داعش». بين هؤلاء أعداد غفيرة من الأوروبيين تنبذهم دولهم ولا ترغب برؤيتهم مجدداً حتى في سجونها، علاوة على أوروبيات مع أطفالهن محتجزات في مخيمات مزرية تحت سيطرة المليشيا ذاتها، لأنهم موصومون بالتبعية لتنظيم «داعش». تخشى أوروبا من عودة بعض مواطنيها هؤلاء إلى بلادهم الأوروبية أو أن يسعى آخرون من غير الأوروبيين إلى التخفّي بين أفواج اللاجئين للعبور نحو القارة[1]. وفي أكتوبر/ تشرين الأول 2021 أعلنت ألمانيا والدانمرك أنها «استعادت» مجموعة من مواطني الدولتين من النساء والأطفال وجرى احتجاز النساء وبدءت تحقيقات جنائية معهن.[2]

وفي اليمن، مثلاً، تركّز الجهد الأوروبي على إعلان دعم الجهود الدولية المبذولة للحل السياسي في البلاد، الذي يشهد انسداداً، مع تقديم الدعم والمساندة للجهود الإنسانية من جانب والمساندة الاقتصادية للحكومة اليمنية التي تتخذ من عدن مقرّاً لها، وفق ما جرى خلال لقاءات عقدها مسؤولو الحكومة في عدن مع سفراء الدول الأوروبية.

واعتمد البرلمان الأوروبي، في 11 فبراير/ شباط 2021 قراراً بالأغلبية[3] أدان فيه «العنف المستمرّ في اليمن منذ بدء النزاع الذي أسفر عن أسوأ أزمة إنسانية في العالم». وأكّد القرار أنّ لا حلّ للأزمة إلا عبر مفاوضات بقيادة يمنية تشمل جميع مكوِّنات الشعب. ودعم القرار جهود المبعوث الأممي الخاص إلى اليمن لدفع العملية السياسية، وطالب بسحب جميع القوات الأجنبية من اليمن وأن يتحرّك الاتحاد الأوروبي عبر مجلس الأمن الدولي لإحالة الوضع في البلاد إلى المحكمة الجنائية الدولية وتوسيع قائمة الأشخاص الخاضعين لعقوبات مجلس الأمن. طالب القرار أيضاً بوقف بيع الأسلحة والمعدّات الأمنية التي تستخدم في الحرب اليمنية، لكنّ الاستجابة الأوروبية لذلك بدت جزئية.

أعلنت دول أوروبية خلال السنوات الأخيرة، مثل ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا، عن تعليق أو حظر صادرات

(1) حسام شاكر: هل الشمال السوري هو نسخة غوانتانامو المفضلة لأوروبا؟ مقال، تي آر تي، 11 أكتوبر/ تشرين الأول 2019
https://www.trtarabi.com/opinion/-21432هل-الشمال-السوري-هو-نسخة-غوانتانامو-المفضلة-لأوروبا
(2) https://www.bbc.com/news/world-europe-58824546
(3) https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/TA-90053-2021-_EN.html

السلاح إلى السعودية والإمارات على خلفية دورهما في حرب اليمن، بينما ترفض بريطانيا وفرنسا وإسبانيا ذلك. ويُلاحظ أنّ 22 من 24 نائباً فرنسياً امتنعوا عن التصويت على قرار البرلمان الأوروبي المذكور بالنظر إلى موقع صادرات السلاح في العلاقات الفرنسية – الخليجية.

أوروبا والخليج

طوت سنة 2021 صفحة الأزمة الخليجية مع انعقاد قمّة مجلس التعاون الخليجي الحادية والأربعين في العلا بالمملكة العربية السعودية في 5 يناير/ كانون الثاني، بعد قرابة خمس سنوات من اندلاع الأزمة التي واكبت عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترمب. أنهت المصالحة الخليجية حصار قطر ففُتِحت الحدود والمنافذ والأجواء المُغلَقة واستُعيدت العلاقات القنصلية وجرى تبادل الزيارات، رغم استمرار الفجوة بين الدوحة والمنامة، ونسبياً بين أبوظبي والدوحة، ثم شهدت العلاقات بين الدوحة والقاهرة انفراجة على المستويات السياسية والإعلامية.

نأت الأطراف الأوروبية بنفسها عن الأزمة الخليجية منذ اندلاعها، وأعربت عن قلقها من هذا التطوّر في حينه. كانت عواصم القرار الأوروبي وجهة زيارات خليجية استهدفت التأثير عليها في بداية الأزمة؛ لكنها احتفظت بعلاقاتها مع الأطراف جميعاً وأعربت عن دعمها لمساعي المصالحة التي قادتها الكويت وباشرت من جانبها اتصالات لتخفيف حدّة التوتُّر. أدركت أوروبا أنّ اندلاع الأزمة الخليجية كان من متلازمات وصول دونالد ترمب إلى الرئاسة الأمريكية، فالأزمة تفجّرت بعيد زيارته إلى الرياض مباشرة، بينما تدهورت العلاقات الأمريكية – الأوروبية في عهده وشهدت نفوراً وتوتّرات وتعبيرات متشنِّجة، كما تملّصت إدارة ترامب من اتفاقات ومعاهدات منها اتفاقية باريس للمناخ والاتفاق النووي الإيراني المبرم سنة 2015 بمشاركة أوروبية فاعلة.

أظهرت الأطراف الأوروبية حرصها طوال سنوات الأزمة على إدارة علاقات متوازنة مع دول الخليج العربية تراعي مصالحها مع هذه الدول من جانب واستقرار المنطقة من جانب آخر، وتتحاشي اختلال التوازنات القائمة فيها أيضاً. تمثِّل دول الخليج العربية، بما فيها قطر، شريكاً تجارياً واقتصادياً مهمّاً للدول الأوروبية، كما يتجلّى في إمدادات الطاقة ومبيعات السلاح والتبادل التجاري وحضور الشركات الأوروبية علاوة على اجتذاب الاستثمارات الخليجية نحو أوروبا.

ومع حرص الدول الأوروبية على توثيق علاقاتها الاقتصادية والعسكرية مع دول الخليج لم تُسَجّل إشارات ذات شأن إلى ملفات حقوق الإنسان والحرِّيات بشأن دول الخليج خلال سنة 2021، كما تراجعت وتيرة الانتقادات الموجّهة إلى أطراف خليجية على خلفية حرب اليمن منذ وصول بايدن إلى الرئاسة، الذي استدعى دخوله البيت الأبيض مراجعة الرياض لمقاربتها بشأن الأوضاع على نحو حفّز، مع بواعث أخرى، إجراء مباحثات سعودية – إيرانية.

من بين الزيارات الأوروبية إلى دول الخليج برزت جولة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في ديسمبر/ كانون الأول 2021 التي شملت السعودية والإمارات وقطر، وعبّرت عن حرص باريس على تعزيز علاقاتها مع المنطقة في ظلّ التطوّرات الجارية على مستوى الإقليم وقوى النفوذ الدولي، علاوة على ملفات إمدادات الطاقة وصفقات السلاح والعلاقات الخليجية – الخليجية، وشؤون لبنان وإيران وأفغانستان واليمن. جاءت هذه الزيارة ضمن مساعي فرنسا لإعادة التموضع وتثبيت الحضور الاستراتيجي والاقتصادي، كما تستبق استئناف الاتفاق النووي الإيراني المحتمل ورفع العقوبات عن طهران بالتالي. سعت فرنسا بشكل ملحوظ إلى تكثيف حضورها الاقتصادي في الخليج عموماً ومع الإمارات خصوصاً، كما تجلّى في تشكيلة الوفد المرافق لماكرون علاوة على المشاركة الفرنسية الضخمة في معرض «إكسبو دبي 2020» الذي انطلق مطلع أكتوبر/ تشرين الأول 2021 ومدّته ستة شهور[1].

أوروبا وإيران

شهدت سنة 2021 سلسلة من الجولات التفاوضية في فيينا الرامية إلى إحياء الاتفاق النووي الإيراني، تغيّبت عنها الولايات المتحدة رسمياً لكنها واكبت أعمالها بشكل غير مباشر. أحرزت المفاوضات تقدُّماً جزئياً على صعيد اللجان الفنية المختصة، وتوقفت عن الانعقاد بدءاً من الانتخابات الرئاسية الإيرانية، ثم استؤنفت جولاتها بعد شهور من تقلُّد إبراهيم رئيسي رئاسة إيران وبدا الأداء التفاوضي الإيراني أكثر تصلُّباً في عهده، ومن المنتظر أن تتواصل المفاوضات في سنة 2022. عبّرت الأطراف الأوروبية المشاركة في مفاوضات فيينا، وهي بريطانيا وفرنسا وألمانيا، عن تفاؤل نسبي بإمكانية الوصول إلى اتفاق، وحذّرت في خواتيم سنة 2021 من تسارُع قدرات إيران النووية بشكل قد يُفرغ الاتفاق النووي من فحواه مشيرة إلى أنّ الوقت المتاح لإمكانية العودة إلى الاتفاق يُقدّر بأسابيع وحسب وأنه لا مجال أمام إيران للمماطلة أو التلكُّؤ. عبّرت الأطراف الأوروبية عن مواقف بدت أقرب إلى واشنطن، بخلاف المواقف الروسية والصينية. تتمسّك إيران من جانبها برفع شامل للعقوبات الأمريكية المفروضة عليها، وبالعودة إلى الاتفاق النووي المبرم عام 2015 دون إضافات عليه، وترفض فكرة إبرام اتفاق مؤقّت، وتُطالِب بضمانات كافية بعدم تكرار تجربة تملُّص الولايات المتحدة من الاتفاق المبرم برعاية دولية، كما ترفض إدراج ملفّات أخرى في المفاوضات مثل القدرات الصاروخية الإيرانية وأدوار طهران الإقليمية. ومع اقتراب إمكانية التوصُّل إلى اتفاق في فيينا تكثّفت الاتصالات الإسرائيلية مع الولايات المتحدة والأطراف الأوروبية للتحذير من استئناف الاتفاق وتزايد تلويح الجانب الإسرائيلي بالخيار العسكري لإحباط قدرات إيران النووية.

ردّت طهران على الهجمات الموضعية، التي تعدّ تدبيراً إسرائيلياً، التي استهدفت برنامجها النووي

(1)https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/dossier-pays/afrique-du-nord-et-moyen-orient/الإمارات-العربية-المتحدة/evenements-et-visites/article/le-pavillon-france-de-l-exposition-universelle-de-dubai-des-solutions-pour-un

خلال سنة 2021 وما سبقها، بزيادة منسوب تخصيب اليورانيوم ورفع جاهزيتها التقنية في المفاعلات والتلكُّؤ في التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ما منح انطباعاً بأنّ الهجمات ومحاولات التعطيل عادت بمردود عكسي إلى حدّ ما وربما ساهمت في تقريب إيران من العتبة النووية. كما لم تؤدِّ العقوبات الأمريكية التي فُرِضت على طهران خلال عهد دونالد ترمب إلى إبطاء برنامجها النووي على ما يبدو رغم المتاعب الاقتصادية والسياسية الداخلية التي ترتّبت عليها بالنسبة إلى إيران.

تبدو أوروبا معنيّة باستئناف الاتفاق النووي الإيراني الذي خرجت منه الولايات المتحدة في عهد دونالد ترمب، ولا تجد مصلحة لها في تصعيد عسكري مع إيران إن لم يُستأنف الاتفاق من جديد، لكنها تخشى من اقتراب إيران من العتبة النووية إن تسارعت قدراتها التقنية حسب ما تحذِّر منه تقارير. كما أنّ توجيه ضربات عسكرية إسرائيلية و/أو أمريكية لإيران قد يؤدي إلى تدحرج الأوضاع إلى مواجهة مفتوحة لا ترغب بها أوروبا بطبيعة الحال. تتطلّع الدول الأوروبية إلى جني مكاسب من رفع العقوبات الأمريكية على إيران في حال العودة إلى الاتفاق النووي، بعد أن تضرّرت الشركات ومساعي الاستثمار الأوروبية من هذه العقوبات.

من جانب آخر جاءت التطوّرات التي تسارعت في أفغانستان مع نهاية صيف 2021، لتعزز من دور إيران نسبياً في المنطقة بالنسبة لأوروبا بعد الفراغ الكبير الذي أحدثه الانسحاب السريع والمتخبِّط للقوات الغربية من أفغانستان. وإذ تخشى أوروبا من موجات نزوح واسع من أفغانستان بعد انهيار نظام الحكم المدعوم من الولايات المتحدة والدول الغربية الذي أقيم بعد غزو البلاد سنة 2001؛ فإنّ أوروبا تعوِّل على دور دول العبور، مثل إيران وتركيا، في منع وصول طالبي اللجوء الأفغان إليها. وقد تجد فرنسا المعنية بالشأن اللبناني المأزوم حاجة للتواصل مع طهران في هذا الشأن أيضاً بالنظر إلى نفوذ الأخيرة في الساحة اللبنانية.

دروس أفغانستان

سقطت في أفغانستان رهانات أطلسية، منها ما عوّل على تحميل أعباء الميدان على أكتاف قوات محلية موالية يتم تشكيلها وتدريبها وتسليحها وتمويلها بسخاء، بعد تجارب التدخّل العسكري الموجعة في فيتنام والصومال التي تميّزت بتكثيف الحضور العسكري المباشر. فالجيش الأفغاني الذي شكّله الأمريكيون وحلفاؤهم انهار سريعاً وتهاوت معه عقيدة نقل الأعباء إلى قوّات محلية تقوم بمهام ميدانية واسعة بدلاً من قوات التدخّل بشكل كامل أو جزئي.

تحمل تجربة الإخفاق الذريع في الميدان الأفغاني رغم عقدين من الغزو والاحتلال دروساً وتبعات للشركاء الأوروبيين أيضاً، فهو بالنسبة لألمانيا سيكبح نزعة المشاركة في حروب وعمليات عسكرية خارجية بعد أن عبّرت مساهمة القوات الألمانية في احتلال أفغانستان تحت مظلة حلف الأطلسي عن

تغيُّر ملحوظ في إحجام ألمانيا عن مهام كهذه يمنع دستورها القيام بها إلاّ في ظروف محددة. وستعزِّز هذه التجربة تردُّد بعض الدول الأوروبية في الالتحاق بعمليات غزو قد تقودها الولايات المتحدة لاحقاً.

أمّا بالنسبة لفرنسا التي تميّزت برشاقة تدخّلاتها العسكرية وضرباتها الجوية في دول الساحل والصحراء والهلال الخصيب وليبيا فإنّ تجربة المقاومة الأفغانية للقوات الأطلسية ستكون محفِّزة لاستنزاف القوات الفرنسية في مناطق انتشارها من قبل مجموعات مسلّحة محلية.

أظهرت تطوّرات الأوضاع في أفغانستان حساسية أوروبا المتزايدة في ما يتعلق بملف الهجرة واللجوء، فما إن تدهورت الأوضاع في أفغانستان مع نهاية صيف 2021 حتى انطلقت تحذيرات عبر أوروبا من تدفُّقات بشرية وشيكة نحو القارّة ودعوات إلى إبرام تفاهمات مع دول عبور اللاجئين الأفغان في هذا الشأن، خاصة وأنّ التعامل مع طالبي اللجوء الأفغان الموجودين حالياً في أوروبا كان قضية إشكالية في بعض الدول قبيل سيطرة حركة طالبان على البلاد. من شأن هذه الأولوية أن تنعكس بوضوح على المقاربات الأوروبية المستقبلية في التعامل مع الأزمات المحتملة في البلدان والأقاليم المرشّحة لنزوح بشري منها صوب القارّة.

العلاقات الأوروبية - التركية

شهدت سنة 2021 تراجعاً نسبياً في منسوب التوتُّر بين تركيا والاتحاد الأوروبي بعد احتدام أزمة شرق المتوسط، لكنّ العلاقات بين أنقرة والجانب الأوروبي بقيت متأرجحة نسبياً وعرضة لمواقف حرجة وتعبيرات حادّة أحياناً؛ كما حدث مثلاً لأسباب بروتوكولية خلال زيارة وفد الاتحاد الأوروبي إلى أنقرة في إبريل/ نيسان 2021، وحينها عقّب رئيس الحكومة الإيطالية ماريو دراغي على الموقف بنعت الرئيس التركي رجب طيب إردوغان بـ«الدكتاتور». كما جرّ إعلان تركيا رسمياً في آذار/ مارس الخروج من «اتفاقية اسطنبول» (اتفاقية منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي لعام 2011) انتقادات أوروبية.

وبعد أن جاءت تركيا ضمن شواغل عدد من القمم الأوروبية في السنوات الأخيرة، فإنّ قمّة قادة الدول والحكومات الأوروبية التي التأمَت في بروكسيل يومي 24 و25 يونيو/ حزيران 2021 رسمت ملامح توجّهات الاتحاد الأوروبي نحو أنقرة. انعقدت القمّة بعد شهور من التهدئة الواضحة من جانب أنقرة في الملفات الحسّاسة بالنسبة لأوروبا، وهذا ما أقرّت به رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين مع انعقاد القمّة، لكنّ الاجتماع دعا أنقرة إلى «إزالة العقبات المتبقية» أمام إحياء العلاقات المتبادلة. أكّدت أعمال القمّة أنّ الأوروبيين لا يريدون تأزيم العلاقة مع تركيا، لكنهم تحدّثوا بنبرة مشروطة ولم يُظهِروا استعداداً لفتح الباب أمام شراكة منفتحة على آفاق عضوية الأتراك في الاتحاد التي ما زالت بعيدة المنال رغم عقود الانتظار. ينحو الاتحاد الأوروبي إلى ربط الملفات المتعلِّقة بتركيا بعضها ببعض

في محاولة لإحكام علاقة تعاون مشروط مع أنقرة، عبر ربط سلوك أوروبا في الملفات ذات العلاقة بسلوك تركيا ابتداء. من شأن هذا التوجّه إضفاء مزيد من التعقيد على العلاقات الأوروبية – التركية على نحو قد يُدخلها في توتّرات مُتعاقِبة، خاصة في ملفات الجزيرة القبرصية، والتنقيب في شرق المتوسط، وتفاهمات اللاجئين، دون أن تفتح في المقابل أفقاً جدّياً لعضوية تركيا في الاتحاد أو يُحرَز تقدّم عملي في ملف الاتحاد الجمركي.

وبعد أزمة شرق المتوسط تصدّرت قبرص عناوين التوتّر بين الاتحاد الأوروبي وتركيا خلال سنة 2021، فالاتحاد عبّر بوضوح عن رفض فكرة حلّ الدولتين في الجزيرة المقسّمة بصرامة وتمسّك بمقاربته الفيدرالية، وأعلن أنه يُراقب زيارة الرئيس التركي إردوغان التي كانت مرتقبة إلى شمال الجزيرة في العشرين من يوليو/ تموز، وأثارت الزيارة التي تمّت في موعدها المقرّر من جانب أنقرة استياءً أوروبياً.[1]

قرّرت قمّة يونيو/ حزيران الأوروبية تقديم خمسة مليارات وسبعمائة مليون يورو حتى سنة 2024 لاستيعاب اللاجئين السوريين في دول الجوار السوري لدرء إمكانية وصولهم إلى أوروبا. لكنّ الاستجابة الأوروبية في هذا الشأن لم تَرْقَ إلى ما تطالب به أنقرة، فمبلغ ثلاثة مليارات يورو منها وحسب المخصّص لتركيا يعادل نصف ما تُطالب شركاءها الأوروبيين بالوفاء به، وهو يختصّ فقط باللاجئين السوريين دون غيرهم؛ مثل الأفغان الذي يمثّلون قسطاً معتبراً من الساعين إلى العبور نحو أوروبا. ثم إنّ هذا المبلغ لن يُمنح، حسب القرارات الأوروبية، للدولة التركية مباشرة التي تُدير هذا الملف، فهو سيُخصّص لمنظمات غير حكومية.

من الرسائل الشائكة التي حملتها القمّة المذكورة أنّها عادت إلى التلويح بورقة القانون والحقوق في وجه القيادة التركية، معتبرة أنّ «سيادة القانون والحقوق الأساسية في تركيا لا تزال مصدر قلق كبير».

جاء ملف حقوق الإنسان ليُضاف إلى ملف اللاجئين، وشرق المتوسط، والجزيرة القبرصية، والاتحاد الجمركي، ومسألة العضوية في الاتحاد، وشؤون أخرى ذات صلة. تحاول أوروبا على ما يبدو أن تربط هذه الملفات بعضها ببعض بشكل ما، ومن شأن هذا أن يزيد تشابكات العلاقات الأوروبية مع تركيا تعقيداً. يُوحي الأمر عموماً بغياب الإرادة السياسية الموحّدة ضمن الاتحاد لتحريك العلاقات مع تركيا في اتجاه إيجابي أو بالافتقار إلى الاستعداد للتعامل مع تركيا متجاوزة للتوقعات النمطية الأوروبية، علاوة على صعوبة إحداث توافق ضمن الأسرة الأوروبية في ما يتعلّق بالعلاقة مع تركيا عموماً وبهذه الملفات كل على حدة. كما تكمن خلف هذا الموقف الأوروبي تحفّظات عميقة على الصعود الإقليمي التركي الذي صار يُوصَف بالتحدّي لأوروبا، حتى أنّ القمة المشتركة بين المستشارة الألمانية ميركل والرئيس الفرنسي ماكرون في برلين يوم 18 يونيو/ حزيران خلصت إلى أنّ روسيا وتركيا تحدّيان كبيران

(1) https://arabic.euronews.com/202125/06//eu-warns-erdogan-ahead-upcoming-visit-to-northern-cyprus

للاتحاد الأوروبي.[1]

تمنح صعوبات صناعة القرار الجماعي الأوروبي الانطباع بأنّ الاتحاد الأوروبي لن يكون قادراً على إنجاز حوار منفتح ومستقرّ مع تركيا، خاصة مع المواقف المتصلّبة لبعض دوله الأعضاء مثل اليونان وقبرص اليونانية وفرنسا والنمسا، وإيطاليا أحياناً. لكنّ أوروبا تخسر أيضاً بهذه المماطلة الرِّهان على استيعاب تركيا ضمن مشروع الوحدة بكل ما يعنيه هذا الاستيعاب من تعزيز الوزن الاستراتيجي والاقتصادي للقارّة الموحدة خاصة بعد تقلّصه جراء خروج بريطانيا من الاتحاد. وجاء الأداء السياسي والميداني القوي الذي سجّلته أنقرة في الحرب التي اندلعت بين أذربيجان وأرمينيا سنة 2021، ليعزِّز المكانة الاستراتيجية التي تحظى بها تركيا في محيطها، علاوة على مواقع النفوذ التركي الأخرى.

في المقابل؛ تفرض الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد التركي مع التذبذب الحاد في سعر صرف الليرة والارتفاع الجسيم لمعدّل التضخّم خلال سنة 2021 علاوة على تبعات جائحة كورونا السلبية على اقتصاد البلاد، درء احتمالات تدهور العلاقات مع أوروبا التي تعد الشريك التجاري والاقتصادي الأبرز لتركيا. وتحوز تركيا، بالنظر إلى موقعها بين أوروبا والشرق، بعض الفرص لإعادة التموضع في حركة التجارة الدولية مع أوروبا بعد تجربة جائحة كورونا التي ضغطت على سلاسل التوريد الطويلة.

(1)https://www.nzz.ch/international/merkel-und-macron-russland-und-tuerkei-als-herausforderungen-ld.1631275?reduced=true

تم بحمد الله

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من إصدارات جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

- مراكز الأبحاث في الشرق الأوسط
- العالم وجائحة كرونا «السيناريو المتوقع للعالم العربي»
- ندوة تطوير مراكز التفكير الإستراتيجي..... 11 ديسمبر 2015 اسطنبول
- الأطراف الفاعلة... الحالة الجيواستراتيجية في المنطقة (تقدير موقف)
- تحليل حركة المتغيرات..... الأزمات «العراقية - السوري - اليمنية - الليبية - المصرية»
- الأزمة بين السعودية وإيران مآلات وسيناريوهات
- مستقبل المنطقة في ظل مرور مائة عام على اتفاقية سايكس بيكو
- مستقبل المنطقة من منظور السياسيين ومراكز البحث والتفكير الاستراتيجي
- تحليل حركة المتغيرات (التوصيف، والتحليل، والتوقعات)
- المستجدات السياسية والاستراتيجية على المنطقة وتأثيراتها
- على الوضع الجيواستراتيجي في المنطقة
- ما بعد الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا ..... التحديات والسيناريوهات

- التقرير الاستراتيجي لعام 2017
- التقرير الاستراتيجي لعام 2018
- التقرير الاستراتيجي لعام 2019
- التقرير الاستراتيجي لعام 2020

تقرير 2017

تقرير 2018

تقرير 2019

تقرير 2020

شركة أفـق المستقبل للاستشارات
OFOK Company For consultancy

من إصدارات

شركة أفق المستقبل للاستشارات
حولي شارع العثمان، مبنى الأبراج، برج A الدور الخامس، مكتب رقم (1)